مدلول مصطلح «صدوق» عند الإمام العجلي في كتابه: «معرفة الثقات» ..

دراسة تأصيلية تطبيقية

إعداد الباحث

أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

ملخص بحث :

مدلول مصطلح «صدوق» عند الإمام العجلي في كتابه: «معرفة الثقات» .. دراسة تأصيلية تطبيقية

إعداد الباحث

أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

أقدم سيرة موجزة للإمام العجيلي رضي الله عنه ولمحة موجزة عن كتابه "تحديد الموثوق به". كما أعرّف مصطلح "صادق" ودلالاته للعجلي ورواة آخرين. وأسلط الضوء على المصطلحات التي استخدمها العجيلي للتحقق من صحة الرواة وإبطالهم، وأصلحت مكانة تقييمه للرواة في كتابه. وأخيراً، أقدم دراسة تطبيقية للرواة الذين اعتبرهم العجيلي موثوقاً بهم في كتابه، مع سرد عشر سير للرواة الموثوق بهم حسب العجيلي، وقياس صحتها أو بطلانها، واستكشاف نموذج حديث لكل منهما، إلى جانب كتاب العلماء. أحكام تلك الأحاديث .

Summary :

The meaning of the term "sadduq" in Imam Al-Ajari in his book: "Knowing the Trusts". Applied rooting study

Preparing the researcher

Osama Ibrahim Mohammed Mohammed Mahdi

Modern teacher and science at the Faculty of Religious Origins in Cairo

I present a brief biography of Imam Al-Ajili, may God bless him, and a brief overview of his book ,"Identifying trusted". I also define the term "sadiq" and its connotations to al-Ajeli and other storytellers. I highlight the terminology used by Al-Ajili to validate and invalidate the storytellers, and to reform his assessment of the storytellers in his book. Finally, I present an applied study of the novelists whom Al-Ajili considered reliable in his book, listing ten biographies of trusted novelists according to Al-Ajili, measuring their validity or nullity, and exploring a modern model for each, along with the authors of the scholars. The rulings of these hadiths.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

الحمد لله الذي عَلَّمَ بالقلمِ، عَلَّمَ الإنسانَ ما لم يعلم، وصلاةً وسلامًا دائمين متلازمين على النعمة المسداة، والرحمة المهداة سيدنا ونبينا محمدٍ بن عبد الله، وعلى آله، وصحبه، ومَنْ سَلَكَ طريقه، واتَّبَعَ سنته إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن علم الجرح والتعديل من أجل العلوم الإسلامية عامة، وعلوم السنة المشرفة خاصة، حيث يتم من خلاله معرفة الراوي الثقة من غيره، وتمييز الرواية المقبولة من غيرها، وهذا يكون له أكبر الأثر في قبول الحديث، أو رده، والعمل بالخبر، أو تركه، يقول الإمام مسلم – رحمه الله: «وَإِنَّمَا أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكَشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ، وَأَفْتَوْا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ؛ إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ، أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرْغِيبٍ، أَوْ تَرْهِيبٍ، فَإِذَا كَانَ الرَّاوِي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ جَهِلَ مَعْرِفَتَهُ كَانَ آثِمًا بِفِعْلِهِ ذَلِكَ، غَاشًّا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ؛ إِذْ لَا يُؤْمَنُ عَلَى بَعْضِ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ الْأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا، أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضَهَا وَلَعَلَّهَا، أَوْ أَكْثَرَهَا أَكَاذِيبُ لَا أَصْلَ لَهَا»[1].

---

[1] ينظر: مقدمة «صحيح مسلم»: (٢٨/١)، وهذا بيان من الإمام مسلم لأهمية نقد الرواة جرحًا وتعديلًا، ومدى الحاجة إلى ذلك؛ لأن من قبلت روايته سيتدين الناس بروايته، ويصير ذلك شرعًا مستمرًا إلى يوم القيامة، وحتى لا يتعبد الناس لله بالأكاذيب.

ومما لا يخفى على كل مَن دَرَسَ علم الجرح والتعديل، وعلم الرجال أن مِن أهم ما ينبغي معرفته لدارسي هذين العِلْمَيْنِ، وما يحتاج إليه أهل هذا الشأن في علوم الحديث هو معرفة مدلول كل مصطلح من مصطلحات أئمة النقد التي أطلقوها على الرواة، ومعرفة مرادهم بها جرحًا أو تعديلًا، والوقوف على مقصودهم من هذا الإطلاق قبولًا أو ردًّا، وهذا الأمر لا يستغني عنه المشتغلون بصناعة الحديث والمهتمون بقواعد الجرح والتعديل قديمًا وحديثًا.

وقد أكدَّ لنا هذا المعنى الناقد الخبير، والمُحَدِّث البصير شمس الدين الذهبي – رحمه الله – حين قال: «ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بين ذلك مِن العباراتِ المُتَجَاذَبَة، ثم أهَمُّ مِن ذلك، أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة»[1].

فمصطلحات النقاد تحتاج إلى تحرير وبيان، وموازنة هذه المصطلحات في ضوء بعضها البعض، كما ينبغي تمييز عبارات الإمام الواحد، ومحاولة الوصول لمقصوده من خلال تطبيقاته لتلك المصطلحات على الرواة، يقول الحافظ ابن كثير – رحمه الله: «وثَمَّ اصطلاحات لأشخاص، ينبغي التوقيف عليها»[2].

---

[1] ينظر: «الموقظة في علم مصطلح الحديث»: (ص: ٨٢).
[2] ينظر: «الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث»: (ص: ١٠٥).

ومن أبرز أئمة الجرح والتعديل، وعلماء النقد المعتبرين الإمام الجليل أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلِيُّ (ت ٢٦١هـ)، والذي عُرِفَ بنقده للرواة، وتنوع ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل عنده، وقد أحببت أن أقوم بدراسة مصطلح من مصطلحاته التي استعملها في سِفْرِهِ القيم وكتابه النافع المفيد: **«معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم»**[1]، والمعروف أيضًا بـ **«تاريخ الثقات»**، وهذا المصطلح هو مصطلح: **«صدوق»**، وهو من المصطلحات التي اختلف بعض العلماء في معرفة المراد منها، والتي تحتاج إلى دراسة علمية يُستَقْرَأ من خلالها مصطلحه، وتقوم بمقارنة استعمالات النقاد السابقين، أو اللاحقين له في الراوي الواحد، وقد قمت باستقراء «ثقات العجلي»، واستخراج كل راو وصفه الإمام العجلي بأنه **«صدوق»**، ثم عمدت إلى الترجمة لكل راوٍ حيث استقصيت – ما أمكنني – أقوال النقاد فيها جرحًا وتعديلًا للوصول إلى خلاصة القول فيه، ثم قمت بمقارنة أقوال النقاد بقول العجلي لمعرفة مراده من لفظة: **«صدوق»**، في كل راو من رواة هذا البحث.

وختامًا أسأل الله أن يتقبل مني هذه المساهمة العلمية، وأن يوفقني فيها للصواب، وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، في السر والعلن، وأسأله

---

[1] هكذا ورد اسم الكتاب في النسخة التي حققها السيد عبد العليم البستوي، ينظر: مقدمة التحقيق: (٦٢/١).

تعالى العون والسداد والتوفيق، وأن يجعل انشغالي بالعلم طاعة له سبحانه، وزلفى لديه عز وجل، وشفاعة لي بين يديه يوم القيامة، والله جل جلاله ولي ذلك والقادر عليه.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل

وصَلِّ اللّٰهم وسلم وزد وبارك على سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين

أهمية البحث ودوافع اختياره:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

١. التعرض لمصطلح مهم من مصطلحات التعديل، يمكنني من خلال تحريره الحكم المنضبط على الرواة الموصوفين به؛ ومن ثمَّ الحكم على الحديث من حيث القبول والرد.

٢. الوقوف على مفهوم ومدلول هذا المصطلح عند الإمام العجلي، ومراده منه، حيث يُشكِل استعمال هذا المصطلح - أحيانًا - على بعض الباحثين، والمشتغلين بعلم الرجال، وعلم الجرح والتعديل.

٣. مقارنة نقد الإمام العجلي للرواة بأقوال النقاد الآخرين، ومعرفة هل هو من المتشددين أو المعتدلين أو المتساهلين «المتسامحين»؟ وبذلك نصل لوصف جيد صحيح يتناسب ومكانة هذا الحَبْرِ الجليل.

٤. تحرير ألفاظ الجرح والتعديل من خلال دراسة علمية تطبيقية توثيقية، والكشف عن مقصود قائليها – بقدر الإمكان - سيما مع كثرتها وتنوعها.

٥. عدم وقوفي على دراسة تُعنى بمعرفة مدلول لفظ «صدوق» عند العجلي؛ وذلك من خلال ما اطلعت عليه من مصادر.

هدف البحث:

يهدف الباحث من خلال هذه الأطروحة والدراسة إلى الوقوف على مقصود الإمام العجلي، ومراده من إطلاقه مصطلح **«صدوق»**، ومقارنة مدلول استعماله لهذا المصطلح مع استعماله عند غيره من النقاد.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتنقيب عن موضوع الدراسة من خلال البحث في البحوث العلمية والمراكز البحثية والرسائل الجامعية والمكتبات المتخصصة، وكذا البحث عبر شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت»، وسؤال أهل العلم المتخصصين من أساتذتي الفضلاء، ومُعلميَّ النبلاء، لم أعثر على دراسة مستقلة بهذه الصورة في هذا الصدد، ألا وهو بيان مدلول مصطلح **«صدوق»** عند الإمام **العجلي** في كتابه **«معرفة الثقات»**، والله تعالى أعلم.

منهج البحث

اعتمدت في هذا البحث المنهج الاستقرائي النقدي، والذي يتمثل في الآتي:

١. قمت باستقراء كتاب «معرفة الثقات»، لجمع الرواة الذين قال فيهم الإمام العجلي – رحمه الله: «صدوق».

٢. ترجمت للإمام العجلي ترجمة موجزة، وكذا عَرَّفت بكتابه باختصار من خلال المصادر المتاحة، ومن خلال دراستي لكتابه هذا.

٣. قمت باستقراء أقوال النقاد الآخرين في الراوي الذي وصفه العجلي بذلك الوصف.

٤. رتبت هؤلاء الرواة بحسب ترتيبهم في كتاب: «معرفة الثقات»، للإمام العجلي، بترتيب الهيثمي، وهو مرتب على حروف المعجم.

٥. ترجمت للراوي بذكر اسمه، ونسبه، وشيوخه، وتلاميذه، وأقوال النقاد فيه، ووفاته.

٦. اعتنيت بمراجعة كتب الحافظين الذهبي، وابن حجر التي تناولت تراجم الرواة المُترجم لهم في هذا البحث، وغيرها من كتبيهما، التي أفدت منها جدًّا.

٧. ترجمت للرواة ترجمة وافية بحسب ما اطلعت عليه من كتب التراجم والطبقات، والكتب المساعدة في بيان أحوال الرواة؛ والغرض من ذلك الوصول إلى تحرير القول في الراوي، والنظر في حاله للحكم على صحة قول العجلي، أو خلاف ذلك بحسب ما تُظهر النتائج.

٨. اقتصرت على ذكر اسم الكتاب، والجزء، والصفحة، وباقي التعريف بالكتاب ذكرته في قائمة المصادر والمراجع للاختصار.

٩. ختمت الترجمة بذكر مثال تطبيقي لحديث مروي بإسناد فيه الراوي موضع البحث، وحكم إمام عليه إن وجد.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى **مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهرس:**

أما **المقدمة** فتتضمن:

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وهدف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج الباحث في هذه الدراسة.

وأما **القسم الأول:** فيشتمل على **الدراسة النظرية:** وتشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالإمام العجلي، ترجمة موجزة تشتمل على المطالب الآتية:

«اسمه ونسبه وكنيته – مولده ونشأته – شيوخه، وتلاميذه – ثناء العلماء عليه – رحلاته – مؤلفاته –

موقفه من قضية خلق القرآن – وفاته».

المبحث الثاني: التعريف بكتاب «معرفة الثقات»، للإمام العجلي، وتحته مطالب:

المطلب الأول: منزلة الكتاب ومكانته.

المطلب الثاني: تحقيق القول في اسم الكتاب، وسبب الاختلاف في تسميته.

المطلب الثالث: منهج الإمام العجلي في كتابه بإيجاز.

المبحث الثالث: **الجرح والتعديل عند الإمام الحافظ الناقد الإمام**

العجلي، وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام العجلي – رحمه الله.

المطلب الثاني: تعريف مصطلح **«صدوق»**، لغة واصطلاحًا، ومدلوله، واستعمالات الإمام العجلي له.

المطلب الثالث: قيمة توثيقات الإمام العجلي – رحمه الله – في «كتابه».

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية لمن قال فيهم الإمام العجلي «صدوق»، في كتابه: «معرفة الثقات»، وقمت فيه بذكر عشرة تراجم للرواة الذين وصفهم العجلي بذلك الوصف، ودراسة أحوالهم من حيث الجرح والتعديل، ودراسة نموذج حديثي لكل راوٍ منهم، مع الوقوف على أحكام العلماء على هذه الأحاديث.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات.

الفهارس.

التعريف بالإمام العجلي - رحمه الله - بإيجاز

اسمه ونسبه وكنيته:

هو الإمام أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العِجْلِيُّ، أبو الحسن الكوفي، نشأ بِبَغْدَادَ، وسمع بها وبالكوفة وبالبصرة، ونزل مدينة طرابلس المغرب، وهي أول مدائن المغرب، بينها وبين الإسكندرية، هي الآن من أعمال ليبيا، والتي يحدها من الشرق جمهورية مصر العربية، ومن الغرب جمهورية تونس[1].

مولده ونشأته:

وُلِد الإمامُ أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي بالكوفة، في سنة اثنتين وثمانين ومئة.

قَالَ الوليدُ بْنُ بَكْرٍ الأندلسيُّ: سَمِعْتُ عَلِيّ بْن أَحْمَدَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ صالح بْن أَحْمَدَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي أَحْمَدُ، يَقُولُ: طلبت الحديثَ سنة سبع وتسعين ومئة، وَكَانَ مولدي بالكوفة سنة اثنتين وثمانين ومئة[2].

شيوخه:

سمع الإمام العِجْلِيُّ – رحمه الله – الأكابرَ من أَصْحَاب سُفْيَان، وَشعْبَة، وَغَيرهمَا فحَدَّثَ عَنْ شبابةَ بْنِ سَوَّارٍ، ومحمدِ بْنِ جعفر «غُنْدَر»، وَالْحُسَيْنِ بْنِ

---

[1] ينظر: «تاريخ بغداد»: (٣٤٩/٥)، و«تاريخ ابن يونس المصري»: (٥٨/٢٥/٢)، و«تاريخ الإسلام»: (٢٦٩/٦)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٨٥/٥٠٥/١٢)، و«تذكرة الحفاظ»: (٥٨٢/١٠٧/٢)، و«العبر في خبر من غبر»: (٣٧٤/١).

[2] ينظر: «تاريخ بغداد»: (٣٤٩/٥).

عَلِيّ الجُعْفِيِّ، وأبي دَاوُد الحفري، وأبي عامر العقدي، ومحمد، ويعلى ابني عبيد الطنافسي، ومحمد بن يوسف الفريابي، وعَفَّانِ بن مسلمٍ الصَّفَّار، وجماعة نحوهم[1].

وسمع من والده؛ الإمام عبد الله بن صالح المقرئ[2].

تلاميذه:

رَوَى عَنْهُ ابنه أَبُو مُسْلِم صالح بن أحمد، وذكر أنه سمع منه فِي سنة سبع وخمسين ومئتين[3].

قال الذهبي: رَوَى عَنْهُ ابنه صالح بن أحمد كتابه المصنف في «الجرح والتعديل»، وهو كتاب مفيد يدلّ على إمامة الرجل، وسعة حفظه[4].

وقال السيوطي: وَحدث عَنهُ وَلَده صَالح بمصنفه فِي «الْجَرْح وَالتَّعْدِيل»[5].

وحَدَّثَ عنه أيضًا سعيد بن عثمان الأعناقي، وعثمان بن حديد الإلبيري، وسعيد بن إسحاق، وغيرهم[6]، وآخر من روى عنه مُسْنِدُ الأندلس محمد بن

---

(1) ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٢/٥٠٥/١٨٥)، «تاريخ بغداد»: (٥/٣٤٩/٢١٧٦)، و«تذكرة الحفاظ»: (٢/١٠٧/٥٨٢).

(2) ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٢/٥٠٥/١٨٥)، «تاريخ بغداد»: (٥/٣٤٩/٢١٧٦).

(3) ينظر: «تاريخ بغداد»: (٥/٣٤٩/٢١٧٦)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٢/٥٠٥/١٨٥).

(4) ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٦/٢٦٩).

(5) ينظر: «طبقات الحفاظ»، للسيوطي: (صـ: ٢٤٦/ برقم: ٥٤٧).

(6) ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٦/٢٦٩)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٢/٥٠٥/١٨٥)، والإلبيري نسبة إلى اسم محلة كانت بالأندلس «الأنساب»، ==

فطيس الغافقي[1].

ثناء العلماء عليه:

قال الخطيب البغدادي: كَانَ حافظا دَيِّنًا صالحًا[2].

وقَالَ الوليدُ بْنُ بَكْرٍ الأندلسيُّ: كَانَ أَبُو الْحَسَن أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه بْن صالح الكوفي من أئمة أصحاب الحديث الحفاظ المتقنين، من ذوي الورع والزهد[3].

وقال زيادُ بْن عَبْد الرَّحْمَن أَبُو الْحَسَن اللؤلؤي: سَمِعْتُ مشايخنا بالمغرب يَقُولُون: لم يكن لأبي الْحَسَن أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه بْن صالح بْن مُسْلِم العجلي الْكُوفِيّ ببلادنا شبيه ولا نظير فِي زمانه فِي معرفته بالحديث، وإتقانه، وزهده[4].

وقال ابن ناصر الدين: «كان إمامًا، حافظًا، قدوة، من المتقنين، وكان يُعَدُّ كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وكتابه في الجرح والتعديل، يدلّ على سعة حفظه، وقوة باعه الطويل»[5].

وقَالَ أَبُو العرب مُحَمَّد بْن أَحْمَدَ بْن تميم الْحَافِظُ: سألت مالك بْن عِيسَى

==

للسمعاني: (٣٣٩/١).

[1] ينظر: «تاريخ بغداد»: (٣٤٩/٥)، و«تاريخ الإسلام»: (٢٦٩/٦)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٨٥/٥٠٥/١٢).

[2] ينظر: «تاريخ بغداد»: (٣٤٩/٥).

[3] ينظر: «تاريخ بغداد»: (٣٤٩/٥).

[4] ينظر: «المصدر السابق»: (٣٤٩/٥).

[5] ينظر: «شذرات الذهب»: (٢٦٦/٣).

القفصي[1]، وَكَانَ من علماء أصحاب الحديث بالمغرب، فقلت لَهُ: من أعلم مَن رأيت بالحديث؟ فَقَالَ لي: أمَّا من الشيوخ فأبو الْحَسَن أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه بْن صالح الْكُوفِيّ الساكن بأطرابلس المغرب[2].

وقَالَ عباس بن محمد الدوري: إنما كنا نعده مثل أَحْمَد بْن حنبل، ويحيى بْن معين[3].

وقَالَ عَلِيّ بْن أَحْمَدَ، وقد ذكر أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه بْن صالح: إن ابن حنبل، وابن معين كانا يأخذان عَنْهُ[4].

وقَالَ الوليدُ بْنُ بَكْر الأندلسيُّ: قَالَ عَلِيّ بْن أَحْمَدَ أيضًا: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن أَحْمَدَ بْن تميم الْحَافِظُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَد بْن مغيث - مغربي ثقة - يَقُولُ: سئل يَحْيَى بْن معين، عَنْ أَبِي الْحَسَن أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه بْن صالح بْن مُسْلِم، فَقَالَ: هو ثقة، ابن ثقة، ابن ثقة[5].

قَالَ الوليد: وإنما قَالَ فيه يَحْيَى بْن معين بهذه التزكية؛ لأنه عرفه بالعراق قَبْلَ خروج أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه إِلَى المغرب، وَكَانَ نظيره فِي الحفظ إلا أنه دونه فِي السِّنِّ، وَكَانَ خُروجُهُ إِلَى المغرب أيام محنة أَحْمَد بْن حنبل، وأحمد ابن عَبْد اللَّه

---

[1] بالفتح وسكون الفاء ومهملة إلى قفصة مدينة بالمغرب. «اللباب في تهذيب الأنساب»: (٣/٥٠)، «لب اللباب»: (صـ: ٢١١).
[2] ينظر: «تاريخ بغداد»: (٥/٣٤٩).
[3] ينظر: «المصدر السابق»: (٥/٣٤٩).
[4] ينظر: «المصدر السابق»: (٥/٣٤٩).
[5] ينظر: «تاريخ بغداد»: (٥/٣٤٩)، و«تاريخ الإسلام»: (٦/٢٦٩).

هَذَا أَقْدَمُ فِي طلب الحديث، وأعلى إسنادًا، وأَجَلُّ عند أهل المغرب فِي القديم والحديث ورعًا وزهدًا من مُحَمَّد بْن إِسْمَاعِيل البخاري، وهو كثير الحديث، خرج من الكوفة، والعراق بعد أن تفقه فِي الحديث، ثم نزل أطرابلس الغرب[1].

وقال ابن الجزري: إمام عَلَّامَةٌ مشهور ثقة، روى القراءة عن أبيه[2].

وقال الذهبي: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الأَوحدُ، الزَّاهِدُ[3].

رحلاته:

كَانَ العجلي – رحمه الله – حافظًا، انتقل إِلَى بلد المغرب، وسكن أطرابلس، وليست بأطرابلس الشام، وانتشر حديثه هناك[4].

وقال عن نفسه: رحلت إلى أبي داود الطيالسي، فمات قبل قدومي البصرة بيوم واحد[5].

مؤلفاته:

من خلال ترجمة الإمام العجلي – رحمه الله – يتأكد لنا أنه ألَّف كتابًا في الجرح والتعديل، ومعظم رواته المترجم لهم من الثقات، يقول الإمام الذهبي – رحمه الله: وله مصنف مفيد في «الجرح والتعديل»، طالعته، وعلقت منه

---

[1] ينظر: «المصدر السابق»: (٣٤٩/٥).
[2] ينظر: «غاية النهاية في طبقات القراء»: (٣٢٣/٧٣/١).
[3] ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٨٥/٥٠٥/١٢).
[4] ينظر: «تاريخ بغداد»: (٣٤٩/٥).
[5] ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٠٧/١٢).

فوائد تدل على تبحره بالصنعة، وسعة حفظه[١].

وجاء في «المعجم المفهرس»، لابن حجر: كتاب «التَّارِيخ وَمَعْرِفَة الرِّجَال الثِّقَات»، للعجلي، أخبرنَا أَبُو الْحسن عَليّ بن مُحَمَّد بن أبي الْمجد إِذْنا مشافهة، أَنبأَنَا الْقَاسِم بن مظفر بن عَسَاكِر إِجَازَة إِن لم يكن سَمَاعًا عَن زهرَة بنت مُحَمَّد بن حَاضر، أَنبأَنَا يحيى بْن ثَابت بن بنْدَار، أَنبأَنَا أبي، أَنبأَنَا الْحُسَيْن بن جَعْفَر السلماسي، أَنبأَنَا عَليّ بن أَحْمد بن زَكَرِيَّا، أَنبأَنَا أَبُو مُسلم صَالح بن أَحْمد بن عبد الله الْعجلِيّ، أَنبأَنَا أبي بِهِ»[٢].

وقال الزركلي: له كتاب: «الثقات»[٣].

وقال ابن العماد الحنبلي: صاحب «التاريخ»، و«الجرح والتعديل»[٤].

موقفه من قضية خلق القرآن:

نُقِلَ عن الإمام العجلي قوله: «من آمن برجعة علي ﷺ فهو كافر، ومن قال: القرآن مخلوق، فهو كافر»[٥]، وهذا يُظهِر لنا أنه كان يرفض القول بخلق القرآن، ويعتبر ذلك مناقضًا للإيمان، وأن من يقول بهذا القول فهو كافر.

وقال الإمام العجلي أيضًا: دخلت على أَحْمد – يعني ابن حنبل – وَهُوَ مَحْبُوس بصور، وَذَلِكَ أَن الْمَأْمُون احْتمل ابن حَنْبَل إِلَيْهِ من بَغْدَاد للمحنة فِي

---

[١] ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٠٦/١٢).
[٢] ينظر: «المعجم المفهرس»: (ص: ١٦٦/برقم: ٦٣٣).
[٣] ينظر: «الأعلام» للزركلي: (١/ ١٥٦).
[٤] ينظر: «شذرات الذهب»: (٢٦٦/٣).
[٥] ينظر: «بغية الطلب فى تاريخ حلب»: (٩١٦/٢).

الْقُرْآن[1].

وقيل: إنه فَرَّ إلى المغرب لما ظهر الامتحان بخلق القرآن، فاستوطنها، وولد له بها[2].

ولعله يمكن القول بأنه أراد بخروجه وانتقاله إلى المغرب التفرغ للعبادة، ونشر العلم، وترك البلاءات والفتن، والله – تعالى – أعلم.

وفاته:

ذكر أَبُو سَعِيد بْن يونس المصري أنه مات فِي سنة إحدى وستين ومئتين[3].

وذكره ابن العماد الحنبلي فيمن مات سنة إحدى وستين ومئتين، وله ثمانون سنة[4].

وقَالَ الوليدُ بْنُ بَكْر الأندلسيُّ: وحديث أَحْمَد وتصانيفه وأخباره بالمغرب، وحديثه عزيز بمصر، والشام، والعراق؛ لبُعْدِ المسافة، وتُوفِيَ بأطرابلس الغرب، فقبره هناك على الساحل، وقبر ابنه صالح إِلَى جنبه[5].

---

[1] ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٠٦/١٢).
[2] ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٠٦/١٢).
[3] ينظر: «تاريخ بغداد»: (٣٤٩/٥).
[4] ينظر: «شذرات الذهب»: (٢٦٦/٣).
[5] ينظر: «تاريخ بغداد»: (٣٤٩/٥)، «قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر»: (٦٠٦/٢).

المبحث الثاني: التعريف بكتاب «معرفة الثقات»، للإمام العجلي

المطلب الأول: مميزات الكتاب ومكانته:

يُعَدُّ كتاب «معرفة الثقات» للإمام العجلي – رحمه الله – من أعظم مؤلفاته، بل يمكن القول بأنه هو الكتاب الذي اشتُهِرَ به، وهو كتاب عظيم النفع، جليل القدر، مفيد في بابه؛ إذ يندر أن يكتب باحث في الرواة والأسانيد، ولا يرجع إليه، فهو مرجع لكل باحث، ومقصد لكل طالب، وقد حظي هذا السفر القيم بمكانة مرموقة ومنزلة سامقة بين المُحدِّثين، فأثنوا عليه ومدحوه، قال الحافظ الذهبي– رحمه الله– كما سبق: «حَدَّثَ عنه ولده صالح مصنَّفه في «الجرح والتعديل»، وهو كتابٌ مفيدٌ، يدلُّ على سعة حفظه»[1].

وقال الذهبي أيضًا: «وله مصنَّفٌ في «الجرح والتعديل»، طالعتُه وعَلَّقتُ منه فوائد، تدل على تبحره بالصَّنعةِ، وسعة حفظه»[2]، وذكر نحو هذه العبارة الصفدي في «الوافي بالوفيات»[3].

ونقل ابن العماد الحنبلي عن ابن ناصر الدين الدمشقي قوله: «كتابه في الجرح والتعديل، يدلّ على سعة حفظه، وقوة باعه الطويل»[4].

ولقد اعتمد علماء الحديث جيلًا بعد جيل، وقبيلًا بعد قبيل أقوال الإمام

---

(1) ينظر: «تذكرة الحفاظ»: (٢/٥٦٠-٥٦١).
(2) ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٢/٥٠٦) .
(3) ينظر: «الوافي بالوفيات»: (٧/٧٩) .
(4) ينظر: «شذرات الذهب»: (٣/٢٦٦).

العجلي – رحمه الله؛ وذلك لأنه من أئمة الجرح والتعديل المعتبرين المعتمدين المطلعين المشهود لهم بالتمكن في صنعته، والتبحر في علمه، وممن اعتمد على كتاب الإمام العجلي في كتبهم: الإمام أبو بكر الخطيب البغدادي[١]، وأبو عبد الله الحميدي، وأبو القاسم ابن عساكر[٢]، وأبو الحجاج المزي[٣]، وأبو عبد الله الذهبي[٤]، وابن رجب الحنبلي[٥]، والحافظ ابن حجر العسقلاني[٦]، وشمس الدين السخاوي[٧]، وجلال الدين السيوطي[٨]، وابن العماد الحنبلي[٩]، وغيرهم[١٠].

ويعتني الكتاب عناية فائقة في ذكر الرواة «الثقات»، كما هو ظاهر من اسمه،

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد»: (٣١/٢)، و(١٣٤/٣)، و(٢٩٣/٣)، و(٢٨٣/٣)، و(٣٤٢/٣)، وغيرها من المواضع كثير.

(٢) ينظر: «تاريخ دمشق»، لابن عساكر: (٢٨٢/٥)، و(١٥٥/٦)، و(٢٤٢/٨)، و(٣١٤/١٥)، وغيرها من المواضع كثير.

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (١١١/٢)، و(٤٩٩/٢)، (٤٦٢/٩)، و(٢٦٠/٢٩)، وغيرها من المواضع كثير.

(٤) ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٥/٤)، (١١٧/١٠)، و«تاريخ الإسلام»: (١١٢٠،١٠٨٣/٢)، وغيرها من المواضع كثير.

(٥) ينظر: «فتح الباري»، لابن رجب: (٤٩/٢)، و(٦٤/٤)، و«شرح علل الترمذي»: (١٠١/١)، وغيرها من المواضع كثير.

(٦) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (١٧/١)، و(٤٠/١)، (١٦٢/٥)، و(٧٢/٩)، (٤٣٣/١٢)، وغيرها من المواضع كثير.

(٧) ينظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»: (١٥٤/٤)، (١٦٢/٤)، (٣٦١/٤)، و«المقاصد الحسنة»: (صـ: ١١٢).

(٨) ينظر: «طبقات الحفاظ»، للسيوطي: (صـ: ٥١، ٦٦، ٧٠، ٧٣، ٨٠، ١٥٤، ٢٠٤)، وغيرها من المواضع كثير.

(٩) ينظر: «شذرات الذهب»: (٣٧١/١)، و(٢٠٥/٢، ٢٤٨، ٢٩٩)، (١٤٣/٣، ٢٢٦)، وغيرها من المواضع كثير.

(١٠) ينظر: «مقدمة تحقيق كتاب «معرفة الثقات»، للعجلي للبستوي: (٨٠/١ - ٨٩).

وكما صَرَّحَ بذلك بعض الحفاظ، مثل الإمام نور الدين الهيثمي، والإمام تقي الدين السبكي، وهما ممن قام بترتيب الكتاب[1].

[1] ينظر: «معرفة الثقات بترتيب الهيثمي والسبكي»، تحقيق عبد العليم البستوي: (صـ: ١٨٠) .

المطلب الثاني: تحقيق القول في اسم الكتاب، وسبب الاختلاف في تسميته

إن من الفوائد المهمة التي لا يستغني عنها أي باحث نابه أن يعرف الاسم الصحيح للكتاب؛ وذلك ليصل إلى بغيته، ويتحقق له مقصوده، ويجد ضالته المنشودة، وتكمل فائدته المرغوبة، وهذا الأمر من مبادئ التحقيق وأسسه، واشتهر اسم الكتاب في الأوساط العلمية باسم كتاب: «الثقات»، أو «ثقات العجلي»، و«تاريخ الثقات»، وقد أَدَّى الاشتهار بهذا الاسم إلى وجود تصور قد لا يكون دقيقًا عن الكتاب، وعن شرط مؤلفه فيه؛ لأن من يضع في ذهنه أنه كتاب متمحض للرواة الثقات، ثم حينما يطالعه يجد فيه رواة ضعفاء، وشديدي الضعف فلربما اعتقد عدم دقة المؤلف – رحمه الله – في مؤلفه، وأساء به الظن؛ لذا فإنه من الأهمية بمكان أن نعرض للمسميات التي أُطْلِقَت على هذا الكتاب؛ ليتجلى المراد، ويتضح المقصود، والله من وراء القصد وهو الهادي والمعين:

١- كتاب: «الجرح والتعديل»: وصفه بذلك: الإمام الذهبي[١]، وابن ناصر الدين الدمشقي[٢]، وصلاح الدين الصفدي[٣]، والجلال السيوطي[٤].

---

[١] ينظر: «تذكرة الحفاظ»: (٢/٥٦٠-٥٦١)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٢/٥٠٦).
[٢] ينظر: «شذرات الذهب»: (٢/١٤١).
[٣] ينظر: «الوافي بالوفيات»: (٧/٧٩).
[٤] ينظر: «طبقات الحفاظ»، للسيوطي: (صـ: ٢٤٦/ برقم: ٥٤٧).

٢- «التاريخ»: قاله عفيف الدين اليافعي[١]، والشمس الذهبي[٢]، وكذا قال الشهاب ابن حجر تحت ترجمة أبيه: صاحب «التاريخ»[٣]، وقال ابن حجر في «المعجم المفهرس»: كتاب «التَّارِيخ وَمَعْرِفَة الرِّجَال الثِّقَات»، للعجلي»[٤]، وقال ابن العماد الحنبلي: صاحب «التاريخ»[٥].

٣- «تاريخ الثقات بترتيب الهيثمي»: فقد جاء في الصفحة الأولى من ترتيب الإمام الهيثمي: «ترتيب ثقات العجلي»، لشيخنا الإمام الحافظ الصالح نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي...إلخ، ومن هذا الاسم يظهر لنا أن الكتاب الأصل اسمه «الثقات»، وأن أبا الحسن الهيثمي كان جهده ترتيب الكتاب، فسماه: **«ترتيب ثقات العجلي»**، كما لوحظ من اسمه على أغلفة بعض نسخ الكتاب[٦]، ومن نافلة القول أن نبين أن ترتيب الكتاب يختلف عن الكتاب الأصلي، فليس هو هو، وإنما فيه معظم مادته العلمية.

٤- كتاب: «سؤالات أبي مسلم صالح أباه أبا الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي»: هكذا جاء اسمه في نسخة ترتيب تقي الدين السبكي، وهو بهذا الاسم يظهر ككتاب من كتب السؤالات التي ظهرت في فترة من

---

(١) ينظر: «مرآة الجنان»: (١٧٣/٢) .
(٢) ينظر: «العبر في خبر من غبر»: (٣٧٤/١).
(٣) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٢٩/٥) .
(٤) ينظر: «المعجم المفهرس»: (ص: ١٦٦/برقم: ٦٣٣).
(٥) ينظر: «شذرات الذهب»: (٢٦٦/٣).
(٦) طبعته دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة: ١٩٨٤م.

عمر الأمة الإسلامية كان يعتني فيها التلاميذ بسؤال مشائخهم عما يعن لهم من مشكلات في أحوال الرواة من ناحية الجرح والتعديل، مثل سؤالات أبي داود للإمام أحمد، وسؤالات الآجري لأبي داود، وسؤالات البرقاني للدارقطني، وكذا سؤالات الحاكم، والسجزي، والسلمي، وحمزة السهمي له أيضًا، وسؤالات الترمذي للبخاري، وسؤالات ابن الجنيد، والدوري والدارمي لابن معين، وسؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، وغير ذلك كثير، وهذا النوع من التصنيف مشهور في علم الجرح والتعديل، وأحوال الرواة.

٥- **«معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث من الضعفاء، وذكر مذاهبهم، وأخبارهم»** هكذا ورد الاسم في النسخة التي حققها السيد عبد العليم البستوي[1]، وهذا الاسم هو الذي يظهر أنه الأقرب إلى واقع الكتاب، ومرام مؤلفه – رحمه الله – فهو كتاب يضم بين دفتيه الرواة الثقات، والصدوقين، والضعفاء، بل والمتروكين، والكذابين أيضًا على ندرة وقلة.

سبب الاختلاف في تسمية الكتاب:

لعل الذي أدَّى إلى وقوع هذا الاختلاف في تسمية الكتاب، وحصول هذا التباين في اسمه بين العلماء المعتنين بهذا الفن من التصنيف: أن كل عالم من هؤلاء العلماء الذين قاموا بخدمة هذا الكتاب قد اجتهد كل واحد منهم في موضوع الكتاب، وفهم حقيقته، والوصول إلى مرامه وفحواه؛ فأداه اجتهاده

[1] ينظر: «معرفة الثقات»، تحقيق عبد العليم البستوي: (٦٢/١).

لأن يُطْلِقَ عليه اسمًا معينًا، بحسب رؤيته لموضوع الكتاب، ولبابه، أو بحسب فهمه، أو بحسب معنى الكتاب.

ومَن يتأمل في تراجم الرواة في طول الكتاب، وعرضه، ويُنْعِمُ النظر، ويجيل الفِكَرَ في رواته يظهر له – والله أعلم – أن الحافظ العجلي – رحمه الله – لم يقصد إفراد الثقات بمصنفه هذا؛ لوجود رواة ضعفاء، ووجود مَنْ ليس بثقة، ووجود رواة وصف الواحد منهم بأنه صدوق، – كما هو موضوع بحثي هذا – ومنهم من وصف بأنه جائز الحديث، ومنهم من وصف بأنه حسن الحديث، وغير ذلك؛ وقد صَرَّحَ الإمام العجلي – رحمه الله – نفسه بوصفهم بوصف من الأوصاف آنفة الذكر، لكن الذي ينبغي التنبه له أن الثقات هم أغلب من ذُكِر فيه، وهذا لا حرج فيه أن يُطلق الاسم على غالب ما يوصف به من المسمى، فالعبرة للغالب كما يقولون؛ لذا صَرَّح بعض أهل العلم على أنه كتاب مختص بـ«الثقات» فقط، كـ«ثقات ابن حبان»، و«ثقات ابن شاهين».

يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني – رحمه الله: «ومنهم من أفرد الثقات بالذكر، كالعجلي، وابن حبان، وابن شاهين»[1].

ويقول الدكتور أكرم ضياء العمري وهو من العلماء المعاصرين: «أما كتب الثقات، فأول من صنف فيها: أبو الحسن أحمد ابن عبد الله بن صالح

[1] «نزهة النظر»، لابن حجر: (صـ: ١٤٣) .

العجلي»[١].

ويظهر لي – والله أعلم – كما أسلفت أن كتاب العجلي ليس مختصًّا بالرواة «الثقات»؛ لأن فيه جماعة جَرَّحَهُم العجلي نفسه، بالضعف تارة[٢]، وبالترك أخرى[٣]، وبالكذب أحيانًا[٤]، وبالتهمة بالكذب في أحايين أخر[٥]، وبالزندقة أيضًا[٦]، بل لقد بوّب لكتابه بابًا بعنوان: «ومن المتروكين»، كما في الجزء المتبقي من أصل كتاب العجلي[٧]، وكذا ذكر العجلي بعض الرواة في «كتابه»، ولم يذكر فيهم جرحًا، ولا تعديلًا[٨].

إذن فكتاب العجلي ليس مختصًّا بالرواة «الثقات» فحسب، ولذلك من ظن أنه متمحض للرواة الثقات فقد أبعد النجعة، ولكن إطلاق الاسم على الغالب أمر معروف عند العلماء، وليس غريبًا على لغة العرب، بل اللغة تحتمله، وقد

---

(١) «موارد الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»، د/ أكرم ضياء العمري: (صـ: ٣١)، دار طيبة، ط: ٢، سنة: ١٤٠٥هـ.

(٢) ينظر «معرفة الثقات»، للعجلي: (رقم: ٨٥، ٩٠، ١٠٩، ١١١، ١٥٤، ٢٠١، ٢٤٩، ٢٨٨، ٣٢٩، ٣٣٨، ٣٦١، ٣٩٠، ٤٢١، ٤٣٢، ٤٤٩، ٥٢٧،٥٦٦، ٦١٤، ٦٤٨، ٦٧٨، ٧٠٥، ٧٩٦، ١٠١٠، ١٠١٨، ١٢٢٥، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٩٧، ١٤٠٣، ١٤٠٧، ١٤٦٦، ١٤٩١، ١٦٢٣، ١٦٣٩، ١٧٢٦، ١٧٩٩، ١٨٦٩، ١٨٧٣، ١٩٠٥، ١٩٠٩، ١٩٧٩، ٢٠٠٠، ٢٠٣٠، ٢٠٦٠، ٢٠٦٣، ٢١٠٨، ٢١١٠، ٢١٤٥، ٢٢١١).

(٣) ينظر: «معرفة الثقات»: (رقم: ٣٤٧، ٨٤٩، ١٤٩٦، ١٥٩٦، ١٧٨١، ٢٣٢٢)، وتحقيق القلعجي: (رقم: ١٨٧٦).

(٤) ينظر: «معرفة الثقات»: (رقم: ١٧٦٤، ١٩٢٤).

(٥) ينظر: «معرفة الثقات»: (رقم: ٢٤٥).

(٦) ينظر: «معرفة الثقات»: (رقم ٢٠٦٦).

(٧) ينظر: «معرفة الثقات»، مقدمة التحقيق: (١/٧٤).

(٨) ينظر: «معرفة الثقات»: (رقم: ٨١٨، ٨٥٠، ٨٧٠، ٦٢٩، ١١٠٤، ١١٩٠)، وغير ذلك.

يجر إلى خطأ أخر وهو أن فمن ظن أن الكتاب مختص بالثقات أعتبرهم ثقات عند العجلي ، قياساً على ثقات ابن حبان .

وأقرب الأسماء من وجهة نظري – والله تعالى أعلم بالصواب – هو: **«معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث من الضعفاء، وذكر مذاهبهم، وأخبارهم»**، ويلتقي معه وصفه بأنه كتاب سؤالات كما سبق عن نسخة ترتيب تقي الدين السبكي، فكتب السؤالات لا تختص بحالة واحدة ، أو نوع واحد من الرواة، وإنما يسأل التلميذ شيخه، والشيخ يجيب عن حال الراوي الذي قد يكون ثقة، أو صدوقًا، أو ضعيفًا، أو متروكًا، أو متهمًا، أو كذابًا، وعليه فليس بصواب إذا وجد الباحث راويًا مذكورا اسمه في كتاب العجلي، ولم يذكر فسه جرحًا ولا تعديلًا أن يعدَّه ثقة؛ لمجرد ورود اسمه في هذا الكتاب، وإنما لا بد له من معرفة حاله من حيث الجرح والتعديل عند أئمة النقد الآخرين غير الإمام العجلي؛ لأنه ليس متمحضًا لذكر الثقات، ولم يشترط هذا – رحمه الله – بل هو كتاب في «الجرح والتعديل»، وفي «أحوال الرواة»، وفي «معرفة الرجال» مطلقًا، أو أنه كتاب «التاريخ» بالمعنى المعروف قديمًا عند المحدثين، وهذه كلها تسميات أولى من وسمه بـ «الثقات»؛ لأنها أصدق وصفًا لمضمون الكتاب[1]، والله تعالى أعلم.

---

[1] ينظر: بحث حول توثيق العجلي للدكتور/ حاتم بن عارف الشريف العوني (صـ: ٦)، الملتقى الفقهي، على شبكة الإنترنت.

فالغالب على كتاب العجلي أنه مختص بالثقات عند كثيرين من أهل العلم المتقدمين منهم، والمتأخرين، وكذلك المعاصرين، وإن كان الواقع ليس كذلك، إنما الأغلب الأعم من تراجمه هم ثقات؛ ولذلك أطلق عليه «الثقات»، بحكم الغالب.

وقد طُبِعَ كتاب الإمام العجلي طبعتان: الأولى طُبِعَت باسم: «تاريخ الثقات»، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشرته: دار الباز، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

كما طُبِعَ طبعة أخرى باسم: «معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث، ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم»، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، نشرته: مكتبة الدار، بالمدينة المنورة – بالمملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

المطلب الثالث : منهج الإمام العجلي – رحمه الله – في كتابه بإيجاز:

يتلخص منهج الإمام العجلي في كتابه في النقاط التالية:

١. لم يقصد أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي – رحمه الله – إلى جمع هذه التراجم، وإنما اجتمعت لابنه صالح مما سمعه منه، أو سأله، أو أملاه، عليه فعلق ذلك ابنه صالح عنه في أيام شبابه منثورًا على غير ترتيب، ولا تهذيب، وهى سؤالات مفيدة.

٢. رَتَّبَ الحافظ أبو الحسن نور الدين الهيثمي تراجم الكتاب على حروف المعجم، وبدأ بمن اسمه أحمد تبركًا بالنبي ﷺ، ثم بعد ذلك بدأ بحرف الألف مع الباء، فذكر من اسمه أبان، ثم من اسمه إبراهيم، وهكذا إلى آخر حروف المعجم، ثم عقد بابًا فيمن قيل فيه: ابن فلان، ثم عقد بابًا في الأنساب، ثم عقد بابًا في الموالي، ثم عقد بابًا فيمن نزل الكوفة وغيرها من الصحابة، ثم ترجم للنساء مرتبًا لهن علبى حروف المعجم أيضًا، ثم عقد بابًا لزوجات رسول الله ﷺ رضي الله عنهن، ثم عقد بابًا في الكنى من النساء، ثم اختتمه بذكر باب في حكايات الرواة.

٣. يصرح الإمام العجلي في تراجم الرواة الذين ترجم لهم بأنه من الصحابة، ويكتفي في ذكرهم بأنهم من أصحاب رسول الله ﷺ؛ للقطع بعدالتهم، كما هو معلوم ومشهور، وأحيانًا يذكر شيئًا من مناقبهم، أو يذكر أن هذا الراوي من التابعين، وأحيانًا يُحدد أنه من كبارهم الذين رووا عن كبار الصحابة، أو من خيارهم زهدًا وعلمًا وورعًا وعبادةً، أو من صغارهم، وأما أتباع التابعين فمن

بعدهم فإنه يكتفي ببيان مرتبتهم من حيث الجرح والتعديل، ويهتم - رحمه الله - بذكر بلد الراوي، فيذكر أنه مكي، أو مدني، أو شامي، أو كوفي، أو بصري، أو بغدادي، أو خراساني، أو مصري، ونحو ذلك.

٤. وَثَّقَ الحافظ العجلي عددًا من الرواة في كتابه «معرفة الثقات»، وهم في الحقيقة ضعفاء، أو مجهولون، ونحو

ذلك منهم على سبيل المثال: عبد الملك بن قدامة بن إبراهيم بن حاطب الجمحي المدني. قال العجلي[١]: «ثقة»، في حين أنه ضَعَّفه الإمام البخاري[٢]، والعقيلي[٣]، وابن أبي حاتم[٤]، وابن حبان[٥]، وابن عدي[٦]، والذهبي[٧]، وابن حجر[٨].

٥. وصف الإمام العجلي بعض الرواة بأنه «لا بأس به»، في الوقت الذي وصفه بعض العلماء بأنه متروك، أو منكر الحديث جدًّا، فعلى قول العجلي يصفه الواقف على حاله من الباحثين بأنه صدوق، أو حسن الحديث، في حين أنه حينما يستقصي حاله عند أئمة النقد الآخرين يظهر له أنه غير محتج به، بل

---

(١) «معرفة الثقات»، للعجلي، ترجمة رقم: (١٠٣).
(٢) «التاريخ الكبير»، للبخاري: (٤٢٨/٥).
(٣) «الضعفاء الكبير»، للعقيلي: (٣٠/٣) .
(٤) «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (٣٦٢/٥) .
(٥) «المجروحين»، لابن حبان: (١٣٥/٢) .
(٦) «الكامل في الضعفاء»، لابن عدي: (١٩٤/٥) .
(٧) «ميزان الاعتدال»: (٦٦١/٢) .
(٨) «تقريب التهذيب»: (٥٢١/١) .

هو في دائرة الترك والضعف الشديد، مثل: سعيد بن سلام العطار، أبو الحسن البصري. قال العجلي: «لا بأس به»[١]، في حين كَذَّبَه محمد ابن عبد الله بن نمير[٢]، وقال البخاري: يُذْكَر بوضع الحديث عن سفيان، وهشام بن سعد[٣]، وقال في موضع آخر: هو منكر الحديث[٤]، ووصفه النسائي بقوله: متروك الحديث[٥]، وقال أحمد بن حنبل: إني أضرب على حديثه، وقال ابن أبي حاتم: منكر الحديث جِدًّا[٦].

٦. ضَعَّفَ الإمام العجلي – رحمه الله – بعض الرواة الثقات مثل: يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي، ووصفه بقوله: «ضعيف»[٧]، لكنه يظهر من ترجمته أنه ثقة، فقد أخرج له أئمة الكتب الستة، سوى الترمذي، ووثقه أبو حاتم الرازي[٨]، وهو من هو في التشدد – رحمه الله – فتوثيقه يُعَضُّ عليه بالنواجذ، وَوَثَّقَهُ الإمام الذهبي[٩] كذلك، والحافظ ابن حجر[١٠] وذكره الإمام ابن حبان في «الثقات»[١١].

---

(١) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم (٥٥٠).
(٢) «الضعفاء الكبير»، للعقيلي: (١٠٨/٢) .
(٣) «المصدر السابق»: (١٠٨/٢) .
(٤) «التاريخ الكبير»: (٤٢٨/٥).
(٥) «الضعفاء والمتروكون»، للنسائي: (صـ:٥٢) .
(٦) «الجرح والتعديل»: (٣٢/٤) .
(٧) «معرفة الثقات»، للعجلي، ترجمة رقم: (١٨٢٩).
(٨) «الجرح والتعديل»: (١٩٧/٩).
(٩) «الكاشف»: (٣٧٩/٢).
(١٠) «التقريب»: (ص٥٩٨) .
(١١) «الثقات»، لابن حبان: (٥٨٥/٥).

٧. يذكر – أحيانًا – الإمام العجلي – رحمه الله – الاتجاهات العقدية، والفكرية للراوي، مثل قوله: مرجئ، أو قدري، أو كان غاليًا في التشيع، أو يتشيع، ونحو ذلك، ومثال ذلك ما ذكره في ترجمة: أبان بن يزيد العطار البصري، قال عنه: «ثقة، وكان يرى القدر، ولا يتكلم فيه»[١]، وقوله في جعفر بن سليمان الضُّبعي: «ثقة، وكان يتشيع»[٢]، وقوله في ترجمة: عمرو بن مرة الجملي من مراد: «كوفي، ثبت، روى عنه الأعمش، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وكان عمرو بن مرة يرى الإرجاء»[٣].

٨. أحيانًا يصف الإمام العجلي – رحمه الله – الراوي الواحد بوصفين، أو أكثر، قد يكون بين هذين الوصفين تجانس، وتقارب، مثل قوله في ترجمة: حبان بن علي العنزي: «كوفي، صدوق، جائز الحديث»[٤]، وقد يكون بين الوصفين تعارض، مثل قوله في ترجمة: القاسم بن عبد الرحمن الشامي، أبي عبد الرحمن: «تابعي، ثقة، يُكْتَبُ حديثه، وليس بالقوي»[٥]، وهنا يُحمل وصفه بالثقة على الدين، لا على الضبط[٦].

---

(١) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (١٧).
(٢) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (٢١٢).
(٣) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (١٢٨٦).
(٤) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (١٧٢).
(٥) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (١٧٨).
(٦) يرى بعض الباحثين أن العجلي حكم على الراوي في عبارته الأولى بما ترجح لديه، واقتنع به من حاله، ثم ذكر ما قيل فيه عند غيره من النقاد من وجه آخر، أو أن الحافظ العجلي نفسه اختلف قوله في الراوي، ولم يتبين له حال تترجح على أخرى، فظهر تردده فيهم على نحو جمع فيه الوصفين معًا في لفظ واحد، وترك أمر تحقيقهم، ==

٩. يتعرض الإمام العجلي – رحمه الله – – أحيانًا – لبيان بعض علل الأسانيد أثناء الترجمة؛ فمثلًا في ترجمة: إبراهيم بن يزيد النخعي، قال العجلي: «حدثنا أبو زيد الهروي: سعيد بن الربيع، عن شعبة، قال: لم يسمع إبراهيم النخعي من مسروق شيئًا، وقال: إبراهيم النخعي لم يحدث عن أحد من أصحاب النبي ﷺ، وقد أدرك منهم جماعة، ورأى عائشة – رضي الله عنها– رؤيا[١].

١٠. كان أحيانًا يضيف الإمام العجلي – رحمه الله – عبارة: «وكان عثمانيا»، لبعض الرواة أثناء ترجمته لهم، ومثال ذلك: فضيل بن غزوان الضبي، ومغيرة بن مقسم الضبي، وغيرهما، قال العجلي في تراجمهم: وكان عثمانيا[٢]، ويقصد بذلك نسبتهم إلى عثمان بن عفان ﷺ، أي إنهم كانوا يحبون عثمان، ويفضلونه على عليٍّ ﷺ؛ ويؤكد ذلك قول العجلي في ترجمة: طلحة بن مصرف اليامي: «كان عثمانيًّا، يُفَضِّلُ عثمان على عليٍّ»[٣]، وقال العجلي في ترجمة مغيرة بن مقسم الضبي: «وكان عثمانيًّا»، وقال: «كان يحمل على عليٍّ ﷺ بعض الحمل»[٤].

==

والوقوف على واقع الحال فيهم إلى من سيأتي بعده؛ ليبقى باب العلم والاجتهاد والبحث مفتوحًا إلى يوم الدين، أو أن للإمام العجلي في الراوي نفسه رأيين اجتمعا في قول واحد، فيكون قد نسخ آخر كلامه أوله. ينظر: «منهج العجلي في كتابه «الثقات»، لمحمد الرعود، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية بالأردن (صـ: ٢٣٩).

(١) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (٤٥).

(٢) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (١٤٩١، ١٣٥٨، ١٦٢٢، ١١٠٧).

(٣) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (٧٩٧).

(٤) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (١٧٧٧)، وينظر أيضًا: (٦٨، ٢٨٣، ٨٨٨، ٩٠٥، ١٨٢٨).

١١. كان الإمام العجلي – رحمه الله – يُمَيِّزُ بعض شيوخه بقوله: «كتبت عنه»، كقوله في ترجمة: عمرو بن ربيع بن طارق: «ثقة كتبنا عنه بمصر»[١]، وفي ترجمة: فهد بن حيان: «ضعيف الحديث، وقد كتبت عنه»[٢]، وكذلك إن لم يكتب عمن عاصره قال: «لم أكتب عنه»، كقوله في ترجمة: إسماعيل بن أبان الغنوي: «ضعيف الحديث، يُحَدِّثُ عن ابن أبي خالد، وهشام بن عروة، أدركناه، ولم نكتب عنه شيئًا»[٣]، وكذلك إذا لم يسمع ممن عاصره كان – رحمه الله – يُبَيِّنُ ذلك؛ كقوله في ترجمة: حبان بن هلال الباهلي: «ثقه لم أسمع منه شيئا»[٤].

١٢. في بعض الأحايين يذكر الإمام العجلي – رحمه الله – شيئًا من مناقب الراوي، وبعض صفاته الخَلْقِيَّة، وربما صنعته إن كان له صنعة؛ كقوله في ترجمة:علي بن عبد الحميد بن مصعب: «ثقة، وكان ضريرًا»[٥]، وقوله في ترجمة: محمد بن بشار (بندار): «ثقة كثير الحديث، يكنى أبا بكر، وكان حائكًا»[٦].

١٣. أحيانًا يبسط الإمام العجلي – رحمه الله – الكلام حول بعض الرواة،

---

(١) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (١٢٥٩).
(٢) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (١٣٦٢).
(٣) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (٨٥).
(٤) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (٢٤١).
(٥) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (١١٩٣).
(٦) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (١٤٣٥).

ويُطِيلُ في تراجمهم، ويسوق لهم بإسناده روايات مرسلة، وموقوفة، وقليل منها مرفوع، وعامتها تتعلق بذكر مناقبهم، وصفاتهم، وشيء من مواقفهم، وبعض عباراتهم، ومأثوراتهم، ونحو ذلك، وذلك مثل ما تعرض لترجمة سفيان الثوري، والأعمش، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وغيرهم[1].

١٤. يذكر الإمام العجلي – رحمه الله – أحيانًا ما إذا كان الراوي مكثرًا في الرواية، أو مُقِلًّا، وقد يذكر عدد أحاديث الراوي، كقوله في ترجمة: عتي بن ضمرة السعدي البصري: «ثقه، روى عنه الحسن ستة أحاديث، ولم يرو عنه غيره»[2]، وقوله في ترجمة: حماد بن سلمة البصري: ثقه، رجل صالح، حسن الحديث، يُقَالُ: إن عنده ألف حديث حسن، ليس عند غيره، وكان لا يُحَدِّثُ حتى يقرأ مئة آية نظرًا في المصحف»[3].

١٥ـ أحيانًا يذكر الإمام العجلي – رحمه الله – الراوي، ويسكت عنه، فلا يصفه بأي عبارة من عبارات الجرح والتعديل ، أو يذكر درجته، وهم عدد قليل جدًّا، مثل: أبان بن صالح بن عمير القرشي[4]: هكذا ساقه العجلي، دون أن يترجم له بكلمة[5]، وكذا أحمد بن شبويه

---

(١) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (٤١٩، ٥٧١، ٦١٩، ٧٢٦، ١٨٥٩، ١٤٧٦).

(٢) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (١٢٠٥).

(٣) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (٣٣٠).

(٤) «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (١٣).

(٥) قال ابن حجر عنه: وَثَّقَهُ الأئمة، وذكر منهم ابن معين، ويعقوب بن شيبة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن حبان، ووهم ابن حزم فحكم عليه بالجهاله، وابن عبد البر ==

المروزي[1]، وغيرهم.

١٦. أحيانًا يكرر الإمام العجلي – رحمه الله – تراجم بعض الرواة؛ مثل ترجمة: إبراهيم بن مرزوق، ذكره تحت رقم: (٣٩)، وأحال إلى رقم: (٤٢)، وترجمه بدون باسم: ابن مرزوق في رقم: (٢٣١١) بنفس الاسم، وترجمة: شفي الأصبحي: ذكره تحت رقم: (٧٣٥)، ثم كرره برقم: (٧٣٦) باسم: شفي بن ماتع، والاثنان واحد[2]، وغير ذلك.

١٧. ينص الإمام العجلي – رحمه الله – على وصف الراوي بأنه صدوق، أو ينص على تضعيف بعض الرواة، وقد يتفق النقاد معه، وأحيانا يخالفونه، (وهؤلاء الرواة الذين نص على قوله في الواحد منهم بأنه: «صدوق» هم محل الدراسة في بحثي هذا)[3].

١٨. تتميز أقوال الإمام العجلي – رحمه الله – في الجرح والتعديل بالوضوح والإيجاز، وإذا كان الراوي من كبار الأئمة، وذوي المكانة والفضل والصبر والجهاد في سبيل الله، أو كان من الفقهاء، أو القضاة، أو من أهل التفسير

==

فضعفه. ينظر: «تقريب التهذيب»، ترجمة رقم: (١٣٧).

[1] «معرفة الثقات»، للعجلي: ترجمة رقم: (١/١٩١/٤).

[2] فقد ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: (٤/٣٨٩/١٧٠٤)، فقال: شفي بن ماتع الأصبحي المصري، وكذا ابن حبان في «الثقات»: (٤/٣٧١/٣٤٠٠)، والمزي في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (١٢/٥٤٣/٢٧٦٤)، وغيرهم.

[3] كثير من منهج العجلي في كتابه استفدته من بحث: «منهج العجلي في كتابه الثقات»، وبحث: «الأقوال المشرقات على منهج العجلي في كتاب «الثقات»، إبراهيم مزوز، موقع الألوكة، وأيضًا: مقدمة تحقيق كتاب: «معرفة الثقات»، للعجلي، د عبد العليم البستوي، فليراجع هناك بتفصيل.

والقراءات، أو كان ممن يمتاز بالزهد والعبادة، أو بالشعر والأدب، أو بالذكاء والفراسة أو غيرها من الأوصاف فإن الإمام العجلي – حينئذ يصفه بكلمات تدل على عظمته، وفضله، وتُبَيِّن أوصافه، ومميزاته، واهتماماته[1].

[1] يُنظَر بحث: «الأقوال المشرقات على منهج العجلي في كتاب «الثقات»»، إبراهيم مزوز، موقع الألوكة، بتصرف كثير جدًّا.

المبحث الثالث: الجرح والتعديل عند الإمام الحافظ الناقد الإمام العجلي

المطلب الأول: ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام العجلي – رحمه الله – في «كتابه»

اشتهر الإمام العجلى – رحمه الله – بين أئمة النقد، وتميز في صنعة «الجرح والتعديل»، ومعرفة أحوال الرجال، وكان مشهودًا له بطول الباع، وسعة الاطلاع في هذه الصناعة، حيث كانوا يعدونه في مصاف الكبار من علماء جيله، من أمثال: الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ونظرائهما من أساطين هذه الصناعة، ومتقنيها، وقد سبق من ثناءات العلماء عليه ما يؤكد ذلك ويثبته، ويغني عن إعادته ها هنا، أود هنا أن أذكر جملة من ألفاظ الجرح والتعديل التي استعملها الإمام العجلي في «كتابه»، ما يلي:

١. **ثقة ثبت في الحديث ... وكان حسن الحديث**: كما في ترجمة: سُفْيَان بن عُيَيْنَة الْهِلَالِي كُوفِي ثِقَة ثَبت فِي الحَدِيث، وَكَانَ بعض أهل الحَدِيث يَقُول: هُوَ اثْبتْ النَّاس فِي حَدِيث الزُّهْرِيّ، وَكَانَ حسن الحَدِيث، وَكَانَ يُعَدُّ من حكماء أَصْحَاب الحَدِيث يكنى أَبَا مُحَمَّد سكن مَكَّة وَكَانَ مولى لبني هِلَال وَكَانَ حَدِيثه نَحوًا من سَبْعَة آلَاف، وَلم يكن لَهُ كتب[1].

٢. **ثِقَة ثَبت فِي الحَدِيث**: كما في ترجمة: حَمَّاد بن زيد قال: يكنى أَبَا إِسْمَاعِيل بصري، ثِقَة ثَبت فِي الحَدِيث، وَهُوَ مولى جرير بن حَازِم من أَسْفَل، حَدثنِي أبي عبد الله قَالَ: قَالَ ابن الْمُبَارك:

---

[1] «معرفة الثقات»، للعجلي: (١/ ٦٣١/٤١٧).

أَيهَا الطَّــالِب علمًا إئت حَمَّاد بن زيد

فاطلب الْعلم بحلم ثمَّ قَيــّده بِقَيْــد

وَكَانَ حَدِيثه أَرْبَعَة آلَاف حَدِيث يحفظها، وَلم يكن لَهُ كتاب[1].

وكذا في ترجمة الإمام أَحْمد بن مُحَمَّد بن حَنْبَل، قال: يكنى أَبَا عبد الله سدوسي من أنفسهم، بصري، من أهل خُرَاسَان، ولد بِبَغْدَاد، وَنَشَأ بهَا، ثِقَة ثَبت فِي الحَدِيث، نزه النَّفس، فَقِيه فِي الحَدِيث، مُتبع يتبع الْآثَار، صَاحب سُنَّةٍ وَخير[2].

٣. **ثقة ثبت مأمون**: كما في ترجمة: زُهَيْر بن مُعَاوِيَة أَبي خَيْثَمَة الْجعْفِيّ، قال: كُوفِي ثِقَة ثَبت مَأْمُون، صَاحب سنة وَاتِّبَاع، وَكَانَ يُحَدِّثُ من كِتَابه، وَكَانَ راوية أبي إِسْحَاق السبيعِي، وَيُقَال: إِنَّه إِنَّمَا سمع مِنْهُ بِأخرَة هُوَ وزَكَرِيا بن أبي زَائِدَة، وَإِسْرَائِيل[3].

٤. **ثقة مأمون**: كما في ترجمة: يحيى بن حسان، قال: عَالم بِالْحَدِيثِ كُوفِي، ثِقَة مَأْمُون[4].

٥. **ثقة .. ثقة رفيع**: كما في ترجمة: حجاج بن إِبْرَاهِيم، كَانَ يسكن مصر ثِقَة، ثمَّ قَالَ: حجاج بن إِبْرَاهِيم، يكنى أَبَا مُحَمَّد، سكن مصر، من الْأَبْنَاء، ثِقَة

---

(١) «المصدر السابق»: (١/ ٣١٩/٣٥٣).
(٢) «المصدر السابق»: (١/ ١٩٤/١٠)، وترجمة: (١٨٢)، و(٣١٧)، و(٣٣٧)، و(٤٩١)، و(٦٤٦)، وغيرها كثير.
(٣) «المصدر السابق»: (١/ ٣٧٢/٥٠٤).
(٤) «المصدر السابق»: (٢/ ٣٤٩/١٩٦٩)، وترجمة: (٣٣١)، و(١١٠٨).

صَاحب سنة، رفيع رجل صَالح[1].

٦. **ثقة رجل صالح**: كما في ترجمة: إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن طَلْحَة بن عبيد الله، قال: مدنِي تَابِعِيّ، ثِقَة رجل صَالح[2].

٧. **ثقة من خيار الناس**: كما في ترجمة: سعيد بن عَامر الضبعِي، قال: ثِقَة رجل صَالح من خِيَار النَّاس[3].

٨. **ثبت في الحديث**: كما في ترجمة: يزِيد بن زُرَيْع يكنى أَبَا خَالِد السدُوسِي بصرى ثِقَة ثَبت فِي الحَدِيث[4].

٩. **أثبت النَّاس في فلان، أو أثبت أهل الكوفة مثلًا**: كما في ترجمة: مُحَمَّد بن جَعْفَر، ولقبه غنْدر قال: بَصرِي ثِقَة، وَكَانَ من أثبت النَّاس فِي حَدِيث شُعْبَة[5]، وكما في ترجمة: مَنْصُور بن الْمُعْتَمِر السّلمِيّ، قال: يكنى أَبَا عتاب، كوفي ثِقَة ثَبت فِي الحَدِيث، كَانَ أثبت أهل الْكُوفَة، وَكَأن حَدِيثه الْقدح لَا يخْتَلف فِيهِ أحد، متعبد رجل صَالح[6].

---

(١) «المصدر السابق»: (١/ ٢٦٣/٢٨٣)، وترجمة: (٤٢٨)، و(١٠٢٨)، وغيرها.

(٢) «المصدر السابق»: (١/ ٣٥/٢٠٤)، وترجمة: (٦٧)، و(٧٣)، (١٣٣)، (١٨٨)، وغيرها.

(٣) «المصدر السابق»: (١/ ٦٠٣/٤٠١)، وترجمة: (٨٥٥)، و(٩٦٦)، (١٠٦٣)، وغيرها.

(٤) «المصدر السابق»: (٢/ ٢٠١٦/٣٦٢)، وترجمة: (١٥٨)، و(٣١٧)، (٦٢٥)، وغيرها.

(٥) «المصدر السابق»: (٢/ ١٥٨٢/٢٣٤)، وترجمة: (٦٣١)، .

(٦) «المصدر السابق»: (٢/ ١٧٩٥/٢٩٩).

١٠. **ثبت نقي الحديث**: كما في ترجمة: شُعْبَة بن الْحَجَّاج، قال: يكنى أَبَا بسطَام، واسطي سكن الْبَصْرَة، ثِقَة فِي الحَدِيث، تَقِيّ، وَكَانَ يخطىء فِي بعض الْأَسْمَاء، وَفِي مَوضِع: ثَبت نقي الحَدِيث، كَانَ يخطىء فِي أَسمَاء الرِّجَال قَلِيلًا[١].

١١. **ثقة**: كما في ترجمة: أَحْمد بن حميد قال: كوفي ثِقَة الَّذِي تعرف بِهِ دَار أم سَلمَة، مَوضِع كَانَ منزله[٢]، وترجمة: أَحْمد بن خَالِد الْخلال ثِقَة[٣]، وترجمة: أَحْمَد بن سعيد الْهَمدَانِي ثِقَة[٤].

١٢. **ثقة لا بأس به:** كما في ترجمة: السكن بن إِسْمَاعِيل الْأَنْصَارِيّ، قال: ثِقَة لَا بَأْس بِهِ[٥].

١٣. **ثقة حسن الحديث:** كما في ترجمة: الْأسود بن قيس، قال: كوفي تَابِعِيّ ثِقَة، حسن الحَدِيث، سمع من جُنْدُب بن عبد الله من أَصْحَاب النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، وَهُوَ فِي عداد الشُّيُوخ من كبار أَصْحَاب سُفْيَان[٦].

١٤. **صدوق:** كما في ترجمة : إِبْرَاهِيم بن عُيَيْنَة، قال: كوفي صَدُوق[٧]،

---

(١) «المصدر السابق»: (٧٢٨/٤٥٦/١).
(٢) «المصدر السابق»: (١/١٩١/١).
(٣) «المصدر السابق»: (٢/١٩١/١).
(٤) «المصدر السابق»: (٣/١٩١/١)، ، واستعملها في أكثر من ٦٠٠ ترجمة.
(٥) «المصدر السابق»: (٦٣٥/٤١٩/٢)، وترجمة: (٨٨٠)، و(١٤١٤).
(٦) «المصدر السابق»: (١٠٢/٢٨٨/١)، وترجمة: (٦٩٠)، و(١١٤٣)، و(١٤٨٩)، و(١٨٩٧)، و(١٩٩٤)، و(٢١٣٤)، وغيرها.
(٧) «المصدر السابق»: (٣٣/٢٠٣/١)، وترجمة: (٨٨٤)، و(١٤٢٨)، و(١٦٣٢)، و(١٦٤٢)، و(١٧٣٦)، و(١٧٨٨)، وغيرها.

(وهذا هو محل بحثي هذا).

١٥. صدوق ثقة: كما في ترجمة: مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن أبي ليلى، قال: كُوفِي صَدُوق ثِقَة، ثمَّ قَالَ بعد ذَلِك بِكَثِير: مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن أبي ليلى، يكنى أَبَا عبد الرَّحْمَن، وَكَانَ فَقِيهًا، صَاحب سُنَّة، وَابْن شبْرمَة أقدم موتًا من ابن أبي ليلى، كَانَ ابن أبي ليلى صَدُوقًا جَائِز الحَدِيث، وَكَانَ قَارِئًا لِلْقُرْآنِ، عَالمًا بِهِ، قَرَأَ حَمْزَة الزيات عَلَيْهِ، وَكَانَ حَمْزَة يَقُول: إِنَّمَا تعلمنا جودة الْقُرْآن عِنْد ابن أبي ليلى، وَكَانَ من أَحسب النَّاس، وَكَانَ من أنقط النَّاس لمصحف، وأخطه بقلم، وَكَانَ جميلًا نبيلًا[١].

١٦. صدوق جائز الحديث: كما في ترجمة: حبَان بن علي الْعَنزي، قال: كوفي صَدُوق جَائِز الحَدِيث، وَكَانَ يتشيع، وَكَانَ وَجهًا من وُجُوه أهل الْكُوفَة، وَكَانَ فَقِيهًا[٢].

١٧. لا بأس به: كما في ترجمة: أَحْمد بن عبيد بن طفيل أَبي سيدان، قال: كوفي لَا بَأْس بِهِ[٣].

١٨. جائز الحديث، لا بأس به: كما في ترجمة: سُلَيْمَان بن كثير الْعَبْدي، قال: جَائِز الحَدِيث، لَا بَأْس بِهِ[٤].

---

(١) «المصدر السابق»: (٢/٢٤٣/١٦١٨)، وترجمة: (١٨٢٢).
(٢) «المصدر السابق»: (٢/٢٨١/٢٥٥).
(٣) «المصدر السابق»: (١/١٩٤/٨)، وترجمة: (٩)، و(٢٠)، و(٤٧)، و(٥٠)، و(٦٣)، و(١٣١)، (١٧٧)، وغيرها كثير.
(٤) «المصدر السابق»: (١/٤٣٠ /٦٧٢)، وترجمة: (٨٥١)، وغيرها.

١٩. جائز الحديث حسن الحديث: كما في ترجمة: مجَالد بن سعيد، قال: كوفي جَائِز الحَدِيث، حسن الحَدِيث[١].

٢٠. جائز الحديث: كما في ترجمة: إِبْرَاهِيم بن الْمُهَاجر البَجلِيّ، قال: كوفي جَائِز الحَدِيث[٢].

٢١. شيخ صدوق: كما في ترجمة: مُحَمَّد بن الْقَاسِم الْأَسدي، قال: كَانَ شَيخا صَدُوقًا عثمانيًا[٣].

٢٢. جائز الحديث، وليس بالقوى في عداد الشيوخ: كما في ترجمة: الْأَجْلَح بن عبد الله الْكِنْدِيّ، قَالَ: جَائِز الحَدِيث، وَلَيْسَ بِالْقَوِيّ فِي عداد الشُّيُوخ[٤].

٢٣. جائز الحديث، لا بأس به، يُكْتَبُ حديثه: كما في ترجمة: عبد الله بن الْأسود، أَبي عبد الرَّحْمَن، قال: كوفي جَائِز الحَدِيث، لَا بَأْس بِهِ، يكْتب حَدِيثه، كَانَ يَلِي السُّلْطَان، وروى عَنهُ مُحَمَّد بن بشر[٥].

٢٤. لا بأس به، يُكْتَبُ حديثه: كما في ترجمة: عبد الله بن عبد الله بن الْأسود الْحَارِثِيّ، قال: كُوفِي، لَا بَأْس بِهِ، يكْتب حَدِيثه، كَانَ يَلِي السُّلْطَان[٦].

---

(١) «المصدر السابق»: (١٦٨٥/٢٦٤/٢)، وترجمة: (١٩٠٠).
(٢) «المصدر السابق»: (٤٠/٢٤٦/١)، وترجمة: (٢٦٤)، (٥٠٣)، (٥٩٨)، (٦٠٠)، (٧٢٩)، وغيرها كثير.
(٣) «المصدر السابق»: (١٦٣٦/٢٥٠/٢).
(٤) «المصدر السابق»: (٤٨/٢١٢/١).
(٥) «المصدر السابق»: (٨٥١/٢٠/٢).
(٦) «المصدر السابق»: (٩١٨/٤٣/٢)، وترجمة: (٨٤٢)، (٨٥١).

٢٥. لَا بَأْس بِهِ يكْتب حَدِيثه وَلَيْسَ بِالْقَوِيّ: كما في ترجمة: جَمِيع بن عُمَيْر الْعجلِيّ، قال: كوفي لَا بَأْس بِهِ، يكْتب حَدِيثه، وَلَيْسَ بِالْقَوِيّ[١].

٢٦. صويلح، لا بأس به: كما في ترجمة: عبد الْجَبَّار بن الْعَبَّاس الْهَمدَانِي، قال: كُوفِي، صُوَيْلِح، لَا بَأْس بِهِ، وَكَانَ يتشيع[٢].

٢٧. ثقة، كان لا يُتَّهَمُ بالكذب: كما في ترجمة: معبد الْجُهَنِيّ، قال: تَابِعِيّ، ثِقَة، كَانَ لَا يتهم بِالْكَذِبِ[٣].

٢٨. ليس بالقوى: كما في ترجمة: إِسْحَاق بن يحيى بن طَلْحَة بن عبيد الله، قال: لَيْسَ بِالْقَوِيّ[٤].

٢٩. ضعيف الحديث: كما في ترجمة: إِسْمَاعِيل بن أبان، قال: كوفي ضَعِيف الحَدِيث، يحدث عَن ابن أبي خَالِد، وَهِشَام بن عُرْوَة، أدركناه وَلم نكتب عَنهُ شَيْئًا[٥].

٣٠. ضَعِيف الحَدِيث، يكْتب حَدِيثه، وَفِيه ضعف: كما في ترجمة: أَبي جناب الْكَلْبِيّ، قال: كوفي ضَعِيف الحَدِيث، يكْتب حَدِيثه، وَفِيه ضعف[٦].

٣١. ضعيف الحديث، وهو صدوق: كما في ترجمة: بشر بن حَرْب

---

(١) «المصدر السابق»: (٢٢٨/٢٧٢/١).
(٢) «المصدر السابق»: (١٠٠٤/٦٨/٢).
(٣) «المصدر السابق»: (١٧٥٤/٢٨٦/٢).
(٤) «المصدر السابق»: (٧٥/٢٢٠/٢)، و(٩٥).
(٥) «المصدر السابق»: (٨٥/٢٢٤/١)، وترجمة: (٩٠)، (٢٤٩)، (٢٨٨)، (٣٣٨)، (٤٢١)، وغيرها كثير.
(٦) «المصدر السابق»: (٢١١٠/٣٩٢/٢).

الْأَزْدِيّ، قال: ضَعِيف الحَدِيث، وَهُوَ صَدُوق[1].

٣٢. يُكْتَبُ حديثه، وهو ضعيف الحديث: كما في ترجمة: حَفْص بن عمر أَبي عمر الصَّنْعَانِيّ وَهُوَ حَفْص بن ميسرَة، قال: يكْتب حَدِيثه وَهُوَ ضَعِيف الحَدِيث[2].

٣٣. ضعيف: كما في ترجمة: أشهل بن حَاتِم، قال: بصري، ضَعِيف[3].

٣٤. ضَعِيف، وَهُوَ يكْتب حَدِيثه: كما في ترجمة: أَشْعَث بن سوار، قال: كوفي ضَعِيف، وَهُوَ يكْتب حَدِيثه[4].

٣٥. جائز الحديث، يُكْتَبُ حديثه: كما في ترجمة: عبد الرَّحْمَن بن إِسْحَاق بن سعد بن الْحَارِث، أَبي شيبَة الوَاسِطِيّ، ضَعِيف جَائِز الحَدِيث، يكْتب حَدِيثه[5].

٣٦. الناس يضعفونه: كما في ترجمة: قيس بن الرّبيع الْأَسدي، قال: النَّاس يضعفونه[6].

٣٧. ليس بحجة: كما في ترجمة: سعيد بن سَالم القداح، قال: كَانَ يرى

---

(١) «المصدر السابق»: (١٥٤/٢٨٦/١).
(٢) «المصدر السابق»: (٣٢٩/٣٠٩/١)، وترجمة: (٢٠١).
(٣) «المصدر السابق»: (١١١/٢٣٣/١)، وترجمة: (٣٦١)، (٣٩٠)، (٤٣٢)، (٦١٤)، (٦٤٨)، وغيرها من الأمثلة كثير.
(٤) «المصدر السابق»: (١٠٩/٢٣٢/١).
(٥) «المصدر السابق»: (١٠١٨/٧٢/٢).
(٦) «المصدر السابق»: (١٥٣٠/٢٢٠/٢).

الإرجاء، لَيْسَ بِحجَّة[1].

٣٨. ضعيف الحديث، ليس بشيء: كما في ترجمة: زيد بن الْحَوَاري الْعَمي، قال: بصري ضَعِيف الحَدِيث، لَيْسَ بِشَيْء[2].

٣٩. ليس بشيء: كما في ترجمة: عمر بن حبيب القاضي، قال: قاضى بَغْدَاد، لَيْسَ بِشَيْء[3].

٤٠. مجهول: كما في ترجمة: ثَعْلَبَة بن عباد الْعَبْدي، قال: مَجْهُول[4].

٤١. مجهول بالنقل، لا يقيم الحديث، حديثه يدلك على ضعفه: كما في ترجمة: يحيى بن عباد السَّعْدِيّ، قال: مَجْهُول بِالنَّقْلِ، لَا يُقيم الحَدِيث، حَدِيثه يدلك على ضعفه[5].

٤٢. واهي الحديث: كما في ترجمة: عَمْرو بن ثَابت بن هُرْمُز الْبكْرِيّ، قال: شَدِيد التَّشَيُّع غال فِيهِ، واهي الحَدِيث[6].

٤٣. لا يُكْتَبُ حديثه: كما في ترجمة: إِبْرَاهِيم بن أبي يحيى الأسلمي، قال: مدنِي رَافِضِي جهمي قدري، لَا يكْتب حَدِيثه، روى عَنهُ الشَّافِعِي[7].

٤٤. ضعيف الحديث، متروك: كما في ترجمة: حَكِيم بن عَجِيبَة، قال: كوفي

---

(١) «المصدر السابق»: (٥٩٢/٣٩٩/٢).
(٢) «المصدر السابق»: (٥٢٧/٣٧٧/١)، و(١٤٠٧).
(٣) «المصدر السابق»: (١٣٣٤/١٦٤/٢)، وترجمة: (٦٣٢).
(٤) «المصدر السابق»: (١٩٥/٢٦٠/١)، وترجمة: (٧٣٤)، (١٣١٨).
(٥) «المصدر السابق»: (١٩٨٤/٣٥٤/٢)، وترجمة: (٧٣٤)، (١٣١٨).
(٦) «المصدر السابق»: (١٣٦٩/١٧٢/٢).
(٧) «المصدر السابق»: (٤٤/٢٠٩/١).

ضَعِيف الحَدِيث، غال فِي التَّشَيُّع، مَتْرُوك[1].

٤٥. متروك الحديث: كما في ترجمة: عَبَّاس بن الْفضل الْأَنْصَارِيّ، قال: مَتْرُوك الحَدِيث[2].

٤٦. **كذاب**: كما في ترجمة: مُعلى بن هِلَال الْحَضْرَمِيّ، قال: كَذَّاب[3]، وكذا قال في ترجمة: الْهَيْثَم بن عدى الطائي[4].

---

(١) «المصدر السابق»: (٣٤٧/٣١٦/١).
(٢) «المصدر السابق»: (٨٤٩/١٩/١).
(٣) «المصدر السابق»: (١٧٦٤/٢٨٩/٢).
(٤) «المصدر السابق»: (١٩٢٤/٣٣٧/٢).

المطلب الثاني: تعريف مصطلح «صدوق»، ومدلوله، واستعمالات الإمام العجلي له

صدوق لغة أصلها من الصدق، وهي صيغة مبالغة من صدَقَ تدل على كثرة ملازمة الصدق في الأقوال والأفعال، قال ابن فارس: الصَّادُ وَالدَّالُ وَالْقَافُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى قُوَّةٍ فِي الشَّيْءِ قَوْلًا وَغَيْرَهُ، مِنْ ذَلِكَ الصِّدْقُ: خِلَافُ الْكَذِبِ، سُمِّيَ لِقُوَّتِهِ فِي نَفْسِهِ؛ وَلِأَنَّ الْكَذِبَ لَا قُوَّةَ لَهُ، هُوَ بَاطِلٌ[1]، يُقال: صدقه الحَدِيث: أي أنبأه بِالصّدقِ، وصدقتُ الْقَوْمَ أَي: قلتُ لَهُم صِدقًا[2]، ورجلٌ صَدُوق، أبلغ من الصَّادِق[3].

فالصدوق إذن هو الْمُبَالِغُ فِي الصِّدْق.

قال الجرجاني: الصدق: في اللغة: مطابقة الحكم للواقع... وقيل: الصدق: هو ضد الكذب، وهو الإبانة عما يخبر به على ما كان[4].

فهو إذن يعني الإخبار عن الشيء على ما هو به في واقع الأمر، ونفس الحال.

وعَرَّفَ بعض المعاصرين الصدق بأنه مطابقة الكلام للواقع بحسب

---

[1] ينظر: «مقاييس اللغة»: (٣/٣٣٩).
[2] ينظر: «تهذيب اللغة»: (٨/٢٧٦)، «لسان العرب»: (١٠/١٩٣)، «الإبانة في اللغة العربية»: (٣/٣٤٣).
[3] ينظر: «تهذيب اللغة»: (٨/٢٧٨)، و«لسان العرب»: (١٠/١٩٣).
[4] ينظر: «التعريفات»: (ص: ١٣٢)، «الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة»: (ص: ٧٤).

اعتقاد المتكلم[1].

والصَّدوق لغة: هو كثير الصدق[2]، وهو الَّذِي يخبر بالواقع، ولَا يَكْذِبُ[3]، ويداوم على الصدق.

قال السخاوي: «صدوق»: وصف بالصدق على طريق المبالغة[4].

مدلول مصطلح «صدوق» عند أئمة الجرح والتعديل:

يظهر من العرض السابق أن الصدوق هو مَن وُصف بكثرة الصدق في الحديث، ومن كان دائم الصدق في حديث رسول الله ﷺ، ومن لم يصدق في حديثه، ولو قليلًا لا يُسمَّى صدوقًا عند المحدثين، ومصطلح «صدوق» هذا من ألفاظ التعديل، وقد جعلها ابن أبي حاتم[5]، وابن الصلاح[6] في المرتبة الثانية، وحكم على مَن وُصِفَ بها أنه يُكتَب حديثه، ويُنظَر فيه، وهذا يعني أنه لا يُقبل، ولا يُحتج به قبل اختبار مرويات هذا الراوي، ومقارنتها بمرويات الأئمة الحفاظ الثقات الأثبات، وبهذا الاختبار يندفع عنه مظنة الخطأ والوهم، إذا لم يكن مخالفًا لمن هو أولى منه وأرجح، ويكون ذلك الحديث محفوظًا من جهته، ومعروفًا من روايته، فهي إذن خاصة بعدالة الراوي، ولذا يُبحث عن

---

[1] ينظر: «القاموس الفقهي»: (ص: ٢٠٩)، و«المعجم الوسيط»: (٥١١/١).
[2] ينظر: «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم»: (٣٦٩٧/٦)، «معجم متن اللغة»: (٤٣٥/٣).
[3] ينظر: «لسان العرب»: (٦٠٧/٢)، «أساس البلاغة»: (١٢٧/٢).
[4] ينظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»: (١١٨/٢).
[5] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٣٧/٢).
[6] ينظر: «مقدمة ابن الصلاح»: (صـ: ١٢٢).

ضبطه، ويُقاس بروايات الضابطين، وبناء على ما تقدم فإنه يُبْحَث عن ضبط الصدوق، فإن كان تام الضبط فهو صحيح الحديث، وإن كان خفيف الضبط فهو حسن الحديث، وإن كان غير ضابط فهو ضعيف الحديث.

وجعلها الذهبي[١]، والعراقي[٢] في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل.

بينما جعلها الحافظ ابن حجر[٣]، والسخاوي[٤] في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل.

ويدخل ضمن هذا المدلول مصطلح: «لا بأس به»، و«ليس به بأس»، و«مأمون»، و«خيار»، و«جيد الحديث»، و«حسن الحديث»، و«حديثه حسن»، ونحو هذه الألفاظ.

وبهذا يظهر تداخل لفظة: «صدوق» مع لفظة: «حسن الحديث»، فهي مرتبة دون الثقة، وفوق الضعيف ضعفًا قريبًا محتملًا، أو بتعبير آخر: ضعفًا يسيرًا منجبرًا، وذلك في غالب اصطلاحات النقاد، فالصدوق يُحكَم بحسن حديثه عند اندفاع الخطأ والوهم عن روايته، وذلك عند الإمام العجلي، وعند غيره من أئمة النقد.

---

[١] قال الذهبي: «فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ثم محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك، ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٤/١).

[٢] ينظر: «شرح التبصرة والتذكرة»: (٣٧١/١).

[٣] ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٧٤).

[٤] ينظر: «فتح المغيث»: (١١٣/٢ ـ ١١٨).

ولكن إحقاقًا للحق يمكنني القول بأنه اختلفت أقوال العلماء المعاصرين في الراوي الذي وصف بكلمة: «صدوق»، هل حديثه حسن، أو أنه ضعيف، فيرى الأستاذ الدكتور: نور الدين عتر – حفظه الله – أن حديثه ليس حسنًا، وإنما يُكْتَبُ حديثه للاختبار، ويُبحث عن ضبط الصدوق، ويُنظر هل يصلح في المتابعات والشواهد؟ وبذا يكون ليس حجة بنفسه من وجهة نظره، يقول الأستاذ الدكتور: عتر – حفظه الله: «ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب: الاحتجاج بالأربعة الأولى منها[1]، وأما التي بعدها[2] فإنه لا يحتج بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط، بل يُكْتَبُ حديثهم، ويُخْتَبَر، وأما السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يُكْتَبُ حديثه للاعتبار، دون اختبار ضبطهم؛ لوضوح أمرهم، كذا قال الحافظ السخاوي[3]، وهو ينطبق على تقسيمنا هذا أيضًا، وهو موافق لما قاله ابن أبي حاتم[4]، وأَقَرَّهُ ابن الصلاح[5] في أحكام التقسيم لمراتب التعديل»، ثم قال:

---

[1] يعني بها مرتبة: «الصحابة»، و«أوثق الناس»، و«ثقة ثقة»، و«ثقة».

[2] يعني بها مرتبة: «ليس به بأس، أو لا بأس به، أو صدوق، أو مأمون، أو خيار الخلق، أو ما أعلم به بأسًا، أو محله الصدق».

[3] ينظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، للسخاوي: (١٢١/٢).

[4] ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (٣٧/٢)، باب: بيان درجات رواة الآثار: «... ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى وإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أولا بأس به فهو ممن يُكْتَبُ حديثه، ويُنْظَر فيه، وهي المنزلة الثانية» ا.هـ.

[5] ينظر: «مقدمة ابن الصلاح» (صـ: ١٢٢، ١٢٣)، «(الثَّانِيَةُ): قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: إِذَا قِيلَ إِنَّهُ صَدُوقٌ أَوْ مَحَلُّهُ الصِّدْقُ، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ»، فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ، وَهِيَ الْمَنْزِلَةُ الثَّانِيَةُ، قُلْتُ: هَذَا كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ لَا تُشْعِرُ بِشَرِيطَةِ الضَّبْطِ، فَيُنْظَرُ فِي حَدِيثِهِ وَيُخْتَبَرُ حَتَّى يُعْرَفَ ضَبْطُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ طَرِيقِهِ فِي أَوَّلِ هَذَا ==

«وهذا اتفاق منهم على أن كلمة «صدوق» لا يُحْتَجّ بمن قيلت فيه إلا بعد الاختبار والنظر، ليعلم هل يضبط الحديث أو لا، وذلك يرد ما زعمه بعض الناس من أن من قيلت فيه يكون حديثه حجة من الحسن لذاته، دون أن يُقَيِّدَه بأن يُنْظَرَ فيه»[1].

وأَكَّدَ الأمر نفسه في موضع آخر، وجعل عمدته الاستدلال بكلام ابن أبي حاتم، واعتماده أيضًا على متابعة الأئمة: «ابن الصلاح[2]، والنووي[3]، السيوطي[4]، والعراقي[5]، وزكريا الأنصاري[6]، والسخاوي[7]، وملا علي القاري[8]»، لابن أبي حاتم[9].

ولكن يظهر – والله أعلم – أن الأستاذ الدكتور: عتر – حفظه الله – تغير اجتهاده في القضية، وجنح إلى رأي الجماهير من علماء عصره بأن رواية

==

النَّوْعِ، وَإِنْ لَمْ نَسْتَوْفِ النَّظَرَ الْمُعَرِّفَ لِكَوْنِ ذَلِكَ الْمُحَدِّثِ فِي نَفْسِهِ ضَابِطًا مُطْلَقًا، وَاحْتَجْنَا إِلَى حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِهِ اعْتَبَرْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ، وَنَظَرْنَا هَلْ لَهُ أَصْلٌ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِهِ؟ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُ طَرِيقِ الِاعْتِبَارِ فِي النَّوْعِ الْخَامِسَ عَشَرَ». ا.هـ من مقدمة ابن الصلاح تحقيق د عتر (ص: ١٢٢، ١٢٣).

[1] ينظر: «منهج النقد في علوم الحديث»: (صـ: ١١٠).
[2] ينظر: «مقدمة ابن الصلاح» (صـ: ١٢٣).
[3] ينظر: «التقريب والتيسير»، للنووي: (صـ: ٥٢).
[4] ينظر: «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»: (٤٠٥/١).
[5] ينظر: «شرح التبصرة والتذكرة ألفية»، للعراقي: (٣٧١/١).
[6] ينظر: «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي»، لزكريا الأنصاري: (٣٤٦/١).
[7] ينظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، للسخاوي: (١٢١/٢).
[8] ينظر: «شرح نخبة الفكر»، للقاري: (صـ: ٧٣٠).
[9] ينظر: «ماذا عن المرأة»، د: نور الدين عتر: (صـ: ١١٠، ١١١).

الصدوق ونظرائه من قبيل الحسن لذاته، فحكم في موضع ثالث على محمد بن عجلان بأنه صدوق، وحديثه حسن»[1].

ويمكن الجواب على الرأي الأول بما يلي:

أولًا: إن الإمام الخطيب البغدادي قد نقل كلام ابن أبي حاتم، فقال: «وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ فِيمَا أَخْبَرَنِي بِهِ أَبُو زُرْعَةَ رَوْحُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْقَاضِي إِجَازَةً شَافَهَنِي بِهَا، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْقَصَّارَ أَخْبَرَهُمْ عَنْهُ: «وَجَدْتُ الْأَلْفَاظَ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلَى مَرَاتِبَ شَتَّى، فَإِذَا قِيلَ لِلْوَاحِدِ: إِنَّهُ ثِقَةٌ، أَوْ مُتْقِنٌ، فَهُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، وَإِذَا قِيلَ: إِنَّهُ صَدُوقٌ، أَوْ مَحِلُّهُ الصِّدْقُ، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ، فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ، وَهِيَ الْمَنْزِلَةُ الثَّانِيَةُ»[2]؛ ولعل هذا مما جعل ابن الصلاح، ومن تبعه ممن جاء بعده، يذهبون إلى أن الصدوق يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ، ولكن إذا قرأنا كلام الإمام ابن أبي حاتم تحت عنوان: «طبقات الرواة»، لرأينا أنه يحتج بالصدوق، ويقبل روايته، ونص كلامه: «ثم احتيج إلى تبيين طبقاتهم، ومقادير حالاتهم، وتباين درجاتهم؛ ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد، والجهبذة، والتنقير، والبحث عن الرجال، والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح، ويُعْرَفُ مَنْ كان منهم عدلًا في نفسه من أهل التثبت في الحديث،

---

[1] ينظر: تعليق أ د عتر أثناء تحقيقه لكتاب: «شرح علل الترمذي»: (١/١٢٥)، وكذا يُنظر أيضًا كلامه في الحديث الحسن في تعليقه على «مقدمة ابن الصلاح» (صـ: ٣٥).

[2] ينظر: «الكفاية في علم الرواية»، للخطيب البغدادي: (صـ: ٢٣).

والحفظ له، والإتقان فيه هؤلاء هم أهل العدالة، **ومنهم الصدوق في روايته الورع في دينه الثبت الذي يهم أحيانًا، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضًا**، ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يُكْتَبُ من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد، والآداب»[1] ا.هـ

ثانيًا: من المعلوم المُسَلَّم أن مقصود العالم يُفهم من مجموع أقواله، كما قال الحافظ العلائي، وغيره؛ وعليه فمقصود الإمام ابن أبي حاتم بقوله: « **ويُنْظَر فيه**» التفصيل الذي ذكره هنا، بأن للصدوق مرتبتين:

أ. الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحيانًا؛ فهذا حديثه «حسن لذاته».

ب. الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط؛ فهذا حديثه يتردد بين ضعيف، وضعيف جدًّا، وفي حالة كونه ضعيفًا فإنه تقبل روايته في المتابعات، ويكتب حديثه في الترغيب والترهيب، والثواب والعقاب، ونحوها دون الأحكام.

ويمكن أن يُفسَّر مقصود الإمام ابن أبي حاتم بقوله: «**ويُنْظَر فيه**» بأمرين أيضًا؛ وذلك جمعًا بين قوليه:

---

[1] ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (٦/١).

أ. يُنْظَر للاحتجاج، وهو الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحيانًا.

ب . يُنْظَر للاعتبار في غير الأحكام والعقائد، وهو الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط.

وعليه ينبغي أن يُعْلَم أن الصدوق يحتاج إلى معرفة ضبطه؛ فإن كان تام الضبط كان حديثه صحيحًا، وإن كان خفيف الضبط كان حسنًا، وإن قَلَّ ضبطه كان ضعيفًا.

ثالثًا: إن مدلول كلمة «صدوق» تدل على القوة، وعدم الكذب، يقول أبو الحسين أحمد بن فارس: (الصاد والدال والقاف أصلٌ يدلُ على قوةٍ في الشيء قولًا وغيره. من ذلك الصدق: خلاف الكذب، سُمي لقوته في نفسه، ولأن الكذب لا قوة له، هو باطل»[1].

فالصدوق: «وصف بالصدق على طريقة المبالغة»[2].

وحقيقة الصدوق وماهيته، عبَّر عنها الذهبي في قوله: «الصدوق لا يكثر خطؤه»، وهذا في ترجمة: عُمَرَ بنِ شَبِيْبٍ أَبي حَفْصٍ المُسْلِيِّ، قال: قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: كَانَ صَدُوْقًا، لَكِنَّهُ يُخْطِئُ كَثِيْرًا، عَلَى قِلَّةِ رِوَايَتِهِ[3].

---

[1] ينظر: «معجم مقاييس اللغة»، لابن فارس: (٣٣٩/٣).
[2] ينظر: «فتح المغيث»، للسخاوي: (١١٣/٣).
[3] ينظر: «المجروحين»، لابن حبان: (٦٥٣/٩٠/٢).

قُلْتُ: هَذَا فِيْهِ تَنَاقُضٌ، **فَالصَّدُوْقُ لاَ يَكْثُرُ خَطَؤُهُ**، وَالكَثِيْرُ الخَطَأ مَعَ القِلَّةِ هُوَ المَتْرُوْكُ»[1].

رابعًا: إذا تتبعنا أقوال أئمة الاصطلاح «ابن الصلاح، ومن تبعه» لرأينا أنهم كانوا يستعملون الصدوق بمعنى الحسن، وإليك طائفة من هذه الأقوال:

١. قال ابن الصلاح في «مقدمته»، تحت مبحث الحسن: «وَقَدْ أَمْعَنْتُ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ وَالْبَحْثَ، جَامِعًا بَيْنَ أَطْرَافِ كَلَامِهِمْ، مُلَاحِظًا مَوَاقِعَ اسْتِعْمَالِهِمْ، فَتَنَقَّحَ لِي وَاتَّضَحَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْحَسَنَ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْحَدِيثُ الَّذِي لَا يَخْلُو رِجَالُ إِسْنَادِهِ مِنْ مَسْتُورٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أَهْلِيَّتُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ مُغَفَّلًا، كَثِيرَ الْخَطَأِ فِيمَا يَرْوِيهِ، وَلَا هُوَ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ، أَيْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ تَعَمُّدُ الْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ وَلَا سَبَبٌ آخَرُ مُفَسِّقٌ، وَيَكُونُ مَتْنُ الْحَدِيثِ مَعَ ذَلِكَ قَدْ عُرِفَ بِأَنْ رُوِيَ مِثْلُهُ، أَوْ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى اعْتَضَدَ بِمُتَابَعَةِ مَنْ تَابَعَ رَاوِيَهُ عَلَى مِثْلِهِ، أَوْ بِمَا لَهُ مِنْ شَاهِدٍ، وَهُوَ وُرُودُ حَدِيثٍ آخَرَ بِنَحْوِهِ، فَيَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ شَاذًّا وَمُنْكَرًا، وَكَلَامُ التِّرْمِذِيِّ عَلَى هَذَا الْقِسْمِ يَتَنَزَّلُ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ مِنَ الْمَشْهُورِينَ **بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ**، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ رِجَالِ الصَّحِيحِ؛ لِكَوْنِهِ يَقْصُرُ عَنْهُمْ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَرْتَفِعُ عَنْ حَالِ مَنْ يُعَدُّ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ مِنْ حَدِيثِهِ مُنْكَرًا، وَيُعْتَبَرُ فِي كُلِّ هَذَا – مَعَ

[1] ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٢٩/٩).

سَلَامَةِ الْحَدِيثِ مِنْ أَنْ يَكُونَ شَاذًّا وَمُنْكَرًا، سَلَامَتُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعَلَّلًا، وَعَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي يَتَنَزَّلُ كَلَامُ الْخَطَّابِيِّ»[1].

وقال ابن الصلاح أيضًا في «مبحث الشاذ»: «إِذَا انْفَرَدَ الرَّاوِي بِشَيْءٍ نُظِرَ فِيهِ: فَإِنْ كَانَ مَا انْفَرَدَ بِهِ مُخَالِفًا لِمَا رَوَاهُ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالْحِفْظِ لِذَلِكَ، وَأَضْبَطُ كَانَ مَا انْفَرَدَ بِهِ شَاذًّا مَرْدُودًا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا رَوَاهُ غَيْرُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ رَوَاهُ هُوَ، وَلَمْ يَرْوِهِ غَيْرُهُ، فَيُنْظَرُ فِي هَذَا الرَّاوِي الْمُنْفَرِدِ: فَإِنْ كَانَ عَدْلًا حَافِظًا مَوْثُوقًا بِإِتْقَانِهِ وَضَبْطِهِ قُبِلَ مَا انْفَرَدَ بِهِ، وَلَمْ يَقْدَحِ الِانْفِرَادُ فِيهِ، كَمَا فِيمَا سَبَقَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يُوثَقُ بِحِفْظِهِ وَإِتْقَانِهِ لِذَلِكَ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ كَانَ انْفِرَادُهُ بِهِ خَارِمًا لَهُ، مُزَحْزِحًا لَهُ عَنْ حَيِّزِ الصَّحِيحِ.

ثُمَّ هُوَ بَعْدَ ذَلِكَ دَائِرٌ بَيْنَ مَرَاتِبَ مُتَفَاوِتَةٍ بِحَسَبِ الْحَالِ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ الْمُنْفَرِدُ بِهِ غَيْرَ بَعِيدٍ مِنْ دَرَجَةِ الْحَافِظِ الضَّابِطِ الْمَقْبُولِ تَفَرُّدُهُ **اسْتَحْسَنَّا** حَدِيثَهُ ذَلِكَ، وَلَمْ نَحُطَّهُ إِلَى قَبِيلِ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا مِنْ ذَلِكَ رَدَدْنَا مَا انْفَرَدَ بِهِ، وَكَانَ مِنْ قَبِيلِ الشَّاذِّ الْمُنْكَرِ»[2].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «نكته على ابن الصلاح»: «رواية **الصدوق** الذي لم يوصف بتمام الضبط والإتقان، هو **الحسن لذاته**»[3].

---

[1] ينظر: «مقدمة ابن الصلاح»، تحقيق د: نور الدين عتر: (صـ: ٣١).
[2] ينظر: «مقدمة ابن الصلاح»، تحقيق د: نور الدين عتر: (صـ: ٧٩).
[3] ينظر: «نكت ابن حجر على ابن الصلاح»: (٤٠٧/١).

وذكر الحافظ ابن حجر – أيضًا – في «فتح الباري» أن ما ينفرد به ابن إسحاق[1]، وإن لم يبلغ درجة الصحيح، فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث»[2].

وقال الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي»، مبحث: «الحسن»: «الثَّانِي: «إِذَا كَانَ رَاوِي الْحَدِيثِ مُتَأَخِّرًا عَنْ دَرَجَةِ الْحَافِظِ الضَّابِطِ» مَعَ كَوْنِهِ «مَشْهُورًا **بِالصِّدْقِ** وَالسِّتْرِ»، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ مَنْ هَذَا حَالُهُ فَحَدِيثُهُ حَسَنٌ «فَرُوِيَ حَدِيثُهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ»، وَلَوْ وَجْهًا وَاحِدًا آخَرَ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ تَعْلِيلُ ابْنِ الصَّلَاحِ «قَوِيٍّ» بِالْمُتَابَعَةِ، وَزَالَ مَا كُنَّا نَخْشَاهُ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ سُوءِ الْحِفْظِ، وَانْجَبَرَ بِهَا ذَلِكَ النَّقْصُ الْيَسِيرُ، «وَارْتَفَعَ» حَدِيثُهُ «مِنْ» دَرَجَةِ «**الْحَسَنِ** إِلَى» دَرَجَةِ «الصَّحِيحِ»[3].

---

[1] معلوم للقاصي والداني من المتخصصين أن محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي صدوق حسن الحديث إلا في المغازي والسير فإنه إمام فيها.

[2] ونص كلام الحافظ ابن حجر – رحمه الله: «استدل بهذا الحديث على إيجاب الصلاة على النبي ﷺ في كل صلاة، لما وقع في هذا الحديث من الزيادة في بعض الطرق عن أبي مسعود، وهو ما أخرجه أصحاب السنن، وصححه الترمذي، وابن خزيمة، والحاكم كلهم من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن محمد بن عبد الله بن زيد عنه بلفظ: «فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا»، وقد أشرت إلى شيء من ذلك في تفسير سورة الأحزاب، وقال الدارقطني: إسناده حسن متصل، وقال البيهقي: إسناده حسن صحيح، وتعقبه ابن التركماني بأنه قال في باب تحريم قتل ماله روح بعد ذكر حديث فيه ابن إسحاق: «الحفاظ يتوقون ما ينفرد به»، قال ابن حجر: «وهو اعتراض متجه؛ لأن هذه الزيادة تفرد بها ابن إسحاق، لكن ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث، وهو هنا كذلك، وإنما يصحح له من لا يفرق بين الصحيح والحسن، ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحًا، وهذه طريقة ابن حبان، ومن ذكر معه...» ينظر: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، لابن حجر: (١٦٣/١١).

[3] ينظر: «تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي»، للسيوطي: (١٩١/١).

وذكر الحافظ ابن حجر حديثًا في كتابه: «موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر»: (٢٤١/١)، وحكم عليه قائلًا: «هذا حديث حسن أخرجه ابن أبي عاصم عن تميم بن المنتصر على الموافقة، ومن طريقة أبو نعيم، وأخرجه أبو نعيم أيضًا من طريق عمرو بن أبي قيس، ومن طريق معلى بن هلال كلاهما عن عمار الدهني، وعمار صدوق.

وكذا في ترجمة شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بن أبي شريك النخعي، أبي عبد الله الكوفي القاضي، فقد حسَّن الحافظ ابن حجر حديثه في كتابه: «موافقة الخُبْرِ الخَبَر»، في المجلس السابع والثمانين بعد المائة، قال: «وزعم أبو محمد ابن حزم أن شريكًا وزيادًا انفردا به عن محمد بن إسحاق، وأنهما ضعيفان، وكلاهما. أي الضعف، والتفرد . متعقب، فإطلاقه الضعف عليهما ليس بجيد؛ لأنهما صدوقان تُكُلِّمَ فيهما من قِبَلِ حفظهما، فحديثهما حسن لو انفردا، ولم يخالفا، فكيف إذا اتفقا، وقد أخرج البخاري لزياد، وأخرج مسلم لشريك» ا.هـ[1].

كما وصف العلائيُّ - شيخُ ابن حجر رحمهما الله - حديث شريك بأنه حسن، فقال بعد أن ترجم له: «فعلى هذا يكون تفرده حسنًا»[2] ا.هـ، وقد وُصِفَ شريك هذا بأنه صدوق.

استعمالات الإمام العجلي – رحمه الله – للفظة: «صدوق»

من خلال الدراسة التطبيقية المذكورة في نهاية هذا البحث ظهر لي أن

---

[1] يُنْظَر: «موافقة الخُبْرِ الخَبَر»: (٢٦٦/٢).
[2] يُنْظَر: «النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح»: (صـ: ٥٥).

الإمام العجلي استعمل مصطلح «صدوق» في حالتين:

الحالة الأولى: استعملها على معنى أنه دائم الصدق، فيبحث عن ضبطه، فإن كان تام الضبط فهو صحيح، وإن كان خفيف الضبط فهو حسن، وإن كان غير ضابط فحديثه ضعيف، وقد استعملها مع الراوي خفيف الضبط قليلًا، الذي نزل عن رتبة الثقة، ولكنه أعلى درجة، وأقوى حالا من الضعيف، وبالتالي يكون حديثه في مرتبة الحسن، وليس مرتبة ضعيف، ما عدا ما ثبت وهمه فيه، فإنه يكون ضعيفًا فيما وهم فيه، وليس حسنًا، كما في ترجمة: إبراهيم بن عيينة الكُوفِيّ[1]، وعِمْرَان بن عُيَيْنَةَ[2]، ومُحَمَّد بن عُيَيْنَةَ الكُوفِيّ[3]، ومطر بن طَهْمَانَ الوَرَّاق[4].

الحالة الثانية: استعمل الإمام العجلي - رحمه الله – أيضًا مصطلح: «صدوق» بمعنى العدالة فقط دون الضبط، واعتبر أن الراوي الموصوف بها يكون عدلًا، فالنقاد يُطْلِقُون أحيانًا لفظة: «صدوق»، ويعنون بها عدالة الراوي، دون ظبطه، فهو عندهم ضعيف من جهة ضبطه فقط، دون عدالته، فالراوي ضعيف، وليس حسن الرواية، كما في الحالة الأولى، ولكن ضعفه ليس ناشئًا عن طعن في عدالته، وإنما سببه طعن في ضبطه، وذلك كما في

---

(1) الترجمة الأولى.
(2) الترجمة الرابعة.
(3) الترجمة السادسة.
(4) الترجمة التاسعة.

ترجمة: عَبْدِ اللهِ بنِ رَجَاءٍ الغُدَّانِيِّ[١]، وعُمَر بن عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيّ[٢]، وقَيْس بن الرَّبِيعِ الْأَسْدِيّ[٣]، ومُحَمَّد بن مَاهَانَ الوَاسِطِيّ[٤]، ومَنْدَل بن عَلِيٍّ الْعَنَزِيُّ الكُوفِيّ[٥]، والله تعالى أعلم.

---

(١) الترجمة الثانية.
(٢) الترجمة الثالثة.
(٣) الترجمة الخامسة.
(٤) الترجمة الثامنة.
(٥) الترجمة العاشرة.

المطلب الثالث: قيمة توثيقات الإمام العجلي - رحمه الله – في «كتابه»

سبق أن ذكرت طائفة من أقوال أئمة النقد قد أثنت على الإمام العجلي، وبيَّنَت مكانته، ورسوخ قدمه، وتقدم شأنه في فن الجرح والتعديل، وفي صناعة النقد، مما أفصح عن أنه إمام من أئمة النقد، ومن جلة أئمة الجرح والتعديل، وأنه من كبار الحفاظ مع التدين المتين والورع في الدين، حتى إنه كان أكبر سِنًّا، وأعلى إسنادًا من الإمام البخاري، وكان يُقْرَنُ في ذلك الشأن بالإمام أحمد بن حنبل، والإمام يحيى بن معين، إمامي الجرح والتعديل، وفارسي صناعة النقد في زمانهما، واستمر ثناء العلماء عليه، وإقرارهم بإمامته وتقدمه في هذا الشأن، من لدن عصره، إلى زمن الإمام الذهبي، وابن ناصر الدين، وابن حجر، وبعد ذلك، واعتمد علماء الجرح والتعديل، والمصنفون في الرجال على أقوال العجلي، وألفاظه جرحًا وتعديلًا، والنص على أنه من أئمة الجرح والتعديل المعتمدين المعتبرين المطلعين، وعلى الثناء على كتابه في «الجرح والتعديل»، ولقد كان «كتاب العجلي» – رحمه الله – أحد موارد الخطيب البغدادي، والحميدي (ت ٤٨٨هـ)، وابن عساكر، والمزي، والذهبي، وابن رجب الحنبلي، والحافظ ابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، وابن العماد الحنبلي، وغيرهم، وقد ذكره الإمام الذهبي في كتابه: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»[1].

---

[1] يُنظَر: «موارد الخطيب»، للعمري: (صـ: ٣١)، و«ذكر من يعتمد قوله في ==

وقال ابن ناصر الدين: «وكتابه في الجرح والتعديل يدل على سعة حفظه، وقوة باعه الطويل»[1].

وعلى هذا لا يوجد أحدٌ من أئمة النقد السابقين، وعلمائه المعتبرين قد رمى الإمام العجلي بالتساهل في التوثيق، أو أنه لا يُعْتَمَدُ على توثيقه إذا انفرد به لراوٍ لم نجد فيه قولًا لغيره من أئمة الجرح والتعديل الآخرين.

وأول من وصف العجلي – على حد علمي – بالتساهل في التوثيق هو: الشيخ عبد الرحمن ابن يحيى المُعَلِّمِيُّ اليماني (ت: ١٣٨٦هـ) حيث قال: «والعجلي قريب منه – يعني ابن حبان – في توثيق المجاهيل من القدماء»[2].

وتبعه على ذلك الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، في مواطن كثيرة من كتبه، منها قوله في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: «العجلي معروف بالتساهل في التوثيق، كابن حبان تمامًا، فتوثيقه مردود إذا خالف أقوال الأئمة الموثوق بنقدهم وجرحهم»[3].

ثم شاع هذا القول بتساهل العجلي، وانتشر بين طلبة العلم، والمؤلفين، والمحققين – لا سيما من يتعصب لمنهج الألباني وطريقته حذو القذة بالقذة –

==

الجرح والتعديل»، للذهبي: (صـ: ٢٨٦)، وتحقيق مقدمة كتاب العجلي، للبستوي: (١/ ٨٠ - ٨٩).

[1] يُنظَر: «شذرات الذهب»، لابن العماد الحنبلي: (٣/٢٦٦).

[2] يُنظَر: «التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، للمعلمي اليماني: (١/٢٥٥).

[3] يُنظَر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها»: (٢/٢١٨).

وكأنه بات مُسَلَّمًا، أو كونه قولًا لا يُدْفَع، أو رأيًا لا يقبل المخالفة والجدل، فهو رأي في ظن من يقول به لا يحتاج إلى استدلال، ولا يقبل الدفع أو المعارضة.

واستدل القائلون بتساهل الإمام العجلي في التوثيق بأمور ثلاثة[١]:

الأول: كثرة توثيقاته لمن لم نجد لغيره من الأئمة فيهم كلامًا، مثل ترجمة: إبراهيم بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي ابن الحنفية[٢]، وإسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل[٣]، وإياس بن عامر الغافقي المناري المصري[٤]، والعالية بنت سبيع[٥]، وأم بلال بنت هلال بن أبي هلال الأسلمية المدنية[٦]، ومحمد بن هدية الصدفي، أبي يحيى المصري[٧]، وناشرة بن سمي اليزني المصري[٨]، والعلاء بن اللجلاج الغطفاني، ويقال: العامري الشامي[٩]، وغير ذلك من الأمثلة كثير وكثير.

الثاني: مخالفته لغيره من أئمة النقد بتوثيقه رواة جَهَّلَهُم غيره، أو

---

[١] يُنظَر: «الخلاصة في علم الجرح والتعديل»، لعلي بن نايف الشحود: (٢٥٤/١).
[٢] يُنظَر: «تهذيب التهذيب» (٢٨١/١٥٧/١).
[٣] يُنظَر: «تهذيب التهذيب» (٤٤٧/٢٣٩/١).
[٤] يُنظَر: «تهذيب التهذيب» (٧١٧/٣٨٩/١).
[٥] يُنظَر: «تهذيب التهذيب» (٢٨٣٩/٤٣٣/١٢).
[٦] يُنظَر: «تهذيب التهذيب» (٢٩١٨/٤٦٠/١٢).
[٧] يُنظَر: «تهذيب التهذيب» (٨١٣/٤٩٥/٩).
[٨] يُنظَر: «تهذيب التهذيب» (٧٢٠/٤٠١/١٠).
[٩] يُنظَر: «تهذيب التهذيب» (٣٤٦/١٩١/٨).

ضَعَّفَهُم، أو تركهم، كما في ترجمة حرام بن حكيم بن خالد بن سعد بن الحكم الأنصاري[١]، وكثير بن أبي كثير البصري، مولى عبد الرحمن بن سمرة[٢]، والحارث بن عمير، أبي عمير البصري[٣]، وسعد بن أوس العبسي، أبي محمد الكاتب الكوفي[٤]،وغير ذلك من الأمثلة كثير.

الثالث: عدم اعتماد الحافظ ابن حجر لتوثيق العجلي إذا انفرد، كما في ترجمة: إياس ابن عامر الغافقي، قال العجلي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق[٥]، ومحمد بن هَدِيَّة المصري، قال العجلي: ثقة، وقال ابن حجر: مقبول[٦]، وغير ذلك من الأمثلة.

ولا يُقبل رميهم بالتساهل لإمام كبير مثل الإمام العجلي – رحمه الله، ولا يمكن الاستناد على هذه الأدلة التي لا تنهض للاستدلال، ولا تقوم بها حجة، فلا يخلو إمام – خاصة المكثرين من نقد الرواة – من أن نجد له توثيقًا لراوٍ، لم يتكلم فيه غيره من أئمة الجرح والتعديل، مثل الإمام يحيى بن معين[٧]، وأحمد بن حنبل[٨]،

---

[١] يُنظَر: «تهذيب التهذيب» (٢/٢٢٢/٤١١).
[٢] يُنظَر: «تهذيب التهذيب» (٨/٤٢٧/٧٦٢).
[٣] يُنظَر: «تهذيب التهذيب» (٢/١٥٣/٢٦١).
[٤] يُنظَر: «تهذيب التهذيب» (٣/٤٦٧/٨٧١).
[٥] يُنظَر: «تقريب التهذيب» (صـ: ١١٦/برقم: ٥٨٩).
[٦] يُنظَر: «تقريب التهذيب» (صـ: ٥١١/برقم: ٦٣٦٢).
[٧] فمثلًا: قال ابن معين في إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي: ليس بشيء، بينما قال أبو حاتم: حسن الحديث يكتب حديثه، وقال الدارقطني: ثقة. ومثل هذا من الأمثلة كثير، ينظر: «تهذيب التهذيب»: (١/١٨٣/٣٣٣).
[٨] فمثلًا قال أحمد في إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي المدني: ثقة، بينما قال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث وقال البخاري: ==

والبخاري[1]، فهل يصح أن نرميهم بالتساهل إذن بنفس الحجة التي وصفوا بها الإمام العجلي؟!

وأما قولهم بأن: مخالفة العجلي بتوثيقه لرواة حكم عليهم غيره من الأئمة بالجهالة، فهذا مدفوع بأنه – رحمه الله – كان عنده زيادة علم، ومن كان عنه زيادة علم فهو مُقَدَّمٌ على غيره، فمن حكم بالجهالة على راو فهو لم يتبين له حاله، ولم يَخْبَرْ أمره، فهو بمثابة النافي، والمُثبِتُ مُقَدَّمٌ على النافي؛ لأن من جهل حال الراوي توقف عن الحكم عليه بالثقة والضعف أيضًا؛ لعدم معرفته له، ومن وَثَّقَهُ عرفه، وعَرَفَ مِن حاله ما يستحق التوثيق، فحكم بأنه ثقة، وقد كان الإمام العجلي – رحمه الله – أكبر سنًّا وأعلى إسنادًا من الإمام البخاري، وكان يقرن بالإمام أحمد، ويحيى بن معين في العلم، كما سبق، فمثله لا يُنْكَرُ عليه أن يعرف من يجهله غيره من أئمة النقد، ولا يستغرب منه أن يكون حجة على عدم علم غيره من حفاظ الحديث.

وأما مخالفة العجلي بتوثيقه لرواةٍ ضَعَّفَهُم غيره، أو تركهم، فهذا يحصل مع كثير من الأئمة غير العجلي، ولا يستثنى من هذا أحد، فلو قلنا بما يقول هؤلاء لرمينا أئمة النقد جميعًا بالتساهل، واختلاف اجتهادات الأئمة في الرواة

==

منكر الحديث، وقال النسائي: ضعيف، وقال الدارقطني: متروك، وغير هذا من الأمثلة كثير، ينظر: «تهذيب التهذيب»: (١/١٠٤/١٨٠).

[1] فمثلًا قال البخاري في بكير بن فيروز الحجازي: فيه نظر، بينما قال قال البخاري: فيه نظر، وقال العجلي: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: مستقيم الحديث، وغير هذا من الأمثلة كثير، ينظر: «تهذيب التهذيب»: (١/٤٩٤/٩١٣).

جرحًا وتعديلًا واقع وحاصل في كتب تراجم الرواة، وكثير ومتكرر، ولو راجعنا أقوال الأئمة لوجدنا أنه ما من إمام إلا وقد وَثَّقَ مَنْ ضَعَّفَهُ غيره، أو العكس، وربما كان الصواب معه، وربما كان مع مخالفه.

وأما عدم اعتماد الحافظ ابن حجر – رحمه الله – على توثيق العجلي، فليس بصحيح مطلقًا، بل اعتمده مرات كثيرة، خاصة مع توثيق ابن حبان، ففي ترجمة: حفص بن عمر بن عبيد الطنافسي، حكم عليه في «تقريب التهذيب» بأنه ثقة، مع أنه لم يذكر في «تهذيب التهذيب» له مَن وَثَّقه غير الإمام العجلي[1].

وفي ترجمة: أم الأسود الخزاعية قال في «التقريب»: ثقة، ولم يذكر – رحمه الله – أن أحدًا تكلم عنها في «التهذيب» غير العجلي الذي قال عنها أنها ثقة[2]، وكذا في ترجمة: إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي قال في «التقريب»: ثقة، ولم يذكر – رحمه الله – أن أحدًا تكلم عنه في «التهذيب» غير العجلي الذي قال عنه أنه ثقة[3]، وفي ترجمة: العالية بنت سبيع قال في «التقريب»: وثقها العجلي، ولم يحكم عليها بغير ذلك، وهذا اعتماد منه بتوثيق

---

(1) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٧١٥/٤٠٩/٢)، و«تقريب التهذيب»: (صـ: ١٧٣/برقم: ١٤١٧).

(2) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٢٩١٣/٤٥٩/١٢)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٧٥٥/برقم: ٨٧٠٢).

(3) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٤٤٧/٢٣٩/١)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ١٠١/برقم: ٣٦٥).

العجلي، ولم يذكر – رحمه الله – أن أحدًا تكلم عنها في «التهذيب» غير العجلي الذي قال عنها أنها ثقة[1]، وفي ترجمة: أم بلال بنت هلال الأسلمية قال في «التقريب»: ثقة، ولم يذكر – رحمه الله – أن أحدًا تكلم عنها في «التهذيب» غير العجلي الذي قال عنها أنها ثقة[2]، وفي ترجمة: ناشرة بن سُمَيّ اليزني، قال في «التقريب»: ثقة، ولم يذكر – رحمه الله – أن أحدًا تكلم عنه في «التهذيب» غير العجلي الذي قال عنه أنه ثقة[3]، ومثل هذا من الأمثلة كثير.

وليس أظهر على ما أقول من قول الحافظ ابن حجر نفسه حينما ترجم للبراء بن ناجية الكاهلي في «التهذيب»، ذكر قول الإمام العجلي فيه بأنه «كوفي ثقة»، وذكره ابن حبان في «الثقات»[4]، وأخرج هو، والحاكم[5] حديثه في

---

(1) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٢٨٣٩/٤٣٣/١٢)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٧٥٠/برقم: ٨٦٣٢).

(2) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٢٩١٨/٤٦٠/١٢)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٧٥٥/برقم: ٨٧٠٨).

(3) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٧٢٠/٤٠١/١٠)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥٥٧/برقم: ٧٠٦٦).

(4) يُنظَر: «الثقات»، لابن حبان: (١٩٠١/٧٧/٤).

(5) أخرج الحاكم في «المستدرك على الصحيحين»: (٤٥٤٩/١٠٨/٣)، قال: أَخْبَرَنِي أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ دُهَيْمٍ الشَّيْبَانِيُّ، بِالْكُوفَةِ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا شَرِيكٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ نَاجِيَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ رَحَى الْإِسْلَامِ سَتَدُورُ بَعْدَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، أَوْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ، أَوْ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً، فَإِنْ يَهْلِكُوا فَسَبِيلُ مَنْ هَلَكَ، وَإِنْ بَقِيَ لَهُمْ دِينُهُمْ يَقُمْ سَبْعِينَ» قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، بِمَا مَضَى أَوْ بِمَا بَقِيَ، قَالَ: «لَا، بَلْ بِمَا بَقِيَ»، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ»، ووافقه الذهبي، وينظر أيضًا حديث رقم: (٤٥٩٣)، ورقم: (٨٥٨٩)، وأخرج ابن حبان هذا الحديث في «صحيحه» ـ كما في «الإحسان» ـ كِتَاب: التاريخ، باب: إِخْبَارِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّا يَكُونُ فِي أُمَّتِهِ مِنَ الْفِتَنِ وَالْحَوَادِثِ (٤٦/١٥)، برقم: (٦٦٦٤).

«صحيحيهما»، ثم قال: «وقرأت بخط الذهبي في «الميزان»: «فيه جهالة لا يُعْرَف»[1]، وتعقبه الحافظ ابن حجر – رحمه الله – بقوله: «قد عرفه العجلي، وابن حبان فيكفيه»، كما أنه حكم عليه في «التقريب» بأنه ثقة، مما يدلل على اعتماد ابن حجر – رحمه الله – لتوثيق العجلي بمفرده[2].

ولو أخذنا نتتبع الأمثلة التي تبرهن على ذلك لوجدنا أنها أكثر من أن تُحصى، وأوفر من أن تُستقصى.

وبذلك نخلص إلى إمامة الحافظ العجلي – رحمه الله – في علم الحديث، وأنه أحد نقاد الآثار، وصيارفة العلل، وأئمة الجرح والتعديل، لا يُغْمَزُ بشيء في علمه، ولا يُخَطَّأ في منهجه، ولا يحكم عليه بالتساهل، وأنه كان يُقْرَنُ بالإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، في زمانيهما، والقول بتساهله قول ضعيف مرجوح، فيه إهدار لأحكام جليلة من إمام جليل عليه رحمة الله تعالى[3].

---

[1] يُنظَر: «ميزان الاعتدال»: (١١٤٢/٣٠٢/١).

[2] يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٧٨٧/٤٢٧/١)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ١٢١/برقم: ٦٥٠).

[3] يُنظَر: «المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد»، لعلي بن نايف الشحود: (١١٨/٢)، وينظر أيضًا: ينظر: بحث حول توثيق العجلي للدكتور/ حاتم بن عارف الشريف العوني (صـ: ٦- ١٠)، الملتقى الفقهي.

الدراسة التطبيقية
مدلول مصطلح «صدوق» عند الإمام العجلي في كتابه «معرفة الثقات»

الترجمة الأولى:

إِبْرَاهِيمُ بنُ عُيَيْنَةَ: كُوفِيٌّ صَدُوقٌ[١].

أقوال النقاد فيه:

هو إبراهيم بن عُيَيْنَةَ بن أبي عمران الهلالي مولاهم الكوفي، أبو إسحاق، أخو سفيان. روى عن الثوري، وشعبة، ومسعر، وغيرهم. وروى عنه ابن معين، والفلَّاس، وابن أبي عمر العدني، وغيرهما[٢].

قال أحمد: كَانَ إِبْرَاهِيم بن عُيَيْنَة يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ أُنْكِرُها، ولَيَّنَ القَوْلَ فِيهِ[٣]. قال ابن معين: كان مسلمًا صدوقًا، لم يكن من أصحاب الحديث[٤]. وقال أبو حاتم: شيخ يأتي بمناكير[٥]. وقال النسائي: ليس بالقوي[٦]. وقال في موضع آخر: ضعيف[٧]. وقال العجلي: صدوق[٨]. وقال أبو داود: صالح، وحديثه قريب من بعض[٩]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[١٠]، وخَرَّجَ حديثَه

---

[١] ينظر: «معرفة الثقات»: (٣٣/٢٠٣/١).
[٢] ينظر: « تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٢٢٣/١٦٣/٢).
[٣] ينظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية المروذي»: (صـ: ١٢٢/برقم: ٢٨٧).
[٤] ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز»: (٨٢/١)، «سؤالات ابن الجنيد»: (صـ: ٣٣٢/برقم: ٢٣٥).
[٥] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٣٦٢/١١٨/٢).
[٦] ينظر: «المصدر السابق»: (٣٦٢/١١٨/٢).
[٧] يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٢٦٩/١٤٩/١).
[٨] ينظر: «معرفة الثقات»: (٣٣/٢٠٣/١).
[٩] يُنْظَر: «سؤالات الآجري لأبي داود»: (٢٨١/٢٣٠/١).
[١٠] ينظر: «الثقات»، لابن حبان: (١٢٢٤٦/٥٩/٨).

في «صحيحه»[1]، تُوفِيَ سنة ١٩٩هـ، وقيل: غير ذلك، أخرج له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه. وقال الذهبي: حديثه صالح[2]. وقال في موضع آخر: مُحَدِّثٌ، إِمَامُ خَيْرٍ[3]. وقال أيضًا: حسن[4]. وقال الهيثمي: وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْأَكْثَرُونَ[5]. وقال ابن حجر: صدوق يهم[6]، أخرج حديثه أبو داود، النسائي، وابن ماجه[7].

المناقشة والترجيح:

من خلال مراجعة أقوال النقاد في إبراهيم بن عُيَيْنَةَ الهلالي يظهر لي – والله أعلم – أنه يتردد القول فيه عندهم بين كونه صدوقًا، وكونه ضعيفًا ضعفًا يسيرًا من جهة ضبطه، حيث وصفه بعض أئمة الجرح والتعديل بما يقتضي تضعيفه، وكونه ليس من المشهورين برواية الحديث، المتخصصين فيه،

---

(١) أخرج له ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في «الإحسان» ـ كِتَاب: الجنائز، باب: مَا جَاءَ فِي الصَّبْرِ وَثَوَابِ الْأَمْرَاضِ وَالْأَعْرَاضِ، ذِكْرُ الْأَمْرِ بِالصَّبْرِ لِمَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ فِي الدُّنْيَا (١٥٤/٧)، برقم: (٢٨٩٥)، قال: أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى بْنِ مُجَاشِعٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ سَجَّادَةُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَرَّ بِامْرَأَةٍ عِنْدَ قَبْرٍ تَبْكِي، فَقَالَ: «يَا هَذِهِ، اصْبِرِي»، فَقَالَتْ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا مُصَابِي فَقِيلَ لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَتَتْهُ، فَقَالَتْ: لَمْ أَعْرِفْكَ، وينظر أيضًا «صحيح ابن حبان»: (٤٦/١٢/ ح: ٥٢٤١).

(٢) ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١٦٤/٥١/١).

(٣) ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٢١/٤٧٥/٨).

(٤) ينظر: «الكاشف»: (١٨٤/٢٢٠/١).

(٥) ينظر: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: (٢٤/١).

(٦) ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٩٢/برقم: ٢٢٧).

(٧) يُنْظَر في ترجمته أيضًا: «التاريخ الكبير»: (٩٨٣/٣١٠/١)، «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٩٨/٤٥/١)، «تاريخ الإسلام»: (٧/٨٧/١٣)، «المغني في الضعفاء»: (١٤١/٢١/١)، «إكمال تهذيب الكمال»: (٢٦٦/٢٦٤/١)، «تهذيب التهذيب»: (٢٦٩/١٤٩/١).

ولفظة: «شيخ» عند أبي حاتم تفيد التعديل دون تعرض للضبط، ولكنه أقل من لفظة: «صدوق»، ولكن الذي يظهر في هذا الراوي أنه صدوق له مناكير، أو صدوق ربما وهم، أو صدوق يهم أحيانًا، ونحو ذلك من العبارات التي تدل على قلة الأوهام، وعدم كثرتها، ويلتقي قول العجلي – رحمه الله – مع قول ابن معين فيه، وهذا الذي ارتضاه الذهبي فيه، واختاره، وأما قول ابن حجر رحمه الله صدوق يهم فإنه يفيد ضعفه عنده.

وعليه فمدلول لفظة: «صدوق» هنا من الإمام العجلي، يعني به – والله أعلم – أن الرجل من أهل العدالة والصلاح، ويدل عليه قول الإمام الذهبي: مُحَدِّثٌ، إِمَامُ خَيْرٍ[1]، وأما جانب الضبط فهو خفيف الضبط، ويدل عليه قول أحمد: كَانَ إِبْرَاهِيم بن عُيَيْنَة يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ أُنْكِرُها، وقول أبي حاتم: يأتي بمناكير، فهو نازل عن رتبة الثقة، ولكنه لا يصل إلى درجة الضعف، وبالتالي يكون حديثه في مرتبة الحسن ما عدا ما ثبت وهمه فيه؛ ولذا فقد وصفه الذهبي رحمه الله في «الكاشف» بأنه حسن، والله تعالى أعلم بالصواب.

[1] ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٢١/٤٧٥/٨).

النموذج التطبيقي:

حديث أبي داود في «سننه»، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى الْبَلْخِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: «أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِجُبْنَةٍ فِي تَبُوكَ، فَدَعَا بِسِكِّينٍ، فَسَمَّى وَقَطَعَ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه عَمْرَو بْنُ مَنْصُورٍ الْهَمْدَانِيُّ، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن الشعبي، عن ابن عمر موصولًا.

الوجه الثاني: عنه، عَنِ الشَّعْبِيِّ، مرسلًا.

الوجه الأول (الموصول):

أخرجه أبو داود في «سننه»، كِتَاب: الْأَطْعِمَةِ، بَابُ: أَكْلِ الْجُبْنِ (٣٨١٩/٣٥٩/٣).

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: الضحايا، بَابُ: أَكْلِ الْجُبْنِ (١٩٦٨٤/٩/١٠)، وفي «السنن الصغرى»، كتاب الصيد والذبائح، بَابٌ: فِي الْجُبْنِ (٣١٢٧/٨٦/٤).

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» - كما في الإحسان، كِتَاب: الْأَطْعِمَةِ، بَابُ: آدَابِ الْأَكْلِ، ذِكْرُ إِبَاحَةِ قَطْعِ الْمَرْءِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي تُؤْكَلُ ضِدَّ قَوْلِ مَنْ كَرِهَهُ (٥٢٤١/٤٦/١٢)، قال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى بْنِ خَتٍّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ به بلفظه.

وأخرجه البزار في «مسنده»، (٥٣٧١/٩/١٢)، قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ

حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ، به بنحوه، وفيه: فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ هَذَا طَعَامٌ تَصْنَعُهُ الْمَجُوسُ، فَقَالَ: «ضَعُوا فِيهِ السِّكِّينَ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ».

وقال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لا يُروى عَن ابْنِ عُمَر إِلَّا مِن هَذَا الوجه، ولاَ نَعلم رواه إِلَّا عَمْرو بن منصور».

وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط»، (١٣٦٩٦/٦٧/١٣)، قال: حدثنا عبدُالله بن أحمدَ بن حنبل، ثنا محمَّد بن عبَّاد المكِّي، ثنا إبراهيم بن عُيَيْنة، به بلفظه، وبزيادة: «كُلُوا بِسْمِ اللَّهِ» في آخره.

وأخرجه الطبراني أيضًا في «المعجم الأوسط»، (٧٠٨٤/١٣٤/٧)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرٍ السَّرَّاجُ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ، به بلفظه، وبزيادة: «كُلُوا بِسْمِ اللَّهِ» في آخره.

وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَنْصُورٍ إِلَّا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَلَمْ يَرْوِهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ إِلَّا عَمْرُو بْنُ مَنْصُورٍ».

وأخرجه الطبراني في «المعجم الصغير»، (١٠٢٦/٢٠١/٢) بنفس سند «الأوسط»، وقال: «لَمْ يَرْوِهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ إِلَّا عَمْرُو بْنُ مَنْصُورٍ، تَفَرَّدَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ».

الوجه الثاني (المرسل):

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كِتَابُ: الْأَطْعِمَةِ، بَابُ: فِي الْجُبْنِ وَأَكْلِهِ (٢٤٤٢٧/١٣١/٥)، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَنْصُورٍ،

عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ بِجُبْنَةٍ، فَقِيلَ: إِنَّ هَذَا طَعَامٌ يَصْنَعُهُ الْمَجُوسُ، فَقَالَ: «اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَكُلُوهُ».

وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»، كِتَابُ: الْمَنَاسِكِ، بَابُ: الْجُبْنِ (٤/٥٤٢/٨٧٩٥)، عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ مَنْصُورٍ الْهَمْدَانِيَّ، أَخْبَرَهُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، وقرن به الضَّحَّاكَ بْنَ مُزَاحِمٍ مرسلًا بنحوه.

دراسة إسناد الوجه الأول (سند أبي داود):

١. يَحْيَى بْنُ مُوسَى الْبَلْخِيُّ: هو يحيى بْنُ مُوسَى بن عبد ربه بن سالم الحُدَّاني، وقيل: الحَدَّاني، أبوزكرياء الْبَلْخِيُّ السَّخْتِيَاني المعروف بـ«خَت» كوفي الأصل، ولُقِّبَ بذلك؛ لأنها كلمة كانت تجري على لسانه، قال أبو زرعة، والنسائي، ومسلمة، والدارقطني: ثقة. تُوفِيَ في رمضان سنة ٢٣٩هـ. بعدها[١].

٢. إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ: هو صاحب الترجمة، صدوق له مناكير، أو صدوق ربما وهم.

٣. عَمْرُو بْنُ مَنْصُورٍ: هو عمرو بن منصور الهمداني المشرقي الكوفي. قال ابن معين: ثقة[٢]. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[٣]. وذكره ابن حبان في

---

[١] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٩/١٨٨/٧٨١)، «الثقات»: (٩/٢٦٧/١٦٣٦١)، «الكاشف»: (٢/٣٧٧/٦٢٥٤)، «تهذيب التهذيب»: (١١/٢٥٣/٤٦٦)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥٩٧ برقم: ٧٦٥٥).

[٢] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٦/٢٦٤/١٤٥٧).

[٣] ينظر: «المصدر السابق»: (٦/٢٦٤/١٤٥٧).

«الثقات»[1]. وذكر الخطيب أنه روى عن علي بن المديني خبرًا منكرًا[2]. وقال ابن حجر: صدوق يهم[3]، وخلاصة حاله أنه صدوق ربما وهم.

٤. الشَّعْبِيُّ: هو عامر بن شراحيل بن عبد. وقيل: عامر بن عبد الله بن شراحيل الشعبي الحميري، أبو عمرو الكوفي، من شعب همدان. ثقة فقيه فاضل. قيل: توفى سنة ١٠٣ هـ. وقيل: بعدها. عن ٧٧سنة[4].

٥. ابْنُ عُمَرَ: هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن. ولد بعد البعثة بيسير، وهو أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة، وكان من أشد الصحابة اتباعًا للأثر. له في «مسند بَقِيٍّ» (٢٠٣٦) حديثًا بالمكرر، واتفقا له على (١٦٨) حديثًا، وانفرد له البخاريُّ بـ (٨١) حديثًا، ومسلم بـ (٣١) حديثًا، مات ﷺ سنة ٧٣هـ. وقيل: بعدها[5].

دراسة إسناد الوجه الثاني (سند ابن أبي شيبة):

١. عِيسَى بْنُ يُونُسَ: هو عيسى بن يونس بن إسحاق السبيعي، أبو عمرو. ويقال: أبو محمد الكوفي، أخو إسرائيل بن يونس. قال أحمد، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، وابن سعد، والعجلي، وابن خراش: ثقة. زاد العجلي:

---

[1] ينظر: «الثقات»: (٩٧٤٩/٢١٦/٧).
[2] ينظر:«تهذيب التهذيب»: (١٧٤/١٠٦/٨).
[3] ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٢٧، برقم: ٥١١٧)، وينظر في ترجمته أيضًا: «الكاشف»: (٤٢٣٣/٨٩/٢).
[4] ينظر: «معرفة الثقات»: (٨٢٣/١٢/٢)، «الثقات»: (٤٤٨٧/١٨٥/٥)، «تهذيب التهذيب»: (١١٠/٥٧/٥)، «التقريب»: (صـ: ٢٨٧/برقم: ٣٠٩٢).
[5] ينظر: «الاستيعاب»: (١٦١٢/٩٥٠/٣)، «الإصابة»: (٤٨٥٢/١٥٥/٤)، و«الخلاصة»، للخزرجي: (صـ: ٢٠٧).

وكان ثبتًا في الحديث. وقال ابن عمار: حجة. وقال أبو همام: ثقة رَضِيٌّ. وقال أبو زرعة: كان حافظًا. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان متقنًا. وقال ابن حجر: ثقة مأمون، وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت، وليس خلافه الأكثرين في حديث أو حديثين مما يقدح في عموم ثقته، تُوفِيَ سنة ١٨٧ هـ. وقيل: بعدها[1].

٢. عَمْرُو بْنُ مَنْصُورٍ: هو عمرو بن منصور الهمداني المشرقي الكوفي صدوق ربما وهم، تقدم في الوجه الأول.

٣. الشَّعْبِيُّ: هو عامر بن عبد الله بن شراحيل الشعبي الحميري، أبو عمرو الكوفي، ثقة فقيه فاضل. تقدم في الوجه الأول.

النظر والترجيح:

بعد النظر في أحوال الرواة المختلفين على عَمْرو بْنِ مَنْصُورٍ الْهَمْدَانِيِّ يظهر لي رجحان الوجه الثاني (المرسل)؛ وذلك لأن راويه عنه هو عيسى بن يونس بن إسحاق السبيعي، وهو ثقة ثبت متقن حجة، بينما روى عنه الوجه الأول (الموصول) هو إبراهيم بن عُيَيْنَةَ بن أبي عمران الهلالي الكوفي، وهو صدوق ربما وهم، أو صدوق له مناكير، وضعفه جماعة من أئمة النقد، فهو ليس في

---

(١) ينظر: «معرفة الثقات»: (١٤٦٧/٢٠٠/٢)، «الجرح والتعديل»: (١٦١٨/٢٩١/٦)، «تهذيب التهذيب»: (٤٤٠/٢١٢/٨)، «التقريب»: (صـ: ٤٤١/برقم: ٥٣٤١)، «سير أعلام النبلاء»: (١٣٠/٤٨٩/٨)..

درجة توثيق عيسى بن يونس، فتكون رواية عيسى بن يونس راجحة، ورواية إبراهيم بن عُيَيْنَةَ مرجوحة.

وأما تصحيح ابن حبان للوجه الموصول فهو تصحيح على ظاهر الإسناد، ومعلوم أنه رحمه الله كان متساهلًا في توثيق الرواة، والله تعالى أعلم.

الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

ضعيف للإرسال حيث رفعه عامر بن شراحيل الشعبي إلى النبي ﷺ، وهو تابعي لم يسمع من النبي ﷺ مباشرة، ولكنه يرتقي إلى **الحسن لغيره** بشواهده، ومن أمثلها حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه أحمد في «مسنده»: (٥٠٣/٣/ ح: ٢٠٨٠)، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِجُبْنَةٍ، قَالَ: فَجَعَلَ أَصْحَابُهُ يَضْرِبُونَهَا بِالْعِصِيِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ضَعُوا السِّكِّينَ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَكُلُوا».

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده»: (٤٠٥/٤/ ح: ٢٨٠٧)، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا كَانَ فَتْحُ مَكَّةَ رَأَى جُبْنَةً فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالُوا: هَذَا طَعَامٌ يُصْنَعُ بِأَرْضِ الْعَجَمِ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ضَعُوا فِيهِ السِّكِّينَ، وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَكُلُوا».

ومن طريق الطيالسي أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: الضحايا، بَابُ: أَكْلِ الْجُبْنِ (١٩٦٨٥/٩/١٠).

دراسة إسناد الإمام أحمد في «مسنده»:

١. وَكِيعٌ: هو وَكِيعُ بن الجَرَّاح بن مَلِيح الرُّؤَاسِي، أبو سفيان الكوفي الحافظ. ثقة متقن حافظ عابد، مات يوم عاشوراء في آخر سنة ١٩٦هـ، أو أول سنة ١٩٧هـ، وله ٧٠ سنة[١].

٢. إِسْرَائِيلُ: هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي. ثقة ثبت ضعفه ابن حزم، وغيره بلا حجة، تُوفِيَ سنة ١٦١هـ. وقيل: سنة ١٦٢هـ[٢].

٣. جَابِرٌ: هو جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث الجعفي، أبو عبد الله. ويقال: أبو يزيد الكوفي. ضعيف. تُوفِيَ سنة ١٢٧هـ. وقيل: بعد ذلك[٣].

٤. عِكْرِمَةُ: عكرمة البربري، أبو عبد الله المدني، مولى ابن عباس: ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة. تُوفِيَ

---

[١] ينظر ترجمته في: «الجرح والتعديل»: (١٦٨/٣٧/٩)، و«الثقات»: (١١٤٨٢/٥٦٢/٧)، و«الكاشف»: (٦٠٥٦/٣٥٠/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٢١١/١٠٩/١١)، و«التقريب»: (صـ: ٥٨١ /برقم: ٧٤١٤).

[٢] ينظر ترجمته في: «معرفة الثقات»: (٨٠/٢٢٢/١)، و«ضعفاء العقيلي»: (١٦٣/١٣١/١)، و«الجرح والتعديل»: (١٢٥٨/٣٣٠/٢)، و«الثقات»: (٦٨١٠/٧٩/٦)، و«ميزان الاعتدال»: (٨٢١/٣٦٥/١)، و«ذكر من تكلم فيه وهو موثق»: (صـ: ٤٤/برقم: ٣٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٩٦/٢٢٩/١)، و«التقريب»: (صـ: ١٠٤/برقم: ٤٠١).

[٣] ينظر ترجمته في: «ضعفاء العقيلي»: (٢٤٠/١٩١/١)، و«الكامل»: (٣٢٦/١١٣/٢)، و«الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي»: (٦٣٠/١٦٤/١)، و«الكاشف»: (٧٣٩/٢٨٨/١)، و«تاريخ الإسلام»: (٥٩/٦)، و«ميزان الاعتدال»: (١٤٢٥/٣٧٩/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٧٥/٤١/٢)، و«تقريب التهذيب»: (صـ: ١٣٧/برقم: ٨٧٨)، و«لسان الميزان»: (٢٥٠٠/١٨٨/٧).

سنة ١٠٤هـ. وقيل: بعدها[١].

٥. ابْنُ عَبَّاسٍ: هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ودعا له الرسول ﷺ بالفهم في القرآن، فكان يسمى البحر والحبر؛ لسعة علمه، وهو أحد المكثرين من الصحابة، روى ١٦٦٠ حديثًا، وهو أحد العبادلة من فقهاء الصحابة، تُوفِيَ سنة ٦٨هـ بالطائف[٢].

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

ضعيف؛ لضعف جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث الجعفي.

---

[١] ينظر ترجمته في: «الثقات»: (٤٦٣٤/٢٢٩/٥)، «تهذيب التهذيب»: (٤٧٦/٢٣٤/٧)، «التقريب»: (صـ: ٣٩٧/برقم: ٤٦٧٣).

[٢] يُنظَر: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»: (١٥٨٨/٩٣٣/٣)، و«الإصابة»: (٤٧٨٤/١٤١/٤)، و«الخلاصة»: (٢٠٣).

الترجمة الثانية:

عَبْدُ اللهِ بنُ رَجَاءٍ الغُدَّانِيُّ: بَصْرِيٌّ صَدُوقٌ[1].

أقوال النقاد فيه:

هو عبد الله بن رجاء بن عمر، ويُقَال: المثنى، أبو عمر، ويُقَال: أبو عمرو الغُدَّانِيُّ[2] البصري. روى عن شعبةَ، وهَمَّامٍ، وأبي عوانة، وهشام الدَّستوائيِ، وحماد بن سلمة، وجماعة. وروى عنه البخاري، والنسائي، والذهلي، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم. قال ابن معين: كان شيخًا صدوقًا لا بأس به[3]. وقال أيضًا: كثير التصحيف، وليس به بأس[4]. وقال أيضًا: ليس من أصحاب الحديث[5]. وقال عمرو بن علي الفَلَّاسُ: صدوق كثير الغلط والتصحيف، ليس بحجة[6]. وقال ابن أبي حاتم: سُئِلَ أبو زرعة عنه فجعل يثني عليه، وقال: حسن الحديث عن إسرائيل[7]. وقال أبو حاتم: كان ثقة رضًا[8]. وقال ابن المديني: اجتمع أهل البصرة على عدالة رجلين أبي عمر الحوضي، وعبد الله بن رجاء[9]. وقال النسائي: ليس به بأس[10]. وذكره ابن

---

(1) ينظر: «معرفة الثقات»: (٢/٢٨/٨٨٤).
(2) بالضم وبعد الألف نون، نسبة إلى غُدَانَة بن يَرْبُوع بن حَنْظَلَة: بطن من تَمِيم. ينظر: «توضيح المشتبه»: (٦/٤١٥)، و«تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»: (٣/١٠٥٤).
(3) ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدارمي»: (صـ: ١٨١/ برقم: ٦٥٢).
(4) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٥/٢٠٩).
(5) ينظر: «المصدر السابق»: (٥/٢٠٩).
(6) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٥/٥٥/٢٥٥).
(7) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٥/٥٥/٢٥٥).
(8) ينظر: «المصدر السابق»: (٥/٥٥/٢٥٥).
(9) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٥/٢٠٩).
(10) ينظر: «المصدر السابق»: (٥/٢٠٩).

حبان في الثقات[١]. وقال يعقوب بن سفيان: ثقة[٢]. وقال ابن قانع: صالح[٣]. وقال ابن وَضَّاحٍ: بصريٌّ ثقة صالح[٤]. وقال ابن صالح: بصري ثقة[٥]. وقال ابن خلفون: أرجو أن يكون عبد الله بن رجاء هذا ثقة في الحديث[٦]. وقال الذهبي: من ثقات البصريين ومسنديهم[٧]. وقال في موضع آخر: الحافظ الثقة[٨]. وقال أيضًا: الإمام، المحدث، الصادق[٩].

وقال الذهبي أيضًا: احتج به البخاري في «صحيحه»[١٠]. وقال أيضًا: وكان ثقة حجة[١١]. وقال ابن حجر: صدوق يهم قليلًا[١٢]، أخرج حديثه البخاري في ١٦ موضعًا أكثرها عن إسرائيل، منها ما هو احتجاج، ومنها ما هو متابعة، وروى له أبو داود في «الناسخ والمنسوخ»، والنسائي، وابن ماجه، تُوفِيَ سنة ٢١٩ هـ[١٣].

---

[١] ينظر: «الثقات»، لابن حبان: (١٣٨٣٢/٣٥٢/٨).
[٢] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٠٩/٥).
[٣] يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٢٩٢٨/٣٤٥/٧).
[٤] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٠٩/٥).
[٥] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٠٩/٥).
[٦] يُنْظَر: «المعلم بشيوخ البخاري ومسلم»: (صـ: ٣٤٣).
[٧] يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤٣٠٩/٤٢١/٢).
[٨] يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»: (٤٠٦/٢٩٦/١).
[٩] يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٩٩/٣٧٦/١٠).
[١٠] يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٣٧٨/١٠)، و«الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم»: (صـ: ١١٥/برقم: ٤٧).
[١١] ينظر: «العبر في خبر من غبر»: (٢٩٩/١).
[١٢] ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٣٠٢/برقم: ٣٣١٢).
[١٣] ويُنْظَر في ترجمته أيضًا: «تهذيب الكمال»: (٣٢٦٢/٤٩٥/١٤)، و«تاريخ الإسلام»: (٢٠٠/٣٤١/٥)، و«المغني في الضعفاء»: (٣١٦٨/٣٣٨/١)، و«من تكلم فيه وهو موثق»: (صـ: ٢٩١/برقم: ١٨١)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٦٣/٢٠٩/٥).

المناقشة والترجيح

بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في عَبْدِ اللهِ بنِ رَجَاءٍ الغُدَّانِيِّ يظهر لي اختلاف أقوالهم فيه؛ فمنهم من وصفه بأنه صدوق، ومنهم من وصفه بأنه ثقة، ومنهم من وصفه بأنه ثقة حافظ، ومنهم من وصفه بأنه ثقة حجة، وقد وافق ابنُ معين، والفلاسُ، وأبو زرعة، والنسائيُّ، حُكْمَ العجليِّ على الراوي بأنه صدوق، ولكن زاد بعضهم أنه كثير التصحيف، والغلط، لكنَّ الإمام أبا حاتم الرازي، ويعقوب بن سفيان، وابن المديني، وابن وضَّاح، وابن صالح، وابن خلفون، والذهبيّ – وهم من النقاد المتقنين الموصوف بعضهم بالتشدد في النقد – حكموا على عبد الله بن رجاء بأنه ثقة، وقد روى عنه أبو حاتم الرازي، وروايته عنه توثيق، فإنه كان لا يروي إلا عن ثقة عنده.

ولكن الذي يترجح لي من حاله – والله أعلم بالصواب – أنه ثقة ربما وهم، عِيبَ عليه التصحيف، وأكثر النقاد على توثيقه كما تقدم في ترجمته، واحتج به البخاري في «الصحيح».

وعليه فمدلول لفظة: «صدوق» هنا عند الإمام العجلي – رحمه الله – تعني أنه عدل، والنقاد يُطْلِقُونَ أحيانًا لفظة: «صدوق»، ويعنون بها عدالة الراوي، ومما يؤيد هذا الاتجاه في هذا الموضع قول ابن المديني – رحمه الله: «اجتمع أهل البصرة على عدالة رجلين أبي عمر الحوضي، وعبد الله بن رجاء»، والله أعلم.

النموذج التطبيقي:

حديث ابن ماجه في «سننه»، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ الْمَكِّيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ شَيْئًا فَلَا يَأْتِيَنَّ الْمَسْجِدَ».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كِتَابُ: إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ فِيهَا، بَابُ: مَنْ أَكَلَ الثُّومَ فَلَا يَقْرَبَنَّ الْمَسْجِدَ سنن ابن ماجه (١/ ٣٢٥/ ١٠١٦).

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب: الكراهة، باب: أَكْلِ الثُّومِ وَالْبَصَلِ وَالْكُرَّاثِ (٤/ ٢٣٧/ ٦٦٠٣)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَجَاءٍ، به بنحوه.

دراسة إسناد ابن ماجه في «سننه»:

١ـ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: هو محمد بن الصباح بن سفيان بن أبي سفيان، أبو جعفر التاجر المعروف بالجرجرائي، مولى عمر بن عبد العزيز. قال ابن معين: ليس به بأس[١]. وقال أيضًا: حَدَّثَ بحديث منكر[٢]. وقال أبو زرعة، ومحمد بن عبد الله الحضرمي: ثقة[٣]. وقال أبو حاتم: صالح الحديث[٤]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٥]. وقال

---

[١] يُنْظَر: «تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز»: (١/ ٨٤).
[٢] يُنْظَر: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٤/ ٣٨٥/ ٤٩٠٦).
[٣] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: لابن أبي حاتم: (٧/ ٢٨٩/ ١٥٧٠).
[٤] يُنْظَر: «المصدر السابق»: (٧/ ٢٨٩/ ١٥٧٠).
[٥] يُنْظَر: «الثقات»: (٩/ ١٠٣/ ١٥٤٢٤).

ابـن حجـر: صـدوق[1]، تُـوفِيَ سـنة ٢٤٠هـ[2]. **وخلاصـة حالـه** أنـه ثقـة ربـما وهـم، ومـن أنزلـه عـن رتبـة التوثيـق لم يـذكر سـببًا، ولا يضرـ كونـه روى حديثًا منكرًا فهذا ينغمر في سعة ما روى.

٢. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ الْمَكِّيُّ: صاحب الترجمة ثقة ربما وهم على الراجح لي من حاله.

٣. عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: هو عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عثمان المدني، أحد الفقهاء السبعة. ثقة حافظ، ثبت فقيه، حجة متفق على توثيقه، أخرج له الأئمة الستة. تُوفِيَ سنة ١٤٤هـ. وقيل: بعد ذلك[3].

٤. نَافِعٌ: هو نافع مولى ابن عمر، أبو عبد الله الفقيه المدني. تابعي ثقة ثبت فقيه مشهور، تُوفِيَ سنة سبع عشرة ومئة، وقيل: بعد ذلك[4].

٥. ابْنُ عُمَرَ: صحابي جليل ﷺ تقدم في النموذج التطبيقي للترجمة

---

(١) يُنْظَر: «التقريب»: (صـ: ٤٨٤/برقم: ٥٩٦٥).

(٢) يُنْظَر ترجمته أيضًا في: «معرفة الثقات»: (١٦٠٩/٢٤٠/٢)، «تاريخ بغداد»: (٢٨٩٣/٣٦٧/٥)، «الكاشف»: (٤٩١٠/١٨١/٢) «تهذيب التهذيب»: (٣٦٢/٢٠٢/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٨٤/برقم: ٥٩٦٥).

(٣) يُنْظَر ترجمته في: «معرفة الثقات»: (١١٦٦/١١٢/٢)، «الجرح والتعديل»: (١٥٤٥/٣٢٦/٥)، «الكاشف»: (٣٥٧٦/٦٨٥/١)، «تهذيب التهذيب»: (٧١/٣٥/٧)، «التقريب»: (صـ: ٣٧٣/برقم: ٤٣٢٤).

(٤) يُنْظَر ترجمته في: «معرفة الثقات»: (٢٨٣٨/٣١٠/٢)، «الثقات»: (٥٧٥٧/٤٦٧/٥)، «الإرشاد»: (٢٠٥/١)، «تهذيب التهذيب»: (٧٤٣/٣٦٨/١٠)، «التقريب»: (صـ: ٥٥٩/برقم: ٧٠٨٦).

الأولى.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

صحيح؛ لما تقدم من دراسة إسناده، ولم أقف على مَنْ عَدَّ هذا الحديث من أوهام مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ، كما لم أقف على مَنْ عَدَّ هذا الحديث من أوهام عبد الله بن رجاء، ولا من ضَعَّف الحديث من أجله، فوهمه غير قادح هنا، بل قد تابع يحيى القطانُ عبدَ اللهِ بنَ رجاء في روايته عن عبيد الله بن عمر فيما أخرجه البخاري في «صحيحه»، كِتَاب: الأذان، بَاب: مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النِّيِّ وَالبَصَلِ وَالكُرَّاثِ... (١/ ١٧٠)، برقم: (٨٥٣)، قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَعْنِي الثُّومَ - فَلاَ يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا».

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: نهي من أكل ثومًا أو بصلًا، (١/ ٣٩٣/ ٥٦١)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، به بمثله سواء.

الترجمة الثالثة:

عُمَرُ بنُ عُبَيْدٍ أَخُو مُحَمَّدِ بنِ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ، وَيَعْلَى بِن عُبَيْدٍ، وَهُوَ أَسَنُّهُمْ، وَكَانَ دُونَهُمْ فِي الحَدِيثِ، وَكَانَ صَدُوقًا، وَقَالَ مَرَّةً: لَا بَأْس بِهِ[1].

أقوال النقاد فيه:

هو عُمَرُ بنُ عُبَيْدِ بن أبي أُمَيَّة الطَّنَافِسِيُّ[2] الحَنَفِيُّ الأَياديُّ مولاهم، أبو حفص الكوفي. روى عن أبيه، وأبي إسحاق السبيعي، والأعمش، ومنصور، وغيرهم. وروى عنه أخوته يعلى، ومحمد، وإبراهيم، وروى عنه أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وابنا أبي شيبة، وغيرهم. قال ابن معين: صالح[3]. وقال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عن يعلى، ومحمد فقال: ثقتان. قلت: فعمر؟ قال: ثقة. قلت: كأنه دونهما؟ قال: نعم[4]. وقال في موضع آخر: ضعيف[5]. وقال أبو حاتم: محله الصدق[6]. وقال ابن سعد: كان شيخًا قديمًا ثقة[7]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[8]. وقال في موضع آخر: كان متيقظًا[9]. وقال أحمد، والدارقطني: عمر، ويعلى، ومحمد أولاد

---

(1) ينظر: «معرفة الثقات»: (١٣٥٧/١٧٠/٢).
(2) بفتح الطاء والنون وبعد الألف فاء مكسورة ثم سين مهملة، نسبة إلى الطَّنْفَسَة. ينظر: «الأنساب»، للسمعاني: (٢٥٩٨/٨٤/٩).
(3) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٦٦٨/١٢٣/٦).
(4) ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدارمي»: (صـ: ١٥٥/ برقم: ٥٤٤).
(5) يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٤٠٢١/٩٧/١٠).
(6) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٦٦٨/١٢٣/٦).
(7) ينظر: «الطبقات الكبرى»: (٣٨٧/٦).
(8) ينظر: «الثقات»، لابن حبان: (٩٦٠٥/١٨٩/٧).
(9) ينظر: «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ٢٧١/ برقم: ١٣٦٥).

عبيد كلهم ثقات، وأبوهم ثقة[١]. وقال الذهبي: ثقة لا جَرْحَ فيه[٢]. وقال أيضًا: كان من الثقات[٣]. وقال في موضع ثالث: ثقة[٤]. وقال ابن حجر: صدوق[٥]. تُوفِي سنة ١٨٥هـ، وقيل: بعدها. أخرج حديثه الستة[٦].

المناقشة والترجيح:

من خلال مراجعة أقوال النقاد في عُمَرَ بنِ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيِّ يظهر لي – والله أعلم – أنه ثقة على قول الأكثرين من أئمة النقد؛ فقد وثقه ابن معين في أحد أقواله، وذكر ابن سعد، وابن حبان، وأحمد، والدارقطني، والذهبي، أنه ثقة، بينما قال أبو حاتم: محله الصدق، واختلفت أقوال ابن معين فيه؛ فمرة قال: صالح، وأخرى قال: ثقة، وثالثة قال: ضعيف. ومما ينبغي أن يُعلَم هنا أن البخاري ومسلمًا أخرجا له في «صحيحيهما».

وعليه فمدلول لفظة: «صدوق» هنا عند الإمام العجلي – رحمه الله – قد يعني بها جانب العدالة مع موافقته للنقاد الآخرين في كونه ثقة ضابطًا، ولعل عبارته هذه مقارنة بأخويه، وكأن العجلي يقول: هو في نهاية الأمر مما يحتج به،

---

[١] يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٧٩٦/٤٨٠/٧).
[٢] يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦١٦٥/٢١٣/٣).
[٣] يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٣٣٧/٨).
[٤] يُنْظَر: «المغني في الضعفاء»: (٤٥٠٧/٤٧٠/٢).
[٥] ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤١٥/ برقم: ٤٩٤٥).
[٦] ويُنْظَر في ترجمته أيضًا: «التاريخ الكبير»: (٢٠٨٨/١٧٧/٦)، «تاريخ الإسلام»: (٢٦٩/٩٣٤/٤)، و«تهذيب الكمال»: (٤٢٨٢/٤٥٤/٢١)، «الكاشف»: (٤٠٩٢/٦٦/٢)، «إكمال تهذيب الكمال»: (٤٠٢١/٩٧/١٠)، «تهذيب التهذيب»: (٧٩٦/٤٨٠/٧).

وعليه فقد تكون لفظة: «صدوق» هنا معناها المعروف المعتاد، وهو خفة ضبط هذا الراوي، وكونه لا يرقى إلى أوج الثقة، ولكنه لا ينزل أيضًا – من وجهة نظره – إلى حضيض الضعف؛ ولذا فقد وصفه الحافظ ابن حجر – رحمه الله – بأنه صدوق، والله تعالى أعلم بالصواب.

النموذج التطبيقي:

حديث الترمذي في «سننه» قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الكَمْأَةُ[1] مِنَ المَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ».

---

[1] الكمأة: نوع من النباتات الفطرية الدرنية تشبه في شكلها البطاطس، تخرج في الصحراء بلا غرس، ولا زرع، وإنما يتغذى بماء المطر، ويختلف حجمه ولونه بِحَسب الْأَنْوَاع، والعرب تسميه جدري الأرض «المعجم الوسيط»: (٧٩٧/٢) بتصرف، وهذا النبات كثير بأرض العراق، والشام، ومصر، وهو يحتوي على البروتين بنسبة ٩%، والمواد النشوية بنسبة ١٣%، ودهون بنسبة ١%، ويحتوي على معادن مشابهة لتلك التي يحتويها جسم الإنسان مثل الفوسفور، والصوديوم، والكالسيوم، والبوتاسيوم، كما يحتوي على فيتامين ب، وهو غني بهذا الفيتامين. وذكر أَبُو عُبيد أن النبيَّ ﷺ إِنَّمَا شَبّهها بالمَنّ الَّذِي كَانَ يَسْقط على بني إِسْرَائِيل؛ لِأَنَّهُ كَانَ يسْقط على بني إِسْرَائِيل من غير كسب، ولا تعب في تحصيله، إِنَّمَا يُصْبِحُونَ وهم بأَفْنِيَتهم فَيَتناولُونه، وَكَذَلِكَ الكَمأة لَا مَؤُونةَ فِيهَا بَبذرٍ وَلَا سَقْيٍ، بل هي مما مَنَّ الله به على خلقه، بغير تعب ولا نَصَب، وماؤها نَافِع للعين مخلوطاً بِغَيْرِهِ من الْأَدْوِيَة لَا مُفردًا. يُنْظَر: «غريب الحديث»، للقاسم بن سلام: (١٧٣/٢)، و«تهذيب اللغة»: (٣٣٨/١٥)، ونقل ابن القيم عن الغافقي قوله: مَاءُ الْكَمْأَةِ أَصْلَحُ الْأَدْوِيَةِ لِلْعَيْنِ إِذَا عُجِنَ بِهِ الْإِثْمِدُ وَاكْتُحِلَ بِهِ، وَيُقَوِّي أَجْفَانَهَا، وَيَزِيدُ الرُّوحَ الْبَاصِرَةَ قُوَّةً وَحِدَّةً، وَيَدْفَعُ عَنْهَا نُزُولَ النَّوَازِلِ، «زاد المعاد في هدي خير العباد»: (٣٣٤/٤)، ويرى الإمام النووي - رحمه الله - أن ماءها شفاء للعين بشرط أن يكون المستعمل لماء الكمأة يعتقد فى الحديث، ويتبرك به، والله أعلم. «شرح النووي على مسلم»: (٥/١٤)، ومن خلال تصفح المواقع الطبية على الإنترنت ظهر لي بحوث طبية معاصرة تبين فائدة الكمأة في شفاء بعض الأمراض، لا سيما أمراض الرمد، مثل: الإعجاز العلمي في حديث: «الكمأة من المن وماؤها شفاء للعين»، موقع جامعة الإيمان، ==

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: الطب، بَاب: مَا جَاءَ فِي الكَمْأَةِ وَالعَجْوَةِ (٤/٤٠١)، برقم: (٢٠٦٧).

وأخرجه أحمد في «مسنده»: (٣/١٧٨)، برقم: (١٦٣٢)، قال: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، به بلفظه.

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَاب: الأشربة، بَاب: فَضْلِ الْكَمْأَةِ، وَمُدَاوَاةِ الْعَيْنِ بِهَا (٣/١٦١٩)، برقم: (٢٠٤٩)، قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، وَعَمْرُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، به بلفظه.

<u>وتابع سفيانُ الثوريُّ عمرَ بنَ عبيد في روايته عن عبد الملك</u>:

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كِتَاب: تَفْسِيرِ القُرْآنِ، بَاب: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: {وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ المَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ} [البقرة: ٥٧] (٦/١٨)، برقم: (٤٤٧٨)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ، به بلفظه.

==

www.jameataleman.org/main/articles.aspx?article، ومقال: ما هي الكمأة، موقع mawdoo3.com، والموقع الأكاديمي والتقني للفطر في العالم العربي، وموقع: arabtruffles.blogspot.com،
وموقع: en.wikipedia.org/wiki/Truffle_(fungi).

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَاب: الأشربة، بَاب: فَضْلِ الْكَمْأَةِ، وَمُدَاوَاةِ الْعَيْنِ بِهَا (٣/١٦٢١)، برقم: (٢٠٤٩)، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، به بلفظه.

وتابع شعبةُ الثوريَّ وعمرَ بنَ عبيد في روايته عن عبد الملك:

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كِتَاب: الطب، بَاب: المَنُّ شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ (٧/١٢٦)، برقم: (٥٧٠٨)، قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ، به بلفظه.

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَاب: الأشربة، بَاب: فَضْلِ الْكَمْأَةِ، وَمُدَاوَاةِ الْعَيْنِ بِهَا (٣/١٦٢٠)، برقم: (٢٠٤٩)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، به بلفظه.

دراسة إسناد الترمذي في «سننه»:

١. أَبُو كُرَيْبٍ: هو محمد بن العلاء بن كُرَيْبٍ الهَمْدَانِيِّ، أبو كُرَيْبٍ الكوفي الحافظ. قال أبو حاتم: صدوق[١]. وقال النسائي: لا بأس به[٢]. وقال في موضع آخر: ثقة[٣]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٤]. وقال مسلمة بن قاسم: ثقة[٥]. وقال

---

[١] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٨/٥٢/٢٣٩).
[٢] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٩/٣٤٣/٦٣٦).
[٣] ينظر: «مشيخة النسائي»: (صـ: ٥٢/ برقم: ٢٨).
[٤] ينظر: «الثقات»: (٩/١٠٥/١٥٤٣٥).
[٥] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٩/٣٤٣/٦٣٦).

ابن حجر: ثقة حافظ[١]. توفي سنة ٢٤٨هـ. وهو ابن ٨٧ سنة[٢].

٢. عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ: صاحب الترجمة. ثقة على قول الأكثرين، تقدم.

٣ـ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ: هو عبد الملك بن عُمَيْر بن سُوَيْدِ بن جارية القرشيُّ. ويقال: اللَّخْمِيُّ، أبو عَمْرٍو. ويقال: أبو عُمَرَ الكوفي المعروف بالقِبْطِيِّ. قال أحمد: عبد الملك مضطرب الحديث جدًّا مع قلة روايته، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها[٣]. وقال ابن معين: مُخَلِّطٌ[٤]. وقال العجلي: صالح الحديث تغير حفظه قبل موته[٥]. وقال النسائي: ليس به بأس[٦]. وقال البخاري: سمعت عبد الملك بن عمير يقول: إني لأحدث بالحديث فما أترك منه حرفًا، وكان من أفصح الناس[٧]، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان مدلسًا[٨]. وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتًا في الحديث. وقال ابن معين: ثقة إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين. وقال الذهبي: ثقة مشهور[٩]. وقال أيضًا: وثقوه، وقد تغير بآخره

---

[١] ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ:٥٠٠ برقم: ٦٢٠٤).
[٢] ينظر في ترجمته أيضًا: «تاريخ الإسلام»: (٤٥٦/١٨).
[٣] ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٧٠٠/٣٦٠/٥).
[٤] ينظر: «المصدر السابق»: (٣٦١/٥).
[٥] ينظر: «معرفة الثقات»: (١١٣٨/١٠٤/٢).
[٦] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٧٦٥/٣٦٦/٦) .
[٧] ينظر: «المصدر السابق»: (٣٦٦/٦).
[٨] ينظر: «الثقات»: (٤١٢٢/١١٦/٥).
[٩] ينظر: «المغني في الضعفاء»: (٣٨٣٣/٤٠٧/٢).

وما اختلط[1]. وقال ابن حجر: ثقة عالم تغير حفظه وربما دلس[2]، احتج به أصحاب الكتب التسعة. توفي في ذي الحجة سنة ١٣٦هـ، وله ١٠٣ سنة.

٤. عَمْرو بْنُ حُرَيْثٍ: هو عمرو بن حريث بن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي، أبو سعيد الكوفي، له صحبة، رأى النَّبِيّ ﷺ، وسمع منه، ومسح برأسه، ودعا لَهُ بالبركة، وخط لَهُ بالمدينة دارا بقوس وقيل: قبض النَّبِيّ ﷺ وَهُوَ ابْن اثنتي عشرة سنة. نزل الكوفة وابتنى بها دارًا وسكنها، وَكَانَ لَهُ فيها قدر وشرف، وَكَانَ قد ولي إمارة الكوفة، ومات بها سنة خمس وثمانين، أخرج حديثه الستة[3].

٦. سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ: هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي، أبو الأعور، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد المهاجرين الأولين، والسابقين إلى الإسلام، شهد المشاهد كلها بعد بدر، وقيل: تخلف عن بدر فضرب له النبي ﷺ بسهم، له ثمانية وثلاثون حديثًا، اتفقا على حديثين، وانفرد البخاري بآخر، مات سنة إحدى وخمسين، أخرج حديثه الستة[4].

---

[1] ينظر: «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم»: (صـ: ١٣٢/برقم: ٥٥).
[2] ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٣٦٤/برقم: ٤٢٠٠).
[3] ينظر ترجمته في: «الاستيعاب»: (١٩٠٦/١١٧٢/٣)، و«أسد الغابة»: (٣٨٩٦/٧١٠/٣)، و«الإصابة»: (٥٨٢٤/٥١٠/٤)، «تهذيب التهذيب»: (٢٦/١٧/٨).
[4] ينظر ترجمته في: «أسد الغابة»: (٢٠٧٥/٢٣٥/٢)، «الإصابة»: (٣٢٧١/٨٧/٣)، و«الخلاصة»: (صـ: ١٣٨).

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

صحيح؛ لما تقدم من دراسة إسناده، وهو مروي في «الصحيحين» أيضًا كما تقدم في التخريج.

الترجمة الرابعة:

عِمْرَانُ بنُ عُيَيْنَةَ: صَدُوقٌ[1].

أقوال النقاد فيه:

هو عِمْرَانُ بنُ عُيَيْنَةَ بن أبي عمران الهلالي مَولَاهم، أبو الحسن الكوفي، أخو سفيان بنِ عُيَيْنَةَ. روى عن أبي إسحاق السبيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، وعطاء بن السائب، وغيرهم. وروى عنه ابنه الحسن، وعثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الأعلى الصنعاني، وآخرون[2]. قال أحمد: رَأَيْت عمرَان بن عُيَيْنَة، وَلم أكتب عَنهُ شَيْئًا[3]. وقال ابن معين: صالح الحديث[4]. وقال أيضًا: ليس بشيء ضعيف[5]. وقال في موضع ثالث، هو والنسائي: ضعيف[6]. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[7]. وقال أبو حاتم: لا يُحْتَجُّ بحديثه؛ لأنه يأتي بالمناكير[8]. وقال الآجري: سُئِلَ أبو داود عن إبراهيم، وعمران، ومحمد

---

(1) ينظر: «معرفة الثقات»: (١٤٢٨/١٩٠/٢).
(2) ينظر: «تهذيب الكمال»: (٤٤٩٨/٣٤٥/٢٢).
(3) يُنْظَر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله»: (٤٥٦١/١٣٠/٣).
(4) يُنْظَر: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٢١٩١/٤٤٦/٣)، و«تاريخ أسماء الثقات»: (صـ: ١٧٨/ برقم: ١٠٨٣).
(5) ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز»: (٦٩/١).
(6) ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز»: (٧٣/١).
(7) يُنْظَر: «الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي»: (٤٦٠/٢).
(8) ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٦٨٠/٣٠٢/٦).

بن عيينة فقال: كلهم صالح، وحديثهم قريب[١]. وقال العقيليُّ: يُخَالِفُ، فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ وَخَطَأٌ[٢]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٣]. وقال أبو بكر البزار: ليس به بأس. وقال ابن خلفون: قال ابن نمير: صدوق[٤]. وقال الذهبي: صالح الحديث[٥]. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[٦]. أخرج حديثه أصحاب «السنن»[٧].

المناقشة والترجيح:

بعد استعراض ومراجعة أقوال النقاد في عِمْرَانَ بنِ عُيَيْنَةَ الهلالي يظهر لي – والله أعلم – أن أكثر النقاد على تضعيفه؛ فقد ضعفه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو داود، والنسائي، والعقيلي، ولكن يلتقي وصف العجلي لهذا الراوي بأنه «صدوق»، مع حكم البزار: ليس به بأس. وقول ابن نمير: صدوق.

وعليه فمدلول لفظة: «صدوق» هنا عند الإمام العجلي – رحمه الله – تعني أن عمران هذا خفيف الضبط، ويلتقي هذا مع قول العقيليِّ: يُخَالِفُ، فِي

---

[١] يُنْظَر: «سؤالات الآجري لأبي داود»: (٢٨١/٢٣٠/١).
[٢] ينظر: «الضعفاء الكبير»: (١٣١٠/٣٠١/٣).
[٣] ينظر: «الثقات»، لابن حبان: (٩٨٧١/٢٤٠/٧).
[٤] يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٢٣٦/١٣٦/٨).
[٥] يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣٣٠١/٢٤٠/٣).
[٦] ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٣٠/ برقم: ٥١٦٤).
[٧] ويُنْظَر في ترجمته أيضًا: «الطبقات الكبرى»: (٣٩٨/٦)، «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٢٥٣٦/٢٢١/٢)، «تاريخ الإسلام»: (٢٢٢/١١٧٤/٤)، «المغني في الضعفاء»: (٤٦١٠/٤٧٩/٢)، «الكاشف»: (٤٢٧٢/٩٥/٢).

حَدِيثِهِ وَهْمٌ وَخَطَأٌ، فهو لا يرتقي إلى تمام الضبط فيستأهل وصف الثقة، كما أنه لا ينزل أيضًا إلى درجة الضعف في منظور العجلي – رحمه الله؛ ويلتقي هذا مع وصف الحافظ ابن حجر – رحمه الله – له بأنه صدوق له أوهام، جمعًا بين أقوال النقاد فيه، والله تعالى أعلم بالصواب.

النموذج التطبيقي:

حديث الترمذي في «سننه» قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَهُوَ أَخُو سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ، أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا، كَانَ فَكَاكَهُ مِنَ النَّارِ، يُجْزِي كُلُّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ، أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ، كَانَتَا فَكَاكَهُ مِنَ النَّارِ، يُجْزِي كُلُّ عُضْوٍ مِنْهُمَا عُضْوًا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ، أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً، كَانَتْ فَكَاكَهَا مِنَ النَّارِ، يُجْزِي كُلُّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنْهَا». وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ».

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: النُّذُورِ وَالأَيْمَانِ، بَاب: مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ أَعْتَقَ (١١٧/٤)، برقم: (١٥٤٧)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، به بلفظه، وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ».

دراسة إسناد الترمذي في «سننه»:

١. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى: هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الصَّنْعَانِيّ القيسيُّ، أَبُو عبد الله البَصْرِيُّ. قال أبو زرعة وأبو حاتم: ثقة[١]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٢]، وقال ابن حجر: ثقة[٣]، مَاتَ سنة ٢٤٥هـ، بِالْبَصْرَةِ[٤].

٢. عِمْرَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: صاحب الترجمة، وهو صدوق له أوهام جمعًا بين الأقوال فيه.

٣. حُصَيْنٌ: هو حُصَيْن – بضم المهملة، وفتح ما بعدها مصغر – بن عبد الرحمن السلمي، أبو الهذيل الكوفي، ابن عم منصور بن المعتمر. قال أحمد: ثقة مأمون من كبار أصحاب الحديث[٥]، وقال ابن معين، وأبو زرعة: ثقة[٦]، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث[٧]، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة في الحديث، وفي آخر عمره ساء حفظه[٨]، وقال الذهبي: ثقة حجة[٩]، وقال ابن حجر: ثقة تغير حفظه في الآخر[١٠]، أخرج حديثه الستة، مات سنة ١٣٦هـ،

---

[١] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧٠/١٦/٨).
[٢] يُنْظَر: «الثقات»: (١٥٤٢٨/١٠٤/٩).
[٣] يُنْظَر: «التقريب»: (صـ: ٤٩١/برقم: ٦٠٦٠).
[٤] ويُنْظَر في ترجمته أيضًا: «الكاشف»: (٤٩٨٤/١٩١/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٤٨١/٢٨٩/٩).
[٥] يُنْظَر: «العلل، ومعرفة الرجال»: (٣٠١/٢٣٥/١).
[٦] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٨٣٧/١٩٣/٣).
[٧] يُنْظَر: «معرفة الثقات»، للعجلي: (٣١٧/٣٠٥/١).
[٨] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٨٣٧/١٩٣/٣).
[٩] يُنْظَر: «الكاشف»: (١١٢٤/٣٣٨/١).
[١٠] يُنْظَر: «التقريب»: (صـ: ١٧٠/برقم: ١٣٦٩).

وله ٩٣ سنة[١].

٤. سَالِمُ بْنُ أَبِي الجَعْدِ: واسم أبي الجعد: رافع الأشجعي مولاهم الكوفي[٢]، قال ابن معين[٣]، والعجلي[٤]، وأبو زرعة[٥]، والنسائي[٦]: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[٧]، وقال إبراهيم الحربي: مجمع على ثقته[٨]، وقال الذهبي: من ثقات التابعين لكنه يُدلِّس ويرسل[٩]، وقال في موضع آخر: ثقة[١٠]. وقال ابن حجر: ثقة وكان يُرْسِلُ كثيرًا[١١]، تُوفِيَ سنة ٩٧هـ، وقيل: بعدها، وله من العمر ١١٥ سنة.

٥. أَبو أُمَامَةَ: هو الصحابي الجليل صُدَيُّ بْنُ عَجْلَانَ بن وهب. ويقال: بن عمرو، أبو أمامة الْبَاهِلِيُّ[١٢]، سكن الشام، له ٢٥٠ حديثًا، روى له البخاري خمسة أحاديث، ومسلم ثلاثة، توفي بالشام سنة ٨٦ هـ[١٣].

---

(١) ويُنْظَر في ترجمته أيضًا: «تهذيب التهذيب»: (٦٥٩/٣٨١/٢).
(٢) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٧٩٩/٣٧٣/٣).
(٣) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧٨٥/١٨١/٤).
(٤) يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (٥٣٨/٣٨٢/١).
(٥) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧٨٥/١٨١/٤).
(٦) يُنْظَر: «المصدر السابق»: (١٨١/٤).
(٧) يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٢٩١/٦).
(٨) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٧٩٩/٣٧٣/٣).
(٩) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣٠٤٥/١٠٩/٢).
(١٠) يُنْظَر: «الكاشف»: (١٧٦٧/٤٢٢/١).
(١١) يُنْظَر: «التقريب»: (صـ: ٢٢٦/برقم: ٢١٧٠).
(١٢) الْبَاهِلِيُّ: بِفَتْح الْبَاء المنقوطة بِوَاحِدَة، وَكسر الْهَاء وَاللَّام، هَذِه النِّسْبَة إِلَى وَهو باهلة بن أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان بن مُضر. ينظر: «الأنساب»: (٧٠/٢)، «اللباب»: (١١٦/١).
(١٣) يُنْظَر: «الاستيعاب»: (٧٣٦/٢/برقم: ١٢٣٧)، و«الإصابة»:
==

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

حسن؛ لحال عِمْرَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، حيث إنه صدوق له أوهام، ولم أقف على من عَدَّ حديثه هذا من أوهامه، وقد أدرك سالم بن أبي الجعد أبا أمامة كما قال أبو حاتم: «سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ أَدْرَكَ أَبَا أُمَامَةَ[1].

ولكن **متنه** يرتقي إلى **الصحيح لغيره** بشاهده الصحيح الذي أخرجه البخاري في «صحيحه»، كِتَاب: العِتْقِ، بَاب: فِي العِتْقِ وَفَضْلِهِ (٣/١٤٤)، برقم: (٢٥١٧)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي وَاقِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ - صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ - قَالَ: قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا، اسْتَنْقَذَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ».

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَاب: الْعِتْقِ، بَاب: فَضْلِ الْعِتْقِ (٢/١١٤٨)، برقم: (١٥٠٩)، قال: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيُّ، حَدَّثَنَا وَاقِدٌ به بلفظه.

==

(٧/١٦/٩٥٤٦)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣/٣٥٩/٥٢).

[1] يُنْظَر: «المراسيل» لابن أبي حاتم: (صـ: ٨٠/برقم: ٢٩٠)»: و«جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: (صـ: ١٧٩/برقم: ٢١٨).

الترجمة الخامسة:

قَيْسُ بنُ الرَّبِيعِ الْأَسْدِيُّ: النَّاسُ يُضَعِّفُونَهُ، وَكَانَ شُعْبَة يرْوى عَنهُ، وَكَانَ مَعْرُوفًا بِالْحَدِيثِ صَدُوقًا، وَيُقَالُ: إِنَّ ابْنَهُ أَفْسَدَ عَلَيْهِ كُتُبَهُ بِأَخْرَةٍ، فَتَرَكَ النَّاسُ حَدِيثَهُ(١).

أقوال النقاد فيه:

هو قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي. روى عن أبي إسحاق السبيعي، وعثمان بن عبد الله، وغيرهما. وروى عنه سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك، وآخرون(٢). قال عَفَّانُ: قيس ثقة يوثقه الثوريُّ، وشعبةُ(٣). وقال أبو الوليد: كان قيسٌ ثقةً حسنَ الحديث(٤). قال عمرو بن علي: قلت لأبي الوليد: ما رأيت أحدًا أحسن رأيًا في قيس منك، قال: إنه والله كان ممن يخاف الله عزوجل(٥). وقال ابن عيينة: ما رأيت بالكوفة أجود حديثًا منه(٦). وقال أحمد بن صالح: لم يسمع قيس من إسماعيل بن كثير شيئًا، وإنما أهلكه ابنٌ له قَلَبَ عليه أشياء من حديثه(٧). وقال ابن نُمَيْرٍ: كان له ابن هو آفته، نظر أصحاب الحديث في كتبه فأنكروا حديثه،

---

(١) ينظر: «معرفة الثقات»: (١٥٣٠/٢٢٠/٢).
(٢) يُنْظَر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٤٩٠٣/٢٥/٢٤).
(٣) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٦٩٨/٣٩١/٨).
(٤) يُنْظَر: «المصدر السابق»: (٣٩٢/٨).
(٥) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٩٧/٧).
(٦) يُنْظَر: «المصدر السابق»: (٩٧/٧).
(٧) يُنْظَر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (١٨٣/٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٩٥/٨).

وظنوا أن ابنه قد غَيَّرَها[١]. وقال أبو داود الطيالسي: إنما أُتِيَ قيس من قِبَلِ ابنه؛ كان ابنه يأخذ حديث الناس فيدخلها في فُرَجِ كتاب قيس، ولا يعرف الشيخ ذلك[٢]. وقال حرب بن إسماعيل الكرماني: قلت لأحمد بن حنبل: قيس بن الربيع أي شئ ضعفه؟ قال: روى أحاديث منكرة[٣]. وسئل أحمد أيضًا: لم ترك الناس حديثه؟ فقال: كان يتشيع ويخطيء في الحديث[٤]. وقال ابن معين: ليس بشيء[٥]. وقال مرة أخرى: هو ضعيف الحديث، لا يساوي شيئًا[٦]. وقال الجوزجاني: ساقط[٧]. وقال أبو زرعة: فيه لين[٨]. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وليس بقوي يُكْتَبُ حديثه، ولا يُحْتَجّ به[٩]. وَقَالَ عُثْمَان بن أبي شيبَة: قيس بن الرّبيع كَانَ صَدُوقًا، وَلَكِن اضْطربَ عَلَيْهِ بعض حَدِيثه[١٠]. وقال يعقوب بن أبي شيبة: صدوق وكتابه صالح، وهو رديء الحفظ جدًّا مضطربه، كثير الخطأ، ضعيف في روايته[١١]. وقال النسائي: ليس بثقة[١٢].

---

(١) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٣٩٤/٨).
(٢) يُنْظَر: «الضعفاء الصغير للبخاري»: (صـ: ١١٥/برقم: ٣١٦).
(٣) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٩٨/٧).
(٤) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٣٩٣/٨).
(٥) يُنْظَر: «تاريخ ابن معين - رواية الدارمي»: (صـ: ١٩٢/ برقم: ٧٠٧)، «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (١٣٢٧/٢٧٧/٣).
(٦) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٩٨/٧).
(٧) يُنْظَر: «أحوال الرجال»: (ص: ٩٦/ برقم: ٧٣).
(٨) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٩٨/٧).
(٩) يُنْظَر: «المصدر السابق»: (٩٦/٧).
(١٠) يُنْظَر: «تاريخ أسماء الثقات»: (صـ: ١٩١/ برقم: ١١٥٦).
(١١) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٣٩٤/٨).
(١٢) يُنْظَر: «المصدر السابق»: (٣٩٤/٨).

وقال في موضع آخر: متروك الحديث[1]. وقال ابن عدي: وعامة رواياته مستقيمة، وقال: إنه لا بأس به[2]. وقال ابن حبان: قد سبرت أَخْبَار قيس بن الرّبيع من رِوَايَة القدماء والمتأخرين، وتتبعتها فرأيته صَدُوقًا مَأْمُونًا، حَيْثُ كَانَ شَابًّا فَلَمَّا كبر سَاءَ حفظه، وامتحن بِابْن سوء، فَكَانَ يدْخل عَلَيْهِ الحَدِيث فيجيب فِيهِ ثِقَة مِنْهُ بِابْنِهِ، فَلَمَّا غلب الْمَنَاكِير على صَحِيح حَدِيثه، وَلم يتَمَيَّز اسْتحق مجانبته عِنْد الِاحْتِجَاج، فَكل من مدحه من أَئِمَّتنَا، وحث عَلَيْهِ كَانَ ذَلِك مِنْهُم لما نظرُوا إِلَى الْأَشْيَاء المستقيمة الَّتِي حدث بهَا عَن سَمَاعه، وكل من وَهَّاهُ مِنْهُم فَكَانَ ذَلِك لما علمُوا مِمَّا فِي حَدِيثه من الْمَنَاكِير الَّتِي أَدخل عَلَيْهِ ابْنه وَغَيره[3]. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ضعيفًا فيه، وكان يقال له الجوال؛ لكثرة سماعه وعلمه[4]. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس حديثه بالقائم[5]. وقال الدارقطني: ضعيف الحديث[6]. وقال ابن شاهين: وَهَذَا الْخلاف فِي قيس ابن الرّبيع يُوجب التَّوَقُّف فِيهِ، وَقيس بن الرّبيع حسن الحَدِيث، وَصَحِيحه، وَهُوَ عِنْدِي فِي عداد الثِّقَات، وَقد حَدَّثَ عَنهُ من هُوَ أجل مِنْهُ وأنبل، وَهَذَا لَا يكون من ضعفه؛ لِأَنَّهُ إِذا اجْتمع على الرجل

---

(1) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون للنسائي»: (صـ: ٨٨/ برقم: ٤٩٩).
(2) يُنْظَر: «الكامل»: (١٥٨٦/٣٩/٦).
(3) يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (٢١٨/٢، ١١٩).
(4) يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٣٧٧/٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٩٥/٨).
(5) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٣٩٥/٨).
(6) يُنْظَر: «علل الدارقطني»: (٢٠/٤).

الثَّوْريّ، وَشعْبَة فِي الْكِتَابَة عَنهُ فَهُوَ غَايَة من الغايات، وَلَا سِيمَا ثَنَاء أبي حُصَيْن عَلَيْهِ، وَقد حَدَّثَ عَنهُ الثوري، وشعبة، وابن جريج، وأبان بن تغلب، وجابر الجعفي، وَحَدِيثه عِنْدِي صَحِيح جَائِز إِن شَاءَ الله[1]. وقال الذهبي: أحد علماء الحديث مع ضعفه[2]. وقال أيضًا: صَدُوق سيء الحفظ[3]. وقال أيضًا: أَحَدُ الأَعْلامِ، عَلَى لِينٍ فِي رِوَايَتِهِ[4]. وقال أيضًا: الإِمَامُ، الحَافِظُ، المُكْثِرُ، أَحَدُ أَوْعِيَةِ العِلْمِ عَلَى ضَعفٍ فِيْهِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِه[5]. وقال أيضًا: أحد أوعية العلم، صدوق في نفسه، سيئ الحفظ[6]. وقال ابن حجر: صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به[7]، تُوفِيَ سنة سبع وستين ومئة[8].

المناقشة والترجيح:

من خلال مراجعة أقوال النقاد في قَيْسِ بنِ الرَّبِيعِ الْأَسْدِيِّ يظهر لي – والله أعلم – أنه من الرواة الحفاظ المكثرين في الرواية، وثقه بعض النقاد، ووصفه بعضهم بأنه صدوق، وضعفه آخرون، ولعل أعدل الأقوال فيه – كما

---

(1) يُنْظَر: «ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه»: (صـ: ٨٢).
(2) يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»: (٢١١/١٦٦/١).
(3) يُنْظَر: «المغني في الضعفاء»: (٥٢٦/٢/برقم: ٥٠٦٢).
(4) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٢٩/٤٨٢/٤).
(5) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٧/٤١/٨).
(6) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/ ٦٩١١/٣٩٣).
(7) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٥٧ برقم: ٥٥٧٣).
(8) ويُنْظَر في ترجمته أيضًا: «العبر»: (١٩٥/١)، «الكواكب النيرات»: (صـ: ٤٩٢/برقم: ٣٣).

يظهر لي – أنه أحد أوعية العلم، صدوق في نفسه، والذي عابوه عليه هو خفة ضبطه بعد تغيره، وإدخال ابنه على أحاديث كتابه ما ليس منها، وعليه فما تفرد به فهو ضعيف، وما توبع عليه من الثقات الأثبات فهو صحيح محتج به، والله أعلم.

ويلتقي وصف العجلي له بأنه صدوق مع وصف أبي حاتم الرازي، وعُثْمَان بن أبي شيبَة، ويعقوب بن أبي شيبة، وابن حبان، الذي قال: قد سبرت أَخْبَار قيس بن الرّبيع من رِوَايَة القدماء والمتأخرين، وتتبعتها فرأيته صَدُوقًا مَأْمُونًا، حَيْثُ كَانَ شَابًّا فَلَمَّا كبر سَاءَ حفظه، وامتحن بِابْن سوء، فَكَانَ يدْخل عَلَيْهِ الحَدِيث فيجيب فِيهِ ثِقَة مِنْهُ بِابْنِهِ، فَلَمَّا غلب الْمَنَاكِير على صَحِيح حَدِيثه، وَلم يتَمَيَّز اسْتحق مجانبته عِنْد الِاحْتِجَاج، فَكل من مدحه من أَئِمَّتنَا، وحث عَلَيْهِ كَانَ ذَلِك مِنْهُم لما نظرُوا إِلَى الْأَشْيَاء المستقيمة الَّتِي حدث بهَا عَن سَمَاعه، وكل من وَهَّاهُ مِنْهُم فَكَانَ ذَلِك لما علمُوا مِمَّا فِي حَدِيثه من الْمَنَاكِير الَّتِي أَدخل عَلَيْهِ ابْنه وَغَيره، وكذا الذهبي، وابن حجر – رحمهم الله.

وعليه فمدلول لفظة: «صدوق» هنا عند الإمام العجلي – رحمه الله – تعني وصفه بالعدالة، دون الضبط؛ فضعفه ليس من قبل عدالته، وإنما أتى من سوء حفظه، وقلة ضبطه، وهذا واضح جدًّا من كلام النقاد، وأصرح مَنْ عَبَّرَ عن هذا بأكثر من صياغة هو العلامة الحافظ الإمام الذهبي – رحمه الله.

النموذج التطبيقي:

حديث الترمذي في «سننه» قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ

بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الكَرِيمِ الجُرْجَانِيُّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ المَعْنَى وَاحِدٌ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ يَعْنِي الرُّمَّانِيَّ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَرَأْتُ فِي التَّوْرَاةِ أَنَّ بَرَكَةَ الطَّعَامِ الوُضُوءُ بَعْدَهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ للنَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَرَأْتُ فِي التَّوْرَاةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَرَكَةُ الطَّعَامِ الوُضُوءُ قَبْلَهُ، وَالوُضُوءُ بَعْدَهُ»[1].

وقال الترمذي: «لَا نَعْرِفُ هَذَا الحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ، وَقَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ يُضَعَّفُ فِي الحَدِيثِ».

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: الْأَطْعِمَةِ، بَاب: مَا جَاءَ فِي الوُضُوءِ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ (٤/٢٨١)، برقم: (١٨٤٦)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الكَرِيمِ الجُرْجَانِيُّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ به بلفظه، وقال الترمذي: «لَا نَعْرِفُ هَذَا الحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ، وَقَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ يُضَعَّفُ فِي الحَدِيثِ».

وأخرجه الطيالسي في «مسنده»، (٢/٤٦)، برقم: (٦٩٠)، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ به بمثله.

---

[1] المراد بالوضوء هنا: الوضوء اللغوي، وهو غسل اليدين، والمراد بالبركة: حصول الزيادة فيه أو نفع البدن به. يُنظَر: «قوت المغتذي على جامع الترمذي»: (١/٤٥٧).

وأخرجه أحمد في «مسنده»، (٣٩/١٣٥/٢٣٧٣٢)، قال: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، به بمثله.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده»، بَاب: حَدِيثُ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ﷺ (١/٣٠٧)، برقم: (٤٦١)، قال: نا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ، به بمثله.

وأخرجه أبو داود في «سننه»، كِتَاب: الْأَطْعِمَةِ، بَاب: فِي غَسْلِ الْيَدِ قَبْلَ الطَّعَامِ (٣/٣٤٥)، برقم: (٣٧٦١)، قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا قَيْسٌ، به بمثله. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَهُوَ ضَعِيفٌ».

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في «الآداب»، بَابُ: مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْيَدِ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ (صـ: ١٦٣/برقم: ٣٩٢)، البيهقي في «الشعب»: باب: فِي طِيبِ الْمَطْعَمِ وَالْمَلْبَسِ وَاجْتِنَابِ الْحَرَامِ وَاتِّقَاءِ الشُّبُهَاتِ (٨/٥)، برقم: (٥٤٢١)، وقَالَ البيهقي: قال أَبُو دَاوُدَ: «وَلَيْسَ هَذَا بِالْقَوِيِّ».

وأخرجه البزار في «مسنده»: (٦/٤٨٦)، برقم: (٢٥١٩)، قال: أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ، أَخْبَرَنَا قَيْسٌ، به بمثله.

وأخرجه البزار أيضًا في «مسنده»: (٦/٤٨٦)، برقم: (٢٥٢٠)، قال: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ ضُرَيْسٍ، عَنْ قَيْسٍ، به بمثله.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَاب: معرفة الصحابة، باب: ذِكْرُ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ﷺ (٣/٦٩٩)، برقم: (٦٥٤٦)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ

قَانِعٍ الْحَافِظُ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْمُؤَدِّبُ، ثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْعَطَّارُ، ثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، به بمثله.

وأخرجه الحاكم أيضًا في «المستدرك»، كِتَاب: الْأَطْعِمَةِ، (١١٩/٤)، برقم: (٧٠٨٢)، قال: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، ثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، به بمثله.

وقال الحاكم: «تَفَرَّدَ بِهِ قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ وَانْفِرَادُهُ عَلَى عُلُوِّ مَحِلِّهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُمْكِنَ تَرْكُهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ».

دراسة إسناد الترمذي في «سننه»:

١. يَحْيَى بْنُ مُوسَى: هو يحيى بْنُ مُوسَى بن عبد ربه الحُدَّاني، أبوزكرياء الْبَلْخِيُّ السَّخْتِيَاني المعروف بـ «خَت»، ثقة، تقدم في الترجمة الأولى.

٢ـ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: هو عبدُ الله بْنُ نُمَيْرٍ الهَمْدَانِيُّ[١] الخَارِفِيُّ[٢]، أبو هشام الكوفي[٣]. قال ابن معين: ثقة[٤]، وقال أبو حاتم: كان مستقيم الأمر[٥]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٦]، وقال العجلي: ثقة صالح الحديث، صاحب

---

[١] الهَمْدَانيُّ: بالفتح والسكون ومهملة إلى همدان شعب عظيم من قحطان، وبفتح الميم ومعجمة إلى همذان مدينة بالجبال، «اللباب في تهذيب الأنساب»: (٣٩١/٣)، و«لب اللباب في تحرير الأنساب»: (صـ: ٢٧٩).

[٢] بِفَتْح الْخَاء وَكسر الرَّاء بعد الْألف وَفِي آخرهَا فَاء - هَذِه النِّسْبَة إِلَى خارف بن عبد الله بن كثير بن مَالك بن جشم بطن من هَمدَان، «اللباب»: (٤١٠/١).

[٣] ينظر: «تهذيب الكمال»: (٣٦١٨/٢٢٥/١٦).

[٤] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٨٦٩/١٨٦/٥).

[٥] ينظر: «المصدر السابق»: (١٨٦/٥).

[٦] ينظر: «الثقات»: (٩٠١٤/٦٠/٧).

سنة[1]، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث صدوقًا[2]، وقال الذهبي: حجة[3]، وقال ابن حجر: ثقة صاحب حديث، من أهل السنة[4]، **وخلاصة حاله** أنه ثقة حجة، تُوفِيَ سنة ١٩٩هـ، وله ٨٤ سنة[5].

٣. قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ: صاحب الترجمة، صدوق في نفسه، سيئ الحفظ، والذي عابوه عليه هو خفة ضبطه بعد تغيره، وإدخال ابنه على أحاديث كتابه ما ليس منها، فيحترز من تفرداته، ويُقبَل من رواياته ما تُوبع عليه.

٤. أَبو هَاشِمٍ الرُّمَّانِيُّ: هو يَحْيَى بْنُ دِينَارٍ، أبو هاشم الرُّمَّاني - بضم الراء وتشديد الميم - الواسطي، اسمه: يحيى بن دينار، وقيل: ابن الأسود، وقيل: ابن نافع. قال أحمد[6]، وابن معين[7]، وأبو زرعة[8]، والنسائي[9]، وابن سعد[10]، والعجلي[11]، وابن حجر[12]: ثقة، روى له الجماعة[13].

---

(١) ينظر: «معرفة الثقات»، للعجلي: (٩٨٦/٦٤/٢).
(٢) ينظر: «الطبقات الكبرى»: (٣٩٤/٦).
(٣) ينظر: «الكاشف»: (٣٠٢٤/٦٠٤/١).
(٤) ينظر: «التقريب»: (صـ: ٣٢٧/برقم: ٣٦٦٨).
(٥) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (١١٠/٥٢/٦).
(٦) يُنظر: «الجرح والتعديل»: (٥٩٥/١٤٠/٩).
(٧) يُنظر: «الجرح والتعديل»: (٥٩٥/١٤٠/٩).
(٨) يُنظر: «الجرح والتعديل»: (٥٩٥/١٤٠/٩).
(٩) يُنظر: «تهذيب الكمال»: (٧٦٨٠/٣٦٢/٣٤).
(١٠) يُنظر: «الطبقات الكبرى»: (٣١٠/٧).
(١١) يُنظر: «ثقات العجلي»: (٢٢٧٥/٤٣٢/٢).
(١٢) يُنظر: «التقريب»: (صـ: ٦٨٠/برقم: ٨٤٢٥).
(١٣) ويُنظر في ترجمته أيضًا: «ثقات ابن حبان»: (١١٦٣٤/٥٩٦/٧)، «تهذيب التهذيب»: (١٢٠٨/٢٦١/١٢).

٥. زَاذَانُ: أبو عبد الله الكندي مولاهم الكوفي: ويقال: أبو عمر الكوفي الضرير، قال ابن سعد[١]، والعجلي[٢]، والذهبي[٣]: ثقة. وقال ابن حجر: صدوق يُرْسِلُ، وفيه تشيع[٤]، توفي سنة اثنتين وثمانين، روى له مسلم، وأصحاب السنن الأربعة[٥].

٦. سَلْمَانُ: هو الصحابي الجليل أبو عبد الله الفارسي، ويقال له: سلمان بن الإسلام، وسلمان الخير، صحابي جليل، أول مشاهده الخندق، وشهد بقية المشاهد، وفتوح العراق، وولى المدائن، سمع من النبي ﷺ، وعنه: أنس، وابن عباس، وزاذان، ويقال: بلغ ثلاث مئة سنة، له ستون حديثًا اتفقا على ثلاثة، وانفرد البخارى بواحد، ومسلم بثلاثة، توفي سنة أربع وثلاثين. روى له الجماعة[٦].

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

ضعيف؛ لحال قيس بن الربيع الأسدي، الكوفي صدوق في نفسه، سيئ الحفظ، يُضَعَّف فيما تفرد به، ويُقبَل من رواياته ما تُوبع عليه، ولم أقف على متابعة له لهذا الحديث، وقد ضَعَّف الترمذي، وأبو داود روايته لهذا الحديث، وحكم الحاكم أنه تفرد برواية هذا الحديث، كما تقدم في التخريج.

ولكن قال الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب»، كتاب: الصلاة، باب:

---

[١] يُنظر: «الطبقات الكبرى»: (١٧٩/٦).
[٢] يُنظر: «ثقات العجلي»: (٤٨٨/٣٦٦/١).
[٣] ينظر: «الكاشف»: (١٦٠٤/٤٠٠/١).
[٤] يُنظر: «التقريب»: (صـ: ٢١٣/برقم: ١٩٧٦).
[٥] ويُنظر في ترجمته أيضًا: «تهذيب الكمال»: (١٩٤٥/٢٦٣/٩)، «تهذيب التهذيب»: (٥٦٥/٢٦١/٣).
[٦] يُنظر ترجمته في: «الاستيعاب»: (١٠١٤/٦٣٤/٢)، «الإصابة»: (٣٣٥٩/١٤١/٣)، «الخلاصة»: (صـ: ١٤٧).

التَّرْغِيب فِي غسل الْيَد قبل الطَّعَام - إِن صَحَّ الْخَبَر - وَبعده، والترهيب أَن ينَام وَفِي يَده ريح الطَّعَام لَا يغسلهَا: (١٠٩/٣): «قيس بن الرّبيع صَدُوق، وَفِيه كَلَام لسوء حفظه، لَا يخرج الْإِسْنَاد عَن حد الْحسن».

وجاء في «فيض القدير»: (٣٧٦/٦/٩٦٨٢) حديث: «الوضوء قبل الطعام حسنة، وبعد الطعام حسنتان»، وعزاه للحاكم في «تاريخ نيسابور»، من رواية الحكم بن عبد الله الأبلي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة، ثم قال: قال الزين العراقي في «شرح الترمذي»: «والحكم هذا متروك متهم بالكذب»، وعليه فلا يصلح للاعتضاد، ولا التقوية.

الترجمة السادسة:

مُحَمَّدُ بنُ عُيَيْنَةَ: كُوفِيٌّ صَدُوقٌ، وَكَانَ لَهُ فِقْهٌ[1].

أقوال النقاد فيه:

هو مُحَمَّدُ بنُ عُيَيْنَةَ الهلالي أخو سفيان بن عيينة وأخويه، روى عن أبي حازم، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وشعبة، وعدة. وروى عنه يحيى بن سعيد القطان، والحسن بن الربيع، ويعقوب بن أبي العلوي، وغيرهم[2]. قال أبو حاتم: لا يحتج به، يأتي بالمناكير[3]. وقال الخليلي: مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَعِمْرَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ مَحَلُّهُمْ فِي الْعِلْمِ عَلَى قَدْرٍ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِمْ[4]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كَانَ من الْعُبَّادِ[5]. وقال الذهبي: مَحَلُّهُ الصِّدْقُ[6]. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[7]. وقال الشوكاني: فيه مقال[8].

المناقشة والترجيح:

من خلال مراجعة أقوال النقاد في مُحَمَّدِ بنِ عُيَيْنَةَ الهلالي يظهر لي – والله

---

(1) ينظر: «معرفة الثقات»: (١٦٣٢/٢٤٩/٢).
(2) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٦٤٤/٣٩٥/٩).
(3) ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٩٢/٤٢/٨).
(4) ينظر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٣٨٠/١، ٣٨١).
(5) ينظر: «الثقات»، لابن حبان: (١٠٦٨٥/٤١٦/٧).
(6) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (١٩٨/١١).
(7) ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥٠١/برقم: ٦٢١٣).
(8) ينظر: «الفوائد المجموعة»: (صـ: ٣٤)، ويُنْظَر في ترجمته أيضًا: «التاريخ الكبير»: (٦٣٧/٢٠٤/١)، «غنية الملتمس إيضاح الملتبس»: (صـ: ٣٥٦/ برقم: ٥٠١)، «ميزان الاعتدال»: (٨٠٤١/٦٨٠/٣)، «تاريخ الإسلام»: (١٩٨/١١)، «المغني في الضعفاء»: (٥٨٩١/٦٢٣/٢)، «لسان الميزان»: (١١١٢/٣٣٧/٥).

أعلم – أنه صدوق له أوهام، ويلتقي كلام العجلي مع الذهبي، وابن حجر، وعليه فمدلول لفظة: «صدوق» هنا عند الإمام العجلي – رحمه الله – تعني معناها المعروف المعتاد، وهو خفة ضبط هذا الراوي، وكونه نازلًا عن رتبة الثقة، لكنه لا ينحدر إلى درجة الضعف، والله تعالى أعلم بالصواب.

النموذج التطبيقي:

حديث الطبراني في «المعجم الصغير»: (١/٣٦٢/٦٠٥)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ أَبِي عَبَّادٍ الْقَلْزُمِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحَاسِنُهُمْ أَخْلَاقًا، الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ، وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَأْلَفُ وَلَا يُؤْلَفُ».

وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُيَيْنَةَ أَخِي سُفْيَانَ إِلَّا يَعْقُوبُ».

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني أيضًا في «المعجم الأوسط»: (٤/٣٥٦/٤٤٢٢)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ، نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، به بمثله.

وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُيَيْنَةَ إِلَّا يَعْقُوبُ بْنُ أَبِي عَبَّادٍ».

وعن الطبراني أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان»: (٢/٦٧).

وأخرجه الخطيب في «تلخيص المتشابه»: (١/٣٨١)، من طريق ابن عدي، عن ابن أبي داود به بمثله.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»، باب: في حسن الخُلُق (١٠/٣٥٦/٧٦١٦)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِاللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْبَيْهَقِيُّ، نا أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْخُسْرَوْجِرْدِيُّ، نا دَاوُدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، نا حُمَيْدُ بْنُ زَنْجَوَيْهِ، نا يَعْقُوبُ بْنُ أَبِي عَبَّادٍ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، به بمثله. وقال البيهقي: «تَفَرَّدَ بِهِ يَعْقُوبُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ».

دراسة إسناد الطبراني في «المعجم الصغير»:

١. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ: هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، أبو بكر ابن الإمام أبي داود. قال الدارقطني: ثقة إلا أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث، ولد سنة ٢٣٠هـ. وقال الخليلي: الحافظ الإمام ببغداد في وقته، عالم متفق عليه، إمام ابن إمام[١]. وقال ابن الجزري: ثقة كبير مأمون[٢]. وضعفه أبوه أبو داود؛ لأجل طلبه القضاء[٣]. وقال ابن حجر: الحافظ الثقة صاحب التصانيف[٤]، وقال ابن حجر أيضًا: وكان من كبار الحفاظ والأئمة الأعلام، حتى قال الخطيب: سمعت الحافظ أبا محمد الخلال

---

[١] يُنْظَر: «الإرشاد»: (٢/٦١٠/٣٣١).
[٢] يُنْظَر: «غاية النهاية في طبقات القراء»: (١/٤٢٠/١٧٧٩).
[٣] يُنْظَر: «الكامل»: (٤/٢٦٥/١١٠١).
[٤] يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٣/٢٩٦/١٢٣٨).

يقول: كان أبو بكر أحفظ من أبيه داود. وقال ابن حجر في نهاية ترجمته: وإنما ذكرته لأنزهه[١]. توفي ببغداد سنة ٣١٦هـ وله ٨٧ سنة[٢].

٢. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ بن أعين بن ليث، أبو القاسم المصري[٣]، قال أبو حاتم: صدوق[٤]. وقال النسائي: لا بأس به[٥]. وقال ابن يونس: كان فقيهًا والأغلب عليه الحديث والأخبار، وكان ثقة[٦]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٧]. وقال ابن حجر: ثقة[٨]، تُوفِيَ في المحرم سنة ٢٥٧هـ، وعمره نحو السبعين[٩].

٣. يَعْقُوبُ بْنُ أَبِي عَبَّادٍ الْقَلْزُمِيُّ[١٠]: هو يعقوب بن إسحاق بن أبي عباد المكي الْقَلْزُمِيُّ[١١]، قال أبو حاتم: محلة الصدق، لا بأس به[١٢]، وذكره ابن

---

(١) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (١٢٣٨/٢٩٦/٣).
(٢) ويُنْظَر أيضًا: «المقصد الأرشد»: (٥١٣/٣٧/٢)، «طبقات الحنابلة»: (٥١/٢)، «طبقات المحدثين بأصبهان»: (٤٧٢/٣).
(٣) يُنْظَر: «تهذيب الكمال»: (٣٨٦٨/٢١٣/١٧).
(٤) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٢١٣/٢٥٧/٥).
(٥) يُنْظَر: «مشيخة النسائي»: (صـ: ٧٠/برقم: ١٥٩).
(٦) يُنْظَر: «تاريخ ابن يونس المصري»: (٨٢٥/٣٠٧/١).
(٧) يُنْظَر: «الثقات»: (٣٩٦٤/٨٤/٥).
(٨) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٣٤٤/برقم: ٣٩١٥).
(٩) يُنْظَر أيضًا: «تهذيب الكمال»: (٣٨٦٨/٢١٣/١٧)، «تهذيب التهذيب»: (٤٢٦/١٨٨/٦).
(١٠) الْقَلْزُمِيُّ: بِفَتْح الْقَاف، وَسُكُون اللَّام، وَضم الزَّاي، وَفِي آخرهَا مِيم هَذِه النِّسْبَة إِلَى القلزم، وَهِي مَدِينَة على سَاحل الْبَحْر، وينسب بَحر القلزم إِلَيْهَا بَين مصر وَمَكَّة، وَهِي من بِلَاد مصر، «اللباب في تهذيب الأنساب»: (٥١/٣)، و«لب اللباب»: (صـ: ٢١١).
(١١) يُنْظَر: «الثقات»: (١٦٤٦٣/٢٨٥/٩).
(١٢) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٨٤٨/٢٠٣/٩).

حبان في «الثقات»[١]، وقال ابن يونس: بصري كان قد أقام بمكة، وقدم إلى مصر، وكان بالقلزم وحَدَّثَ، وكان ثقة[٢]، تُوفِيَ سنة ٢٢٠هـ[٣]، **وخلاصة حاله** أنه ثقة.

٤ـ مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْنَةَ: هو محمد بن عيينة الهلالي، أخو سفيان بن عيينة، صاحب الترجمة، وخلاصة حاله أنه صدوق له أوهام.

٥. مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ: هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، أبو عبد الله. ويقال: أبو الحسن المدني[٤]. قال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ[٥]. وقال النسائي: ليس به بأس[٦]. وقال أيضًا: ثقة[٧]. وقال ابن عدي: له حديث صالح، وقد حدث عنه جماعة من الثقات، كل واحد ينفرد عنه بنسخة، ويغرب بعضهم على بعض، وروى عنه مالك في «الموطأ»، وأرجو أنه لا بأس به[٨]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطيء[٩]. وقال ابن معين: ثقة[١٠]. وقال يعقوب بن شيبة: هو وسط،

---

[١] يُنْظَر: «الثقات»: (١٦٤٦٣/٢٨٥/٩).
[٢] يُنْظَر: «مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار»، للعيني: (٢٧٢٢/٢٥٣/٣).
[٣] ويُنْظَر أيضًا: «التاريخ الكبير»: (٣٤٨٤/٤٠١/٨)، و«تاريخ الإسلام»: (٤٦٩/٤٨٤/٥).
[٤] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٦١٩/٣٣٣/٩).
[٥] ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٣٨/٣٠/٨).
[٦] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٦١٩/٣٣٣/٩).
[٧] ينظر: «المصدر السابق»: (٣٣٣/٩).
[٨] ينظر: «الكامل»: (١٦٩٣/٢٢٤/٦).
[٩] ينظر: «الثقات»: (١٠٥١٨/٣٧٧/٧).
[١٠] ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز»: (١٠٧/١).

وإلى الضعف ماهو[١]. وقال ابن المبارك: لم يكن به بأس[٢]. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يستضعف. وقال الذهبي: مشهور حسن الحديث[٣]. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[٤]. **والراجح من حاله** أنه صدوق له أوهام، روى له البخاري مقرونًا ومسلم متابعة، قال الذهبي: مشهور حسن الحديث، تُوفِيَ سنة ١٤٥هـ على الصحيح[٥].

٦. أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني. قيل: اسمه عبد الله. وقيل: إسماعيل. وقيل: اسمه وكنيته واحد[٦]. قال ابن سعد: كان ثقة فقيهًا كثير الحديث[٧]. وقال أبو زرعة: مديني ثقة إمام[٨]. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان من سادات قريش[٩]. وقال العجلي: مدني تابعي ثقة[١٠]. وقال ابن حجر: ثقة مكثر[١١]. **وخلاصة حاله** أنه ثقة ثبت فقيه، توفى بالمدينة سنة ٩٤هـ، وهو ابن ٧٢ سنة.

---

[١] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٣٣٣/٩).
[٢] ينظر: «المصدر السابق»: (٣٣٣/٩).
[٣] ينظر: «المغني في الضعفاء»: (٥٨٧٦/٦٢١/٢).
[٤] ينظر: «التقريب»: (صـ: ٤٩٩/برقم: ٦١٨٨).
[٥] ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٣٨/٣٠/٨)، «الثقات»: (١٠٥١٨/٣٧٧/٧)، «الكاشف»: (٥٠٨٧/٢٠٧/٢)، «الكامل»: (١٦٩٣/٢٢٤/٦)، «تهذيب التهذيب»: (٦١٩/٣٣٣/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٩٩/برقم: ٦١٨٨).
[٦] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٨٤٧٦/١٠٣/١٢).
[٧] ينظر: «الطبقات الكبرى»: (١٥٥/٥).
[٨] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٩٤/٥).
[٩] ينظر: «الثقات»: (٥٣٥٥٩/١/٥).
[١٠] ينظر: «معرفة الثقات»: (٢١٦٣/٤٠٥/٢).
[١١] ينظر: «التقريب»: (صـ: ٦٤٥/برقم: ٨١٤٢).

وقيل: سنة ١٠٤هـ.

٧. أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: هو الصحابي الجليل سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الله بن ثعلبة الأنصاري، أبو سعيد الْخُدْرِيُّ، صحابي مشهور، من فقهاء الصحابة، استصغر يوم أُحُد، وشهد الخندق، وبيعة الرضوان، له ١١٧٠ حديثًا، اتفق على ٤٣ حديثًا، وانفرد البخاري بـ ٢٦ حديثًا، ومسلم بـ ٥٢ حديثًا، تُوفِيَ ﷺ سنة ٦٣هـ[1].

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

حسن؛ لأن فيه محمد بن عيينة الهلالي صدوق له أوهام، وكذا محمد بن عمرو بن علقمة صدوق حسن الحديث، يهم أحيانًا، ولم أقف - من خلال ما اطلعت عليه من مصادر - على مَنْ عدَّ هذا الحديث من أوهامها، ولكن متن الحديث يرتقي إلى **الصحيح لغيره**؛ بمجموع طرقه؛ فلصدر الحديث شاهد صحيح من حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه الترمذي في «سننه» كتاب: الإيمان، باب: ما جاء في استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه (٥/٩/٢٦١٢) عن أَحْمَدَ بنِ مَنِيعٍ الْبَغْدَادِيِّ، حدثنا إسماعيل بن عُلَيَّةَ، حدثنا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ، عن أبي قِلَابَةَ، عن عَائِشَةَ رضي الله عنها مرفوعًا بلفظ: «إِنَّ من أَكْمَلِ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا وَأَلْطَفُهُمْ بِأَهْلِهِ». وقال الترمذي: «هذا حديث صحيح، ولا نعرف لأبي قلابة سماعًا من عائشة»، ولكن ثبت سماع أبي قلابة من عائشة

[1] ينظر في ترجمته: «الاستيعاب»: (٣٣٢/٤)، «أسد الغابة»: (٣١٨/٦)، الإصابة»: (٦٣/١٢)، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال»: (صـ: ١٣٥).

في «صحيح مسلم»، وله شاهد حسن من حديث أبي هريرة ﷺ أخرجه الترمذي في «سننه»، كتاب: النكاح، باب: ما جاء في حق المرأة على زوجها (٣/٤٦٦/٢١٦٢) عن أبي كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعًا بلفظ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِنِسَائِهِمْ» وقال الترمذي: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وإسناده حسن؛ لحال محمد بن عمرو بن علقمة صدوق حسن الحديث، وله شواهد أخرى لا مجال لذكرها ففيما ذكرته غُنْيَةٌ وكفاية، والله – تعالى – أعلم.

الترجمة السابعة:

مُحَمَّدُ بنُ الْقَاسِمِ الْأَسْدِيُّ: كَانَ شَيخًا صَدُوقًا عُثْمَانِيًّا[1].

أقوال النقاد فيه:

هو مُحَمَّدُ بنُ الْقَاسِمِ الْأَسْدِيُّ، أبو إبراهيم الكوفي، شامي الأصل قيل: إن لقبه كاو[2]، روى عن الأوزاعيِّ، والثوريِّ، وشعبةَ، وغيرهم. وروى عنه أحمد بنُ يونس اليربوعيُّ، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعبد الأعلى بنُ واصل، وغيرهم. قال أحمد: يكذب، أَحَادِيثُه مَوْضُوعَة، لَيْسَ بِشَيْءٍ[3]. ونقل البخاري عن أحمد قوله: رمينا حديثه[4]. وقال النسائي: ليس بثقة، كَذَّبَهُ أحمد[5]. وقال أيضًا: مَتْرُوك الحَدِيث[6]. وقال ابن معين: ثقة، وقد كتبت عنه. وقال أيضًا: لم يكن من أَصْحَاب الحَدِيث، وَلم يكن لَهُ تيقظُ أَصْحَاب الحَدِيث[7]. وقال في موضع آخر: ليس بشيء[8]. وقال أبو زرعة: شيخ[9]. وقال أبو حاتم: ليس بقوي، ولا يعجبني حديثه[10]. وقال أبو داود: غير ثقة، ولا مأمون، أحاديثه موضوعة[11]. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع

---

(١) ينظر: «معرفة الثقات»: (٢/٢٥٠/١٦٣٦).
(٢) ينظر: «تهذيب الكمال»: (٢٦/٣٠١/٥٥٥٠).
(٣) ينظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله»: (٢/١٧٠).
(٤) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (١/٢١٤/٦٧٢).
(٥) ينظر: «تهذيب الكمال»: (٢٦/٣٠٣).
(٦) ينظر: «الضعفاء والمتروكون»، للنسائي: (ص: ٩٥/ برقم: ٥٤٥).
(٧) ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٤/٤٨/٣٠٨٢).
(٨) ينظر: «سؤالات ابن الجنيد»: (ص: ٤٠٠/ برقم: ٥٣٤).
(٩) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٨/٦٥/٢٩٥).
(١٠) ينظر: «المصدر السابق»: (٨/٦٥).
(١١) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٩/٤٠٧/٦٦٣).

عليه[١]. وقال البزار: حَدَّثَ بأحاديث لم يُتَابَعْ عليها[٢]. وقال الدارقطني: كذاب[٣]. وقال ابن حبان: يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به[٤]. وقال العقيلي: لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ، قال البخاري: يَعْرَف ويُنْكِر، تركه أحمد، وقال: يكذب، أَحَادِيثُهُ أَحَادِيثُ سُوءٍ مَوْضُوعَةٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ[٥]. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٦]. وقال البغوي: ضعيف الحديث[٧]. وقال الأزدي: متروك[٨].

وقال الدارقطني: يكذب[٩]. وقال في موضع آخر: متروك[١٠]. وقال الذهبي: ضعفوه[١١]. وقال ابن حجر: كذبوه[١٢]. تُوفِيَ سنة سبع ومئتين[١٣].

المناقشة والترجيح

يظهر لي من خلال مراجعة أقوال النقاد في مُحَمَّدِ بنِ الْقَاسِمِ الْأَسْدِيِّ –

---

[١] ينظر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٤٩٤/٧).
[٢] ينظر: «كشف الأستار عن زوائد البزار»: (٢٣٩٠/١٢٣/٣).
[٣] يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٤٠٧/٩).
[٤] ينظر: «المجروحين»: (٩٨٦/٢٨٧/٢).
[٥] ينظر: «الضعفاء الكبير»: (١٦٨٤/١٢٦/٤).
[٦] يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٤٠٨/٩).
[٧] ينظر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٤٩٤/٧).
[٨] ينظر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٤٩٤/٧).
[٩] ينظر: «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني: (٤٧٨/١٣٠/٣).
[١٠] ينظر: «علل الدارقطني»: (٤١/٤).
[١١] ينظر: «الكاشف»: (٥١١٧/٢١١/٢).
[١٢] ينظر: «تقريب التهذيب»: (ص: ٥٠٢/ برقم: ٦٢٢٩).
[١٣] ويُنْظَر في ترجمته أيضًا: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي: (٣١٦٠/٩٣/٣)، «إكمال تهذيب الكمال»: (٤٢٦٠/٣١٥/١٠)، «ميزان الاعتدال»: (٨٠٦٦/١١/٤)، «تاريخ الإسلام»: (٣٣٨/١٨٨/٥)، «المغني في الضعفاء»: (٥٩١٥/٦٢٥/٢).

والله أعلم – أنه متروك على قول أكثر النقاد، ووصفه آخرون بأنه متروك، ورماه الإمام أحمد وحده بالكذب، وبوضع الأحاديث، وتبعه على ذلك الإمام أبو داود، ولم يُنقل توثيقه إلا عن ابن معين حيث قال عنه: ثقة، وقد كتبت عنه، وبرغم ذلك تعارضت أقواله فيه؛ فمرة قال: لم يكن من أَصْحَاب الحَدِيث، وَلم يكن لَهُ تيقظُ أَصْحَاب الحَدِيث. وقال في موضع آخر: ليس بشيء.

وعليه فمدلول لفظة: «صدوق» هنا في منظور الإمام العجلي – رحمه الله – قد يكون على عدالة الظاهر، والله أعلم، لكن الأقوال لا تُرَشِّحُ هذا الوصف، ولا تؤيده؛ إذ إنه دائر بين الضعف، والتهمة بالكذب.

النموذج التطبيقي:

حديث أخرجه الترمذي قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ الكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ القَاسِمِ الأَسَدِيُّ، عَنِ الفَضْلِ ابْنِ دَلْهَمٍ، عَنِ الحَسَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلاَثَةً: رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَرَجُلٌ سَمِعَ حَيَّ عَلَى الفَلاَحِ ثُمَّ لَمْ يُجِبْ».

وقال الترمذي: «حَدِيثُ أَنَسٍ لاَ يَصِحُّ، لأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ عَنِ الحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ القَاسِمِ تَكَلَّمَ فِيهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَضَعَّفَهُ، وَلَيْسَ بِالحَافِظِ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه الحسن، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ موصولًا.

الوجه الثاني: عنه مرسلًا.

تخريج الوجه الأول (الموصول):

أخرجه الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: الصلاة، بَاب: مَا جَاءَ فِيمَنْ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ (٢/ ١٩١)، برقم: (٣٥٨).

وأخرجه البزار في «مسنده»: (١٣/ ٢٢٣)، برقم: (٦٧٠٧)، قال: حَدَّثنا عبد الأعلى بن واصل، حَدَّثنا محمد بن القاسم الأسدي، به بلفظه.

وقال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ، عَن أَنَس إلاَّ الْفَضْلُ بْنُ دَهْمٍ وَلَيْسَ بِالْحَافِظِ، وهُو بَصْرِيٌّ مَشْهُورٌ تَفَرَّدَ بِهِ أَنَسٌ».

وقال البيهقي في «معرفة السنن والآثار»: (٤/ ٢٢٧/ ٥٩٦٥): «وَرُوِيَ حَدِيثُ الْحَسَنِ مَوْصُولًا بِذِكْرِ أَنَسٍ فِيهِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَسَدِيُّ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ دَهْمٍ عَنْهُ».

تخريج الوجه الثاني (المرسل):

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»، كِتَاب: الصَّلَاةِ، بَاب: الصَّلَاةِ يَحْضُرُ وَلَيْسَ مَعَهُ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ (٢/ ٤١١)، برقم: (٣٨٩٣)، عن مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَمَّ قَوْمًا، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ لَمْ تُجَاوِزْ صَلَاتُهُ تَرْقُوَتَهُ».

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كِتَاب: الصَّلَاةِ، بَاب: مَا جَاءَ

فِيمَنْ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ (٣/١٨٣)، برقم: (٥٣٤٠)، قال: أَخْبَرَنَاهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا أَبُو عُتْبَةَ، ثنا بَقِيَّةُ، ثنا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ رُءُوسَهُمْ: رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا سَاخِطٌ عَلَيْهَا، وَمَمْلُوكٌ فَرَّ مِنْ مَوْلَاهُ».

وأخرج البيهقي في «معرفة السنن والآثار»، كِتَاب: الصَّلَاةِ، بَاب: مَا جَاءَ فِيمَنْ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ: (٤/٢٢٧/٥٩٦٣)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا رَفَعَهُ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ آذَانَهُمْ عَبْدٌ أَبَقَ مِنْ سَيِّدِهِ حَتَّى يَأْتِيَ فَيَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِهِ، وَامْرَأَةٌ بَاتَ زَوْجُهَا غَضْبَانَ عَلَيْهَا، وَرَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ».

وقال البيهقي (٤/٢٢٧/٥٩٦٤): «هَذَا مُنْقَطِعٌ، وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ، أَظُنُّهُ ابْنَ عَيَّاشٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَأَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا».

دراسة الوجه الأول:

دراسة إسناد الترمذي في «سننه»:

١. عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ الكُوفِيُّ: هو عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ بن عبدِ

الأَعْلَى بن هلال الأَزْدِيُّ[1] الكوفي[2]، قال أبو حاتم: صدوق[3]، وقال النسائي[4]، والدارقطني[5]: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»[6]، وقال الذهبي[7]، وابن حجر: ثقة[8]. تُوفِيَ سنة ٢٤٧هـ، **وخلاصة حاله** أنه ثقة[9].

٢. مُحَمَّدُ بْنُ القَاسِمِ الأَسَدِيُّ: أبو إبراهيم الكوفي، يلقب بـ «كاو»، صاحب الترجمة، متروك. تقدم.

٣. الفَضْلُ بْنُ دَهْمٍ: هو الفضل بن دَهْمٍ – بفتح الدال، وسكون اللام، وفتح الهاء – الواسطي ثم البصري القصاب[10]، قال أحمد: ليس به بأس إلا أن له أحاديث[11]، وقال أحمد أيضًا: كان لا يحفظ، وذكر أشياء أخطأ فيها[12]، وقال ابن معين: الفضل بن دهم، عن الحسن: ضعيف[13]، وقال

---

(١) الْأَزْدِيّ: هَذِه النِّسْبَة إِلَى أَزْد شنُوءَة بِفَتْح الْألف وَسُكُون الزَّاي وَكسر الدَّال الْمُهْملَة - وَهُوَ أَزْد بن الْغَوْث بن نبت بن مَالك بن زيد بن كهلان بن سبأ ينظر: «الأنساب»: (١/١٨٠)، «اللباب»: (١/ ٤٦).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال»: (١٦/٣٧٩/٣٦٩٢).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٦/٣٠/١٥٧).

(٤) ينظر: «مشيخة النسائي»: (صـ: ٧١/ برقم: ١٧٣).

(٥) ينظر: «سؤالات الحاكم للدارقطني»: (صـ: ٢٤٠/ برقم: ٣٩٥).

(٦) ينظر: «الثقات»: (٨/٤٠٩/١٤١٣٢).

(٧) ينظر: «الكاشف»: (١/٦١١/٣٠٨٣).

(٨) ينظر: «التقريب»: (صـ: ٣٣٢ برقم: ٣٧٣٩).

(٩) وينظر في ترجمته أيضًا: «تاريخ الإسلام»: (١٨/٣٢١).

(١٠) ينظر: «تهذيب الكمال»: (٢٣/٢٢٠/٤٧٣٣).

(١١) ينظر: «تهذيب الكمال»: (٢٣/٢٢١).

(١٢) ينظر: «الضعفاء الكبير»، للعقيلي: (٣/٤٤٥/١٤٩٤).

(١٣) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧/٦١/٣٥٢)، و«ميزان الاعتدال»: (٣/٣٥١/٦٧٢١).

أيضًا: الفضل بن دلهم حديثه صالح[١]، وقال أبو داود: ليس بالقوي، ولا بالحافظ[٢]، وقال علي بن الجنيد: في القلب من أحاديثه شيء[٣]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[٤]، وقال أبو بكر البزار: لم يكن بالحافظ، وقال أبو داود: حديثه منكر، وليس هو برضي[٥]، وقال أبو الفتح الأزدي: ضعيف جدًّا[٦]، وَوَثَّقَهُ وكيع[٧]، وقال ابن حجر: لين، ورُمِيَ بالاعتزال[٨].

٤. الحَسَنُ: هو الحسن بن أبي الحسن يَسَار البصريُّ، أبو سعيد مولى الأنصار، وأمه خَيْرَةُ مولاة أم سلمة[٩]. روى عن أنس بْن مالك، وجابر بْن عَبْد اللَّه الأَنْصارِيّ، وغيرهما. وروى عنه قتادة، ويونسُ بنُ عُبَيْد، وغيرهما. قال ابن سعد: كَانَ الْحَسَنُ جَامِعًا، عَالِمًا، عَالِيًا، رَفِيعًا، فَقِيهًا، ثِقَةً، مَأْمُونًا، عَابِدًا، نَاسِكًا، كَبِيرَ الْعِلْمِ، فَصِيحًا، جَمِيلًا وَسِيمًا، وَكَانَ مَا أَسْنَدَ مِنْ حَدِيثِهِ، وَرَوَى عَمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ، فَحَسُنَ حُجَّةً، وَمَا أَرْسَلَ مِنَ الْحَدِيثِ فَلَيْسَ وقال العجلي: تابعي ثقة رجل صالح، صاحب سنة[١١]. وقال الدارقطني:

---

[١] ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٣/ ١٣٩٤/٢٩٥).
[٢] يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٢٧٧/٨).
[٣] يُنْظَر: «المصدر السابق»: (٢٧٧/٨).
[٤] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٣٥٢/٦١/٧).
[٥] يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٢٧٧/٨).
[٦] يُنْظَر: «المصدر السابق»: (٢٧٧/٨).
[٧] يُنْظَر: «المصدر السابق»: (٢٧٧/٨).
[٨] يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٤٦/برقم: ٥٤٠٢).
[٩] ينظر: «تهذيب الكمال»: (٩٥/٦، ١٢١٦/٩٦).
[١٠] ينظر: «الطبقات الكبرى»: (٧/ ١٥٧، ١٥٨).
[١١] ينظر: «معرفة الثقات»، للعجلي: (٢٩١/٢٩٢/١).

مراسيله فيها ضعف[١]. وقال ابن حبان كان يُدَلِّسُ[٢]. وقال الذهبي: كان كبير الشأن، رفيع الذكر، رأسًا في العلم والعمل[٣]. وقال أيضًا: والحسن مع جلالته فهو مدلس، ومراسيله ليست بذاك[٤]. وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرًا ويدلس، قال البزار كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول: حدثنا، وخطبنا يعني: قومه الذين حُدِّثُوا وخُطِبُوا بالبصرة، تُوفِيَ في رجب سنة ١١٠هـ، وقد قارب التسعين[٥]، **وخلاصة حاله** أنه ثقة ثبت فقيه فاضل، وكان يُرْسِلُ كثيرًا، ويُدَلِّسُ، وهو من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين على الراجح، ولكن سماعه من أنس ﷺ صحيح[٦].

٥. أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الأنصاري الخزرجي، وَأُمُّهُ أُمُّ سُلَيْمِ بِنْتُ مِلْحَانَ، خدم رسول الله ﷺ عشر سنين، ذكر ابن سعد أنه شهد بدرًا، له (١٢٨٦) حديثًا، دعا له النبي ﷺ بالبركة في المال، والولد، وطول العمر، تُوفِيَ سنة ٩٢هـ. وقيل: ٩٣هـ، وقد جاوز المئة، وهو آخر من مات من الصحابة

---

[١] يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٤٨٨/٢٣٥/٢).
[٢] ينظر: «الثقات»: (١٢٣/٤).
[٣] يُنْظَر: «الكاشف»: (٣٢٤/١).
[٤] يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٧٢/٤).
[٥] يُنْظَر: «التقريب»: (صـ: ١٦٠ برقم: ١٢٢٧).
[٦] ويُنْظَر أيضًا: «جامع التحصيل»: (صـ: ١٦٥)، و«طبقات المدلسين»: (صـ: ٢٩/برقم: ٤٠).

بالبصرة[١].

دراسة الوجه الثاني:

دراسة إسناد عبد الرزاق في «مصنفه»:

١. مَعْمَرٌ: هو مَعْمَرُ بن راشد الأَزْدِيُّ الْحُدَّانِيُّ[٢]، أبو عُرْوَةَ بن أبي عمرو الْبَصْرِيُّ[٣]. قال ابن معين: ثقة[٤]. وقال العجلي: بصري سكن اليمن ثقة رجل صالح[٥]. وقال أبو حاتم: ما حدث مَعْمَرُ بالبصرة فيه أغاليط، وهو صالح الحديث[٦]. وقال يعقوب بن شيبة: معمر ثقة[٧]. وقال النسائي: ثقة مأمون[٨]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان فقيهًا حافظًا متقنًا ورعًا[٩]. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة[١٠]. توفي في رمضان سنة ١٥٢هـ. وقيل: بعدها، وهو ابن ٥٨ سنة.

٢. قتادة: هو قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ بن قَتَادَةَ السَّدُوسِيُّ، أبو الخطاب البصري.

---

(١) يُنْظَر ترجمته في: «الطبقات الكبرى»: (٧/ ١٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (٦٢/٣٩٥/٣)، و«الإصابة في تمييز الصحابة»: (٢٧٧/١٢٦/١)، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (صـ: ٤٠).

(٢) بِضَم الْحَاء وَتَشْدِيد الدَّال الْمُهْمِلَة، هَذِه النِّسْبَة إِلَى حدان وهم بطن من الأزد، «اللباب في تهذيب الأنساب»: (٣٤٧/١).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل»: (١١٦٥/٢٥٥/٨).

(٤) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٤٤/١٠).

(٥) ينظر: «الثقات»، للعجلي: (١٧٦٦/٢٩٠/٢).

(٦) ينظر: «الجرح والتعديل»: (١١٦٥/٢٥٥/٨).

(٧) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٤٥/١٠).

(٨) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٤٥/١٠).

(٩) ينظر: «الثقات»، لابن حبان: (١١٠٧١/٤٨٤/٧).

(١٠) ينظر: «التقريب»: (صـ: ٥٤١/برقم: ٦٨٠٩).

قال العجلي: تَابِعِيّ ثِقَة[1]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[2]، وقال غير واحد من النقاد: ثقة ثبت، تُوفِيَ سنة ١١٧هـ، وكان له ٥٥ سنة[3]، وعدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[4]، ولكن ذِكْرُ ابنِ حَجَرٍ – رحمه الله – له في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين على إطلاقه فيه نظر والله تعالى أعلم، فقتادة في أنس، ليس كقتادة في غيره، فمثل قتادة – رحمه الله – يكون في شيخه أنس من أهل المرتبة الثانية وهم من احتمل الأئمة تدليسهم؛ وذلك لأن من أكثر الرواية عن شيخ وصرح في عدد من أحاديثه بالتحديث زال ما كنا نخشاه من تدليسه، كما قرره علماء هذا الشأن، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال»: (٢/٢٢٤)، برقم: (٣٥١٧) عن سليمان بن مهران الأعمش أثناء ترجمته: «قلت: وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدرى به، فمتى قال: «حدثنا» فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»، فيقرر الإمام الذهبي – رحمه الله – أن احتمالية التدليس تندفع في حالة الشيوخ الذين أكثر من الرواية عنهم، وفي «الصحيحين»، وغيرهما تصريح كثير من قتادة بالتحديث عن أنس

---

(١) ينظر: «معرفة الثقات»: (٢/٢١٥/١٥١٣)،.
(٢) ينظر: «الثقات»: (٥/٣٢١/٥٠٤٥).
(٣) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٨/٣١٨/٦٣٧)، و«التقريب»:(صـ: ٤٥٣/ برقم: ٥٥١٨).
(٤) ينظر: «طبقات المدلسين»: (صـ: ٤٣/برقم: ٩٢).

ﷺ، ومما يدلل على كثرة رواية قتادة عن أنس وجودها بكثرة في مسند أحمد، والبزار، والطيالسي، ومعاجم الطبراني، وغيرها من كتب السنة الأخرى.

٣. الحَسَنُ: هو الحسن بن أبي الحسن يَسَار البصريُّ، تابعي ثقة ثبت فقيه فاضل، وكان يرسل كثيرًا ويدلس، تقدمت ترجمته في الوجه السابق.

النظر والترجيح:

بعد النظر في أحوال الرواة المختلفين على الحسن البصري يظهر لي رجحان الوجه الثاني عنه؛ وذلك لأن راويه عنه هو قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ بن قَتَادَةَ السَّدُوسِيُّ، أبو الخطاب البصري، تابعي ثقة ثبت، روى عن الحسن البصري، وأكثر عنه، وله خصوصية فيه؛ إذ إنه بلديه، بينما روى عنه الوجه الثاني الفضل بن دلهم الواسطي البصري، وهو ضعيف، وحديثه منكر، وروى عن الفضل مُحَمَّدُ بْنُ القَاسِمِ الأَسَدِيُّ متروك، وكلام الإمام الترمذي يُشعِر بترجيح الوجه الثاني، قال الترمذي: «حَدِيثُ أَنَسٍ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ عَنِ الحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ».

الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

ضعيف؛ للإرسال حيث رواه الحسن البصري وهو تابعي، عن النبي ﷺ، كما أن معمرًا ضعيف في قتادة خاصة، قال الدارقطني: «ومعمر سيء الحفظ لحديث قتادة والأعمش»[1]. وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين

[1] ينظر: «علل الدارقطني»: (٢٢١/١٢).

يقول: قال معمر: «جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد»[1]، ويرتقي متن الحديث إلى درجة **الحسن لغيره** بمجموع طرقه وشواهده.

فللحديث شاهد من حديث أبي أمامة الباهلي ﷺ أخرجه الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: الصلاة، بَاب: مَا جَاءَ فِيمَنْ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ (١٩٣/٢)، برقم: (٣٦٠)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ، حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو غَالِبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ آذَانَهُمْ: العَبْدُ الآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَإِمَامُ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ».

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ»، وَصَحَّحَهُ الضِّيَاءُ المقدسي فِي «الْمُخْتَارَة».

دراسة إسناد هذا الشاهد:

١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعْفِي، أبو عبد الله البُخَارِي، ثقة ثبت إمام جبل الحفظ، وإمام الدنيا في الحديث وفقهه ، صنف «الصحيح» وغيره، تُوفِيَ في شوال سنة ٢٥٦هـ، وله ٦٢ سنة[2].

٢. عَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ: هو علي بن الحسن بن شقيق بن دينار بن مشعب العبدي مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي، ثقة حافظ، كان من حفاظ كتب

---

[1] ينظر: «شرح علل الترمذي»: (٦٩٨/٢).

[2] ينظر ترجمته في: «الثقات»: (١٥٤٨٢/١١٣/٩)، «سير أعلام النبلاء»: (١٧١/٣٩١/١٢)، «تذكرة الحفاظ»: (٥٧٨/١٠٤/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٥٣/٤٧/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٦٨برقم: ٥٧٢٧).

بن المبارك ، توفي سنة ٢١٥هـ[١].

٣. الحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ: هو الحسين بن واقد المروزي، أبو عَبد اللَّه قاضي مرو. ثقة ربما وهم. توفي سنة ١٥٧هـ. وقيل: ١٥٩هـ[٢].

٤. أَبُو غَالِبٍ: حَزَوَّرٌ - بفتح أوله والزاي وتشديد الواو وآخره راء - وقيل: سعيد بن الحزور، وقيل: نافع، صاحب أبي أمامة ﷺ، بصري نزل أصبهان، صدوق له أوهام قليلة[٣].

٥. أَبُو أُمَامَةَ: هو الصحابي الجليل صُدَيُّ بْنُ عَجْلَانَ بن وهب، أبو أمامة الْبَاهِلِيُّ، تقدمت ترجمته في الترجمة الرابعة.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

حسن؛ لحال حَزَوَّرٌ، صاحب أبي أمامة ﷺ.

وله شاهد آخر من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه ابن حبان في «صحيحه» . كما في «الإحسان» . كِتَاب: الصلاة، بَابُ: صِفَةِ الصَّلَاةِ، ذِكْرُ نَفْيِ قَبُولِ الصَّلَاةِ عَنْ أَقْوَامٍ بِأَعْيَانِهِمْ مِنْ أَجْلِ أَوْصَافٍ ارْتَكَبُوهَا (٥/٥٣)، برقم: (١٧٥٧)، قال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا

---

(١) ينظر ترجمته في: «الجرح والتعديل»: (٦/١٨٠/٩٨٤)، «الثقات»: (٨/٤٦٠/١٤٤٣١)، «تهذيب التهذيب»: (٧/٢٩٨/٥١١)، «التقريب»: (صـ: ٣٩٩/برقم: ٤٧٠٦).

(٢) ينظر ترجمته في: «الجرح والتعديل»: (٣/٦٦/٣٠٢)، «الكاشف»: (١/٣٣٦/١١١٥)، «تهذيب التهذيب»: (٢/٣٧٣/٦٤٢)، «التقريب»: (صـ: ١٦٩/برقم: ١٣٥٨).

(٣) ينظر ترجمته في: «تهذيب الكمال»: (٣٤/١٧٠/٧٥٦١)، «الكاشف»: (٢/٤٤٩/٦٧٧٦)، «التقريب»: (صـ: ٦٦٤/برقم: ٨٢٩٨).

يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَرْحَبِيُّ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ لَهُمْ صَلَاةً: إِمَامُ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا غَضْبَانُ، وَأَخَوَانِ مُتَصَارِمَانِ»، وسنده حسن.

وهناك شاهد لشطر الحديث الأول أخرجه أبو داود في «سننه»، كِتَاب: الصلاة، بَاب: الرَّجُلِ يَؤُمُّ الْقَوْمَ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ (١/١٦٢)، برقم: (٥٩٣)، قال: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عَبْدٍ الْمَعَافِرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ صَلَاةً، مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَرَجُلٌ أَتَى الصَّلَاةَ دِبَارًا» وَالدِّبَارُ: أَنْ يَأْتِيَهَا بَعْدَ أَنْ تَفُوتَهُ. وسنده صحيح.

الترجمة الثامنة:

مُحَمَّدُ بنُ مَاهَانَ وَاسِطِيٌّ: صَدُوقٌ، كُنْيَتُهُ: أَبُو حَنِيفَةَ[1].

أقوال النقاد فيه:

هو مُحَمَّدُ بنُ مَاهَانَ، أبو حنيفة القصبي الواسطي، سكن بغداد[2]، وحَدَّثَ بها عن عمه أحمد بن محمد بن ماهان، وعن المُقَدَّمِ بن محمد بن يحيى المُقَدَّمِيِّ، وغيرهما[3]. وروى عنه: محمد بن مَخْلَد، وأبو بكر الشافعي، ومَخْلَد بن جعفر الدَّقَّاقُ، وغيرهم[4].

ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحًا، ولا تعديلًا[5]. وذكره الدارقطني، فقال: ليس بالقوي[6].

وقال عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي: تكلموا فيه[7]. وقال ابن حجر: مجهول[8].

---

(1) ينظر: «معرفة الثقات»: (١٦٤٢/٢٥١/٢).
(2) ينظر: «تاريخ بغداد»: (٧٣٥/١١٥/٣).
(3) ينظر: «المصدر السابق»: (٧٣٥/١١٥/٣).
(4) ينظر: «المصدر السابق»: (٧٣٥/١١٥/٣).
(5) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٤٥٠/١٠٥/٨).
(6) ينظر: «تاريخ بغداد»: (٧٣٥/١١٥/٣).
(7) ينظر: «إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني»: (ص: ٥٤٠/برقم: ٨٧٣)، ويُنظَر ترجمته أيضًا في: «تاريخ واسط»: (صـ: ١٥٧)، و«فتح الباب في الكنى والألقاب»: (صـ: ٢٧٧/برقم: ٢٣٧٦)، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (١٦٨/٥٢/٢)، و«الأنساب»: (٤٣٧/١٠)، و«المغني في الضعفاء»: (٥٩٣٥/٦٢٨/٢)، و«ميزان الاعتدال»: (٨١١١/٢٣/٤).
(8) ينظر: «لسان الميزان»: (١١٦٥/٣٥٧/٥).

المناقشة والترجيح:

من خلال مراجعة أقوال النقاد في محمد بن حنيفة الواسطي يظهر لي – والله أعلم – أنه ضعيف؛ لقول الدارقطني بأنه ليس بالقوي، وقول عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي: تكلموا فيه، وأما قول ابن حجر بأنه مجهول فمدفوع بتنصيص الدارقطني، وعبد القادر القرشي على ضعفه.

وعليه فمراد الإمام العجلي – رحمه الله – بلفظة: «صدوق» هنا يعني العدالة لا الضبط، فالراوي من جهة العدالة صدوق، وأما من جهة الضبط فهو متكلم فيه ليس بالقوي، والله تعالى أعلى وأعلم.

النموذج التطبيقي:

حديث البزار في «مسنده»، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ مَاهَانَ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: نا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ».

تخريج الحديث:

أخرجه البزار في «مسنده»: (٦/١٤٨/٢١٩٢)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْوَاسِطِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ مَاهَانَ الْوَاسِطِيُّ، نا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، به بلفظه.

وأخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء»: (١/١٩٣)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الدَّقِيقِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَاهَانَ أَبُو حَنِيفَةَ الْوَاسِطِيُّ، به بلفظه.

دراسة إسناد الدولابي في «الكنى والأسماء»:

١. أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الدَّقِيقِيُّ: هو محمد بن عبد الملك بن

مروان الواسطي أبو جعفر الدقيقي روى عن يزيد بن هارون، ومُحَمَّد بْن مَاهَانَ الْوَاسِطِيّ، وجماعة، روى عنه أبو داود، وابن ماجه، والدولابي، وغيرهم، قال أبو حاتم: صدوق[١]، وقال محمد بن عبد الله الحضرمي: كان ثقة[٢]، وقال الدارقطني: ثقة[٣]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٤]، وقال الذهبي: الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، الحُجَّةُ[٥]. وقال ابن حجر: صدوق[٦]، توفي في شوال سنة ست وستين ومئتين[٧]. **وخلاصة حاله** أنه ثقة.

٢. مُحَمَّدُ بْنُ مَاهَانَ أَبُو حَنِيفَةَ الْوَاسِطِيُّ: صاحب الترجمة. ضعيف على قول الأكثرين. تقدمت ترجمته.

٣. نَافِعُ بْنُ عُمَرَ الْجُمَحِيُّ: هو نافع بن عمر بن عبد الله بن جميل بن عامر بن حذيم بن سلامان بن ربيعة بن سعد بن جمح الجمحي الحافظ المكي[٨]، روى عن ابن أبي مُلَيْكَةَ، وسعيد بن أبي هند، وغيرهم[٩]، وروى عنه ابن مهدي، ووكيع، ويحيى القطان، وابن المبارك، وآخرون[١٠]، قال عبد الرحمن بن

---

[١] ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٩/٥/٨).
[٢] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٥٢٦/٣١٧/٩).
[٣] ينظر: «سؤالات البرقاني للدارقطني»: (صـ: ٦١/ برقم: ٤٤٦).
[٤] ينظر: «الثقات»، لابن حبان: (١٥٥٩٢/١٣١/٩).
[٥] ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٢٠/٥٨٢/١٢).
[٦] ينظر: «التقريب»:(صـ: ٤٩٤/ برقم: ٦١٠١).
[٧] وينظر أيضًا: «تاريخ بغداد»: (١١١٣/٦٠٠/٣)، «سير أعلام النبلاء»: (٢٢٠/٥٨٢/١٢).
[٨] ينظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٦٣٦٧/٢٨٧/٢٩).
[٩] ينظر: «تهذيب الكمال»: (٢٨٨/٢٩).
[١٠] ينظر: «المصدر السابق»: (٢٨٨/٢٩).

مهدي: كان من أثبت الناس، وقال أحمد: ثبت ثبت صحيح الكتاب[١]، وقال أيضًا: هو من الثقات ثقة[٢]، قال ابن معين[٣]، والنسائي[٤]، وأبو حاتم[٥]: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث فيه شيء، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٦]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت[٧]، توفي بمكة سنة ١٦٩هـ[٨].

٤. ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جدعان، أبو محمد التيمي المكي، كان قاضيًّا لابن الزبير ومؤذنًا له[٩]، روى عن العبادلة الأربعة، وعائشة، وأم سلمة، وغيرهم. وروى عنه عطاء بن أبي رباح، وابن جريج، ونَافِعُ بْنُ عُمَرَ الْجُمَحِيُّ، وجماعة. قال أبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة[١٠]. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[١١]. وقال العجلي: مكي تابعي ثقة[١٢]. وقال ابن حبان في «الثقات»: رأى ثمانين من الصحابة[١٣]. أيضًا: كان من الصالحين والفقهاء في التابعين والحفاظ والمتقنين[١]. وقال ابن

---

[١] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢٠٨٨/٤٥٦/٨).
[٢] ينظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله»: (٤٤٠٤/١٠٤/٣).
[٣] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢٠٨٨/٤٥٦/٨).
[٤] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٧٣٦/٤٠٩/١٠).
[٥] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢٠٨٨/٤٥٦/٨).
[٦] ينظر: «الثقات»: (١١٣٣٠/٥٣٣/٧).
[٧] ينظر: «التقريب»:(صـ: ٥٥٨/ برقم: ٧٠٨٠).
[٨] وينظر أيضًا: «الكاشف»: (٥٧٨٥/٣١٥/١٢).
[٩] ينظر: «تهذيب الكمال»: (٣٤٠٥/٢٥٦/١٥).
[١٠] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٤٦١/٩٩/٥).
[١١] ينظر: «الطبقات الكبرى»: (٤٧٣/٥).
[١٢] ينظر: «الثقات»، للعجلي: (٩٧٧/٦٢/٢).
[١٣] ينظر: «الثقات»: (٣٥٦٠/٢/٥)، «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ١٣٥/برقم: ٥٩٧).

حجر: ثقة فقيه[٢]. تُوفِيَ سنة ١١٧هـ. وقيل: سنة ١١٨هـ[٣]. **وخلاصة حاله** أنه ثقة فقيه.

٥ـ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي، أبو بكر، وأبو خبيب الأسدي. روى عنه أخوه عروة، وابنه عامر، وخلق كثير. كان أول مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين، وولي الخلافة تسع سنين، استخلف سنة ٦٤هـ. وكان نهاية في الشجاعة، غاية في العبادة، قُتِلَ شهيدًا في حصر الحجاج له بالبيت العتيق في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين من الهجرة، له ثلاثة وثلاثون حديثًا[٤].

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

ضعيف؛ لحال مُحَمَّدِ بْنِ مَاهَانَ أَبي حَنِيفَةَ الْوَاسِطِيِّ، ولكن **متنه** يرتقي إلى **الصحيح لغيره** بشاهده الصحيح من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أخرجه البخاري في «صحيحه»، كِتَاب: التوحيد، بَاب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ، إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ، أَلاَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ} [الملك: ١٤] (٩/١٥٤)، برقم: (٧٥٢٧)، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

==

(١) ينظر: «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ١٣٥/برقم: ٥٩٧).
(٢) ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٣١٢/برقم: ٣٤٥٤).
(٣) وينظر أيضًا: «العبر»: (١/١١١)، «تهذيب التهذيب»: (٥/٢٦٨/٥٢٣).
(٤) ينظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء»: (٣/٣٦٣/٥٣)، «الإصابة»: (٤/٨٩/٤٦٨٥)، «الخلاصة»: (صـ: ١٩٧).

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالقُرْآنِ».

الترجمة التاسعة:

مَطَرُ الْوَرَّاقُ بَصرِيٌّ: صَدُوقٌ، وَقَالَ مَرَّةً: لَا بَأْسَ بِهِ[1].

أقوال النقاد فيه:

هو مطر بن طَهْمَانَ الوَرَّاقُ، أبو رجاء الخُرَاسَانِيُّ السُّلَمِيُّ، مولى عليٍّ ﷺ، سكن البصرة[2]. روى عن أنسٍ. يقال: مرسل، وروى عن عكرمة، وعطاء، والحسن البصري، وقتادة، وغيرهم[3]. وروى عنه حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وشعبة، ويوسف الصفار، وغيرهم[4]. قال أحمد: كان يحيى بن سعيد يضعف حديثه عن عطاء، وكان يشبهه بابن أبي ليلى في سوء الحفظ[5]. وقال أحمد، وابن معين: ضعيفٌ في عطاء خاصة[6]. وقال ابن معين في موضع آخر: صالح[7]. وقال أبو زرعة: صالح روايته عن أنس مرسلة، لم يسمع منه، قال ابن أبي حاتم: كأنه لَيَّنَ أمره[8]. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، كان أكبر أصحاب قتادة[9]. وقال النسائي: ليس بالقوي[10]. وذكره ابن حبان في

---

(1) ينظر: «معرفة الثقات»: (١٧٣٦/٢٨١/٢).
(2) ينظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٥٩٩٤/٥١/٢٨).
(3) ينظر: «تهذيب الكمال»: (٥٢/٢٨).
(4) ينظر: «تهذيب الكمال»: (٥٢/٢٨).
(5) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢٨٧/٨، ٢٨٨)، و«الكامل في ضعفاء الرجال»: (١٨٨٢/١٣٣/٨).
(6) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢٨٨/٨).
(7) ينظر: «المصدر السابق»: (٢٨٨/٨).
(8) ينظر: «المصدر السابق»: (٢٨٨/٨).
(9) ينظر: «المصدر السابق»: (٢٨٨/٨).
(10) ينظر: «الضعفاء والمتروكون للنسائي»: (صـ: ٩٧/ برقم: ٥٦٧).

«الثقات»، وقال: ربما أخطأ[١]. وقال في موضع آخر: كان ردئ الحفظ على صلاح[٢]. وقال خليفة: لا بأس به[٣]. وقال ابن سعد: كان فيه ضَعْفٌ في الحديث[٤]. وقال ابن عدي: وَهو مع ضعفه يُجْمَعُ حديثه، ويُكْتَبُ[٥]. وقال أبو بكر البزار: ليس به بأس، وقال: لا نعلم أحدًا ترك حديثه[٦]. وقال الساجي: صدوق يهم[٧]. وقال أبو داود: ليس هو عندي بحجة، ولا يقطع به في حديث إذا اختلف[٨]. وقال الدارقطني: ليس بالقوي[٩]. وقال في موضع آخر: ثقة[١٠]. وقال مغلطاي: ذكره أبو جعفر العقيلي، وأبو العرب القيرواني في جملة الضعفاء، وقال ابن القطان: ومطر صالح الحديث، يشبه في سوء حفظه بابن أبي ليلى[١١]. وقال الذهبي: ثقة[١٢]. وقال في موضع آخر: صدوق مشهور، ضُعِّفَ في عطاء، وقال أيضًا: صدوق قد لُيِّنَ [١٣]. وقال الذهبي أيضًا: مطر من رجال مسلم، حسن الحديث[١٤]. وقال ابن حجر:

---

[١] ينظر: «الثقات»: (٥/٤٣٥/٥٥٨٣).
[٢] ينظر: «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ١٥٣/ برقم: ٦٩٩).
[٣] يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (١٠/١٦٨).
[٤] ينظر: «الطبقات الكبرى»: (٧/٢٥٤).
[٥] ينظر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٨/١٣٤).
[٦] يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (١٠/١٦٨).
[٧] يُنظَر: «المصدر السابق»: (١٠/١٦٩).
[٨] يُنظَر: «المصدر السابق»: (١٠/١٦٩).
[٩] ينظر: «الإلزامات والتتبع»، للدارقطني: (صـ: ١٦٩).
[١٠] ينظر: «علل الدارقطني»: (٧/١٣).
[١١] ينظر: «إكمال تهذيب الكمال»: (١١/٢٢٣).
[١٢] ينظر: «المغني»: (٢/٦٦٢/٦٢٨٣).
[١٣] ينظر: «من تكلم فيه وهو موثق»: (صـ: ٤٨٥/ برقم: ٣٢٩).
[١٤] ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٤/١٢٧).

صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف[1]، تُوفي سنة ١٢٥هـ، وقيل: ١٢٩هـ، أخرج عنه مسلم في الشواهد[2].

المناقشة والترجيح

من خلال مراجعة أقوال النقاد في مطر بن طَهْمَانَ الوَرَّاقِ يظهر لي – والله أعلم – أن الراجح من حاله أنه حسن الحديث، وأن ضعفه مُقَيَّدٌ في عطاء خاصة، ودليله قولُ أحمد، وابن معين: ضعيفٌ في عطاء خاصة، والذي أميل إليه هنا قول الذهبي – رحمه الله: مطر من رجال مسلم، حسن الحديث.

ويوافق قول العجلي أيضًا قول أبي بكر البزار، وخليفة، والساجي، والذهبي.

وعليه فمدلول لفظة: «صدوق» هنا عند الإمام العجلي - رحمه الله – تعني خفة ضبط هذا الراوي، وكونه نازلًا عن رتبة الثقة، لكنه لا ينزل إلى حضيض الضعف، فهي رتبة متوسطة بين التوثيق والتضعيف، لكنه في عطاء خاصة ضعيف، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

[1] ينظر: «التقريب»: (صـ: ٥٣٤/برقم: ٦٦٩٩).

[2] يُنظَر ترجمته أيضًا في: «التاريخ الكبير»: (١٧٥٢/٤٠٠/٧)، «الكنى والأسماء» للإمام مسلم: (١١١٩/٣١٧/١)، «جامع التحصيل»: (صـ: ٢٨١/ برقم: ٧٧١)، «تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل»: (صـ: ٣٠٦).

النموذج التطبيقي:

حديث أبي داود في «سننه»، قال: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، ح وحَدَّثَنَا ابْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَطَرٌ الْوَرَّاقُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا طَلَاقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا بَيْعَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ»، زَادَ ابْنُ الصَّبَّاحِ، «وَلَا وَفَاءَ نَذْرٍ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ».

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في «سننه»، كِتَاب: الطَّلَاقِ، بَابٌ: فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ (٢/٢٥٨)، برقم: (٢١٩٠)، قال: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، به بلفظه.

وأخرجه أحمد في «مسنده»: (١١/٣٩٢)، برقم: (٦٧٨٠)، قال: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا عَامِرٌ الْأَحْوَلُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، به بنحوه، وفيه زيادة.

وأخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب: الطلاق واللعان، بَاب: مَا جَاءَ لَا طَلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ (٣/٤٧٨/١١٨١)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا عَامِرٌ الأَحْوَلُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، به بمثله، وفيه زيادة، وقال الترمذي: «حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا البَابِ».

وأخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب: الطلاق، بَاب: لَا طَلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ (١/٦٦٠/٢٠٤٧)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَنْبَأَنَا عَامِرٌ

الْأَحْوَلُ، ح وحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، جَمِيعًا عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، به بمثله.

وأخرجه ابن الجارود في «المنتقى»، كتاب: الزكاة (صـ: ١٨٥/برقم: ٧٤٣)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، ثنا أَبُو النُّعْمَانِ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَامِرٍ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، به بمثله.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَاب: الطَّلَاقِ (٢/٢٢٢)، برقم: (٢٨٢٠)، قال: حَدَّثَنَاهُ عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، ثنا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا حُسَيْنٌ الْمُعَلِّمُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَحَدَّثَنَا عَلِيٌّ، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، ثنا هُشَيْمٌ، ثنا عَامِرٌ الْأَحْوَلُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»، كِتَاب: الطَّلَاقِ، بَاب: الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ (٦/٤١٧)، برقم: (١١٤٥٦)، قال: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، به بمثله.

دراسة إسناد أبي داود في «سننه»:

١. مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: هو مسلم بن إبراهيم الأزديُّ الْفَرَاهِيدِيُّ[١]، أبو عمرو البصريُّ[٢]. قال ابن معين: ثقة مأمون[٣]. وقال العجلي: ثقة عَمِيَ بآخره[٤]. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق[٥]. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[٦]. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان من المتقنين[٧]. وقال الذهبي: إمام حافظ ثقة، مسند البصرة[٨]. وقال ابن حجر: ثقة مأمون مكثر عَمِيَ بآخره[٩]، تُوفِيَ في صفر سنة ٢٢٢هـ.

٢. هِشَامٌ: هو هشام بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ. واسم أبيه سَنْبَر. الرَّبْعِيُّ، الدَّسْتَوَائِيُّ[١٠]، أبو بكر البصري[١١]، روى عن قتادة، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهما[١٢]، وروى عنه ابناه عبد الله، ومعاذ، وروى عنه أَبُو عامر العقدي، وآخرون[١٣]، ذكره

---

(١) الفُراهيديُّ: فراهيد بطن من الأزد. ينظر: «الأنساب»: (١٦٦/١٠).
(٢) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٢٠/١٠٩/١٠).
(٣) ينظر: «معرفة الثقات»: (١٧١٥/٢٧٦/٢).
(٤) ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٨١/٨).
(٥) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٧٨٨/١٨١/٨).
(٦) ينظر: «الطبقات الكبرى»: (٣٠٤/٧).
(٧) ينظر: «الثقات»، لابن حبان: (١٥٧٥٣/١٥٧/٩).
(٨) ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٧٥/٣١٤/١٠).
(٩) ينظر: «التقريب»: (صـ: ٥٢٩/برقم: ٦٦١٦).
(١٠) الدَّسْتُوَائِيُّ: بِفَتْح الدَّال وَسُكُون السِّين الْمُهْمَلَتَيْنِ وَضم التَّاء فَوْقهَا نقطتان وَفتح الْوَاو وَبعد الْألف يَاء آخر الْحُرُوف، هَذِه النِّسْبَة إِلَى بَلْدَة من بلد الأهواز يُقَال لَهَا دَسْتَوَاء؛ لأنه كان يبيع الثياب التي تجلب من دَسْتَوَاء فنسب إليها. ينظر: «الأنساب»: (٣٤٧/٥)، «اللباب»: (٥٠١/١).
(١١) ينظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٦٥٨٢/٢١٥/٣٠).
(١٢) ينظر: «تهذيب الكمال»: (٢١٦/٣٠).
(١٣) ينظر: «تهذيب الكمال»: (٢١٧/٣٠).

ابن عُلَيَّةَ في حفاظ البصرة[١]، وقال وكيع: حدثنا هشام وكان ثبتًا[٢]، وقال أبو داود الطيالسي: هشام الدَّسْتَوَائِيُّ أمير المؤمنين في الحديث[٣]، وقال ابن المديني: الدَّسْتَوَائِيُّ ثبت[٤]، وقال العجلي: بصري ثقة ثبت في الحديث حجة إلا أنه يرى القدر[٥]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٦]، وقال الذهبي: حافظ حجة[٧]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر[٨]، تُوفِيَ سنة ١٥٤هـ، وله ٧٨ سنة.

وخلاصة حاله أنه ثقة حافظ ثبت متقن، أثبت الناس في قتادة.

٣. مَطَرٌ الْوَرَّاقُ: هو مطر بن طَهْمَانَ الوَرَّاقُ، أبو رجاء الخُرَاسَانِيُّ السُّلَمِيُّ. صدوق، ضُعِّفَ في عطاء خاصة. تقدمت ترجمته.

٤. عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ: هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، أبو إبراهيم، ويقال: أبو عبد الله المدني، ويقال: الطائفي[٩]، روى عن أبيه وَجُلُّ روايته عنه[١٠]، قال يحيى بن سعيد القطان:

---

[١] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٥٩/٩).
[٢] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٥٩/٩).
[٣] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٦٠/٩).
[٤] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٨٥/٤٠/١١).
[٥] ينظر: «الثقات»، للعجلي: (١٩٠٣/٣٣٠/٢).
[٦] ينظر: «الثقات»، لابن حبان: (١١٥١٢/٥٦٩/٧).
[٧] ينظر: «الكاشف»: (٥٩٦٩/٣٣٧/٢).
[٨] ينظر: «التقريب»: (صـ: ٥٧٣/برقم: ٧٢٩٩).
[٩] ينظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٤٣٨٥/٦٤/٢٢).
[١٠] ينظر: «تهذيب الكمال»: (٦٥/٢٢).

إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتج به[١]، وقال ابن عيينة: حديثه عند الناس فيه شيء[٢]،وقال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين[٣]، وقال العجلي[٤]، والنسائي[٥]، وابن معين في قول آخر[٦]، وأحمد بن سعيد الدارمي[٧]: ثقة، وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري: صح سماع عمرو من أبيه، وصح سماع شعيب من جده[٨]، وقال يعقوب بن شيبة: ما رأيت أحدا من أصحابنا ممن ينظر في الحديث، وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئًا، وحديثه عندهم صحيح، وهو ثقة ثبت، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه، وما روى عنه الثقات فصحيح[٩]، وقال علي بن المديني: وعمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح[١٠]. وقال الذهبي أيضًا: صدوق في نفسه لا يظهر تضعيفه بحال، وحديثه قوي لكن لم يخرجا له

---

[١] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٨/٤٨/٨٠).
[٢] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٨/٤٩).
[٣] ينظر: «التاريخ الكبير»، للبخاري: (٦/٣٤٢/٢٥٧٨).
[٤] ينظر: «معرفة الثقات»: (٢/١٧٧/١٣٨٨).
[٥] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٨/٥٠).
[٦] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٦/٢٣٨/١٣٢٣).
[٧] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٨/٥٠).
[٨] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٨/٥٠).
[٩] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٨/٥٤).
[١٠] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٨/٥٥).

في «الصحيحين» فأجادا[1]. وقال ابن حجر: عمرو بن شعيب ضعفه ناس مطلقًا، ووثقه الجمهور، وضعف بعضهم روايته عن أبيه عن جده حسب؛ ومن ضعفه مطلقًا فمحمول على روايته عن أبيه، عن جده، فأما روايته عن أبيه فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ «عن» فإذا قال: حدثني أبي فلا ريب في صحتها كما يقتضيه كلام أبي زرعة المتقدم، وأما رواية أبيه عن جده فإنما يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو، لا محمد بن عبدالله، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن، وصح سماعه منه كما تقدم، وكما روى حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن شعيب قال: قال: سمعت عبد الله بن عمرو فذكر حديثًا، وذكر ابن حجر عدة أحاديث ثم قال: وهذه قطعة من جملة أحاديث تصرح بأن الجد هو عبد الله بن عمرو، لكن هل سمع منه جميع ما روى عنه؟ أم سمع بعضها، والباقي صحيفة؟ الثاني: أظهر عندي، وهو الجامع لاختلاف الأقوال فيه، وعليه ينحط كلام الدارقطني، وأبي زرعة، وأما قول ابن عدي: «لم يدخلوها في صحاح ما خرجوا» فيرد عليه إخراج ابن خزيمة له في «صحيحه»، والبخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» على سبيل الاحتجاج، وكذلك النسائي، وكتابه عند ابن عدي معدود في الصحاح، ولكن ابن عدي عنى غير «الصحيحين» فيما أظن فليس فيهما لعمرو شيء، وقد أنكر جماعة أن يكون شعيب سمع من عبد الله بن عمرو، وذلك مردود

[1] ينظر: «ذكر من تكلم فيه وهو موثق»: (صـ:١٤٥/برقم:٢٦٤).

بما تقدم[١]، وقال ابن حجر في موضع آخر: صدوق[٢]. تُوفِيَ سنة ١١٨هـ[٣].

وخلاصة حاله أنه صدوق.

٥. أَبوه: هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص الحجازي السهمي، وقد ينسب إلى جده، قال ابن حجر: وذكر البخاري، وأبو داود، وغيرهما أنه سمع من جده، ولم يذكر أحد منهم أنه يروي عن أبيه محمد، ولم يذكر أحد لمحمد هذا ترجمة إلا القليل[٤]، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يقال: إنه سمع من جده عبد الله بن عمرو، وليس ذلك عندي بصحيح[٥]، وقال أيضًا: يروي عن أبيه، لا يصح سماعه من عبد الله بن عمرو[٦]، قال ابن حجر: وهو قول مردود إنما ذكرته؛ لأن المؤلف – أي المزي – ذكر توثيق ابن حبان له، ولم يذكر هذا المقدار[٧]، وقال الذهبي: صدوق[٨]. وقال ابن حجر: صدوق ثبت سماعه من جده[٩].

---

[١] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٨/٥١، ٥٢) بتصرف.
[٢] ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ:٤٢٣/برقم:٥٠٥٠).
[٣] وينظر أيضًا: «الكامل»: (٥/١١٤/١٢٨١)، و«الكاشف»: (٢/٧٨/٤١٧٣)، و«طبقات المدلسين»: (صـ:٣٥/برقم:٦٠)، و«لسان الميزان»: (٧/٣٢٥/٤٢٦٤).
[٤] ينظر: «تهذيب الكمال»: (١٢/٥٣٤/٢٧٥٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/٣٥٦/٦٠٧).
[٥] ينظر: «الثقات»: (٤/٣٥٧/٣٣٢٧).
[٦] ينظر: «المصدر السابق»: (٦/٤٣٧/٨٤٦٨).
[٧] ينظر: «تهذيب التهذيب»: (٤/٣٥٧).
[٨] ينظر: «الكاشف»: (١/٤٨٨/٢٢٩٤).
[٩] ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٢٦٧/برقم: ٢٨٠٦)، وينظر في ترجمته أيضًا: «الطبقات الكبرى»: (٥/٢٤٣)، «الجرح والتعديل»: (٤/٣٥١/١٥٣٩)، «طبقات المدلسين»: (صـ: ٣٤/برقم: ٥٧)، «إسعاف المبطأ»: (صـ: ١٣).

وخلاصة حاله أنه صدوق.

٦. جَدُّه: هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم السهمي، أبو محمد ويقال: أبو عبد الرحمن، روى عن النبي ﷺ. وروى عنه جبير بن نفير، وابن المسيب، وعروة، وغيرهم، أحد السابقين المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة الفقهاء، بينه وبين أبيه إحدى عشرة سنة، له ٧٠٠ حديث، اتفقا على ١٧ حديثًا، وانفرد البخاري بـ ٨ أحاديث، ومسلم بـ ٢٠ حديثًا. تُوفِيَ سنة ٦٥هـ. وقيل: سنة ٦٨هـ[1].

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

حسن؛ لحال مطر بن طَهْمَانَ الوَرَّاق، وعمرو بن شعيب، وأبيه شعيب بن محمد.

وللحديث شاهد من حديث جابر ﷺ أخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَاب: الطَّلَاقِ (٢/٢٢٢)، برقم: (٢٨١٩)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْقَزَّازُ، ثنا أَبُو بَكْرٍ الْحَنَفِيُّ، ثنا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، ثنا عَطَاءٌ، حَدَّثَنِي جَابِرٌ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا طَلَاقَ لِمَنْ لَمْ يَمْلِكْ، وَلَا عَتَاقَ لِمَنْ لَمْ يَمْلِكْ»، وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَشَاهِدُهُ الْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ فِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ»، ووافقه الذهبي.

---

[1] ينظر في ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٣/٧٩/١٧)، «الإصابة»: (٤/١٩٢/٤٨٥٠)، «الخلاصة»: (صـ ٢٠٨).

دراسة إسناد هذا الشاهد:

١. أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ: هو محمد بن يعقوب بن يُونُس بن مَعْقِلِ بْنُ سِنَانٍ الأموي مولاهم النيسابوري المَعْقَلِي المُؤَذِّن الوَرَّاق، أبو العباس الأصم. محدث خراسان، ولد سنة ٢٤٧ هـ، إمام مفيد ثقة مأمون، تُوفِيَ بنيسابور في ربيع الآخر سنة ٣٤٦ هـ، وله ٩٩ سنة[١].

٢. مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْقَزَّازُ: هو محمد بن سنان بن يزيد بن الذيال بن خالد بن عبد الله بن يزيد بن سعيد القزاز مولى عثمان أبو بكر البصري نزيل بغداد. صدوق[٢].

٣. أَبُو بَكْرٍ الْحَنَفِيُّ: هو عبد الكبير ابن عبد المجيد ابن عبيد الله البصري أبو بكر الحنفي ثقة تُوفِي سنة أربع ومئتين[٣].

٤. ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث القرشي العامري، أبوالحارث المدني المعروف بـ (ابن أبي ذئب)، ثقة فقيه فاضل، توفي سنة ثمان وخمسين ومئة بالكوفة[٤].

---

(١) ينظر ترجمته في: «تاريخ دمشق»: (٢٨٩/٥٦)، «سير أعلام النبلاء»: (٥٨/٤٥٢/١٥)، «تاريخ الإسلام»: (٣٦٢/٢٥)، «العبر»: (٢٧٩/٢)، «تذكرة الحفاظ»: (٨٣٥/٨٦٠/٣)، «الوافي بالوفيات»: (١٦٩/٩).

(٢) ينظر ترجمته في: «الجرح والتعديل»: (١٥١٧/٢٧٩/٧)، «الثقات»: (١٥٦٠٠/١٣٣/٩)، «تهذيب التهذيب»: (٣٢٥/٢٠٦/٩)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٨٢/برقم: ٥٩٣٦).

(٣) ينظر ترجمته في: «الجرح والتعديل»: (٣٣١/٦٢/٦)، «الثقات»: (١٤١٩٠/٤٢٠/٨)، «الكاشف»: (٣٤٢٤/٦٦٠/١)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٣٦٠/برقم: ٤١٤٧).

(٤) ينظر ترجمته في: «التاريخ الكبير»: (٤٥٥/١٥٢/١)، «الثقات»: (٣٩٠/٧)، ==

٥. عَطَاءٌ: هو عطاء بن أبي رَبَاحٍ. واسمه أسلم. القرشي، أبو محمد المَكِيُّ. ثقة فقيه فاضل ثبت حجة إمام، لكنه كثير الإرسال، ولكنه لم يرسل عن جابر هنا، تُوفِيَ سنة ١١٤هـ، على المشهور وقيل: إنه تغير بآخره، ولم يكثر ذلك منه[١].

٦. جَابِرٌ: هو الصحابي الجليل جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الخزرجي السلمي، أبو عبد الله. ويقال أبو عبد الرحمن. ويقال: أبو محمد، من فقهاء الصحابة، له ١٥٤٠ حديثًا، تُوفِيَ سنة ٧٣هـ، وقيل: غير ذلك، وهو ابن ٩٤ سنة، وصلى عليه أبان بن عثمان، وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة[٢].

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

حسن؛ لحال مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ الْقَزَّازِ، وعليه يرتقي الحديث إلى درجة الصحيح لغيره بمجموع طريقيه.

وقد أخرج لمطر بن طهمان الوراق الإمام مسلم في «صحيحه»، في عدة مواضع، منها:

أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَاب: البيوع ، بَاب: كِرَاءِ الْأَرْضِ (١١٧٦/٣)، برقم: (١٥٣٦)(٨٧)، قال: وحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ،

==

«تذكرة الحفاظ»: (١٨٥/١٩١/١)، «تهذيب التهذيب»: (٥٠٥/٢٧٠/٩)، «التقريب»: (صـ: ٦٠٨٩/٤٩٣).

[١] ينظر ترجمته في: «معرفة الثقات»: (١٢٣٦/١٣٥/٢)، «الجرح والتعديل»: (١٨٣٩/٣٣٠/٦)، «جامع التحصيل»: (صـ: ٢٣٧/برقم: ٥٢٠)، «تهذيب التهذيب»: (٣٨٦/١٨٣/٧)، «التقريب»: (صـ: ٣٩١/برقم: ٤٥٩١).

[٢] ينظر ترجمته في: «الإصابة»: (١٠٢٧/٤٣٤/١)، «سير أعلام النبلاء»: (٣٨/١٨٩/٣).

حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، عَنْ **مَطَرٍ الْوَرَّاقِ**، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ».

وأخرج مسلم أيضًا في «صحيحه»، كِتَاب: البيوع ، بَاب: كِرَاءِ الْأَرْضِ (١١٧٦/٣)، برقم: (١٥٣٦) (٨٨)، قال: وحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ لَقَبُهُ عَارِمٌ، وَهُوَ أَبُو النُّعْمَانِ السَّدُوسِيُّ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا **مَطَرٌ الْوَرَّاقُ**، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرَعْهَا، فَلْيُزْرِعْهَا أَخَاهُ».

الترجمة العاشرة:

مَنْدَلُ بنُ عَلِيٍّ الْعَنَزِيُّ: كُوفِيٌّ صَدُوقٌ[1].

أقوال النقاد فيه:

هو مَنْدَلُ بنُ عَلِيٍّ الْعَنَزِيُّ، أبو عبد الله الكوفي، يُقَالُ: اسمه عمرو، ومندل لقبه[2]. روى عن الأعمش، وحميد الطويل، وهشام بن عروة، وغيرهم[3]. وروى عنه زيد بن الحباب، وموسى بن داود الضبي، وأبو الوليد الطيالسي، وآخرون[4]، قال أحمد: ضعيف الحديث[5]، وقال ابن معين: ليس به بأس، يُكْتَبُ حديثه[6]، وقال في موضع آخر: ليس بشيء[7]، وقال أيضًا: ليس به بأس[8]، وقال أيضًا: ضعيف[9]. وقال أيضًا: ليس بذاك القوي[10]، وقال العجلي في موضع آخر: جَائِزُ الحَدِيثِ، وَكَانَ يَتَشَيَّعُ، وَهُوَ قَدِيمُ الْمَوْتِ، لَمْ يُدْرِكْهُ إِلَّا الشُّيُوخُ[11]، وقال معاذ بن معاذ العنبري: دخلت الكوفة فلم أر أحدًا أورع من مندل[12]. وقال يعقوب بن شيبه: كان أشهر من أخيه حبان

---

(1) ينظر: «معرفة الثقات»: (١٧٨٨/٢٩٧/٢).
(2) ينظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٦١٧٦/٤٩٣/٢٨).
(3) ينظر: «المصدر السابق»: (٤٩٣/٢٨).
(4) ينظر: «المصدر السابق»: (٤٩٤/٢٨).
(5) ينظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله»: (٨٧١/٤١٢/١).
(6) ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز»: (٨٥/١).
(7) ينظر: «الجرح والتعديل»: (٤٣٥/٨).
(8) ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدارمي»: (صـ: ٩٢/برقم: ٢٤٤)، و(صـ: ٢٠٥/برقم: ٧٦٣).
(9) ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٣٠٥٧/٤٤/٤).
(10) ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز»: (٧٠/١).
(11) ينظر: «معرفة الثقات»: (١٧٨٨/٢٩٧/٢).
(12) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٥١٨/٢٩٨/١٠).

وهو أصغر سنًّا منه وأصحابنا يحيى بن معين، وعلي بن المديني وغيرهما من نظرائهم يضعفونه في الحديث، وكان خَيِّرًا فاضلًا صدوقًا، وهو ضعيف الحديث، وهو أقوى من أخيه في الحديث[١]. وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سألت يحيى بن معين عن مندل وحبان؟ قال: ما بهما بأس[٢]، قال أبي: كذلك أقول، وكان البخاري أدخل مندلًا في الضعفاء، فقال أبي: يُحَوَّلُ من هناك[٣]، وسئل أبو زرعة عن مندل فقال: لين الحديث[٤]. وسئل أبي عن مندل فقال: شيخ[٥]، وقال محمد بن عبدالله بن نمير: في حديثه بعض الغلط[٦]، وقال النسائي: ضعيف[٧]، وقال ابن عدي: له أحاديث أفراد وغرائب، وَهو ممن يكتب حديثه[٨]، وقال ابن سعد: كان أذكر وأثبت من أخيه حبان، وكان أصغر منه، ومات بالكوفة سنة سبع أو ثمان وستين قبل أخيه، وفيه ضعف، ومنهم من يشتهي حديثه، ويوثقه، وكان خَيِّرًا فاضلًا[٩]، وقال الجوزجاني: مندل وحبان واهيا الحديث[١٠]، وقال الحاكم أبو أحمد:

---

[١] يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٢٩٨/١٠).
[٢] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٤٣٥/٨).
[٣] ينظر: «المصدر السابق»: (٤٣٥/٨).
[٤] ينظر: « المصدر السابق»: (٤٣٥/٨).
[٥] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٤٣٥/٨).
[٦] ينظر: «الجرح والتعديل»: (٤٣٥/٨).
[٧] ينظر: «الضعفاء والمتروكون للنسائي»: (صـ: ٩٨/برقم: ٥٧٨).
[٨] يُنظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٢١٦/٨).
[٩] ينظر: «الطبقات الكبرى»: (٣٨١/٦).
[١٠] يُنظَر: «أحوال الرجال»: (صـ: ١٠٦).

ليس بالقوي عندهم[١]، وقال الساجي: ليس بثقة، روى مناكير[٢]. وقال ابن قانع[٣]، والدارقطني: ضعيف[٤]، وقال ابن حبان: كان ممن يرفع المراسيل، ويُسْنِدُ الموقوفات، وَيُخَالف الثِّقَات فِي الرِّوَايَات من سوء حفظه، فَلَمَّا سلك غير مَسْلَك المتقنين مِمَّا لَا ينفعك مِنْهُ الْبشر من الْخَطَأ، وفحش ذَلِك مِنْهُ عدل بِهِ غير مَسْلَك الْعُدُول؛ فَاسْتحقَّ التّرْك[٥]، وقال الطحاوي: ليس من أهل التثبت في الرواية بشيء، ولا يُحْتَجّ به[٦]، وقال الزركشي: أحد الضعفاء[٧]، وقال الذهبي: فيه لين[٨]، وقال أيضًا: كان صدوقًا مُكْثرًا، في حديثه لين[٩]، وقال ابن حجر: ضعيف[١٠]، تُوفِيَ فِي رَمَضَانَ سنة ١٦٧هـ[١١].

المناقشة والترجيح:

من خلال مراجعة أقوال النقاد في مَنْدَلِ بنِ عَلِيٍّ الْعَنَزِيِّ يظهر لي – والله

---

[١] يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٢٩٩/١٠).
[٢] يُنظَر: «المصدر السابق»: (٢٩٩/١٠).
[٣] يُنظَر: «المصدر السابق»: (٢٩٩/١٠).
[٤] يُنظَر: «من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين»: (٣٧٢/١٢٦/٣).
[٥] يُنظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (٢٥/٣).
[٦] يُنظَر: «شرح مشكل الآثار»: (٣٨٩/٣).
[٧] يُنظَر: «المعتبر»: (صـ: ١٦٠)، ويُنظَر أيضًا: «موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر»: (٤٨/٢).
[٨] يُنظَر: «المغني في الضعفاء»: (٦٤١٤/٦٧٦/٢).
[٩] يُنظَر: «العبر في خبر من غبر»: (١٩٦/١).
[١٠] ينظر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥٤٥/برقم: ٦٨٨٣).
[١١] ويُنظَر في ترجمته أيضًا: «تاريخ بغداد»: (٧١٦٠/٣٣١/١٥)، «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٣٤١٠/١٣٨/٣)، «تاريخ الإسلام»: (٣٩٩/٥٢٢/٤)، «إكمال تهذيب الكمال»: (٤٧٣٤/٣٥٩/١١)، «ميزان الاعتدال»: (٨٧٥٧/١٨٠/٤)، «الكاشف»: (٥٦٢٧/٢٩٤/٢).

أعلم – أنه صدوق فيه لين، فهو صدوق من جهة عدالته، ضعيف من جهة ضبطه، بسبب سوء حفظه.

ويلتقي حكم العجلي، مع حكم ابن معين في أحد أقواله، ومع حكم أبي حاتم الرازي، وحكم يعقوب ابن شيبة، وحكم الذهبي.

وعليه فمدلول لفظة: «صدوق» هنا عند الإمام العجلي – رحمه الله – تعني العدالة، ويدل عليه قول معاذ بن معاذ العنبري: دخلت الكوفة فلم أر أحدًا أورع من مندل، وقول ابن سعد: وكان خَيِّرًا فاضلًا، وقول يعقوب بن شيبة: كان خَيِّرًا فاضلًا صدوقًا.

النموذج التطبيقي:

حديث ابن ماجه في «سننه»، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا مَنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَدَحُ قَوَارِيرَ يَشْرَبُ فِيهِ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه مَنْدَلُ بنُ عَلِيٍّ الْعَنَزِيُّ، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ موصولًا.

الوجه الثاني: عنه، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، مرسلًا.

تخريج الوجه الأول (الموصول):

أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كِتَاب: الْأَشْرِبَةِ ، بَاب: الشُّرْبِ فِي الزُّجَاجِ (١١٣٦/٢)، برقم: (٣٤٣٥)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، به بلفظه.

وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات»، بَابُ: مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَشْرَبُ قَائِمًا وَقَاعِدًا (١٠٣٦/٧٥٦/٢)، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ يَاسِينَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ الْقَطَّانُ، ثنا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، به بلفظه.

وأخرجه ابن زنبور الوراق في جزء له: «من حديث البغوي وابن صاعد والهاشمي»: (صـ: ٢٦٥/برقم: ١٠)، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ صَاعِدٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، ثنا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، به بلفظه.

تخريج الوجه الثاني (المرسل):

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى»، باب: ذِكْرُ مُشْطِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِكْحَلَتِهِ وَمِرْآتِهِ وَقَدَحِهِ (٤٨٥/١)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ، أَخْبَرَنَا مِنْدَلٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ: أَهْدَى الْمُقَوْقَسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدَحَ زُجَاجٍ كَانَ يَشْرَبُ فِيهِ».

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»، باب: الْمُقَوْقِسُ ﷺ (٢٦٩٢/١٥٤/٥)، قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، نا حُسَيْنُ بْنُ حَسَنٍ الْأَشْقَرُ، نا مَنْدَلٌ، به مرسلًا بلفظه.

وأخرجه البزار في «مسنده»، كما في «كشف الأستار»، كتاب: الأشربة،

بَابُ: الشُّرْبِ فِي الزُّجَاجِ (٣/٣٤٥)، برقم: (٢٩٠٤)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، أبنا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ، ثنا مَنْدَلٌ، به بلفظه.

وقال: «قَالَ الْبَزَّارُ: لا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ مُتَّصِلًا، إِلا مَنْدَلٌ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ».

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «أخلاق النبي»، باب: ذِكْرُ الْآنِيَةِ الَّتِي كَانَ يَشْرَبُ فِيهَا ﷺ: (٣/٣٨٩/٦٩٧)، قال: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمُطَرِّزُ، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، نَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ، نَا مِنْدَلٌ، به مرسلًا بلفظه.

وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة»، باب: مُقَوْقِسُ صَاحِبُ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ الْمُهْدِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ (٥/٢٦٤٨/٦٣٥١)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَمْعَانَ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ قَحْطَبَةَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ، ثنا مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ، به مرسلًا بلفظه.

وقال: «رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ مِنْدَلٍ، فَقَالَ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْمُقَوْقِسَ أَهْدَى...».

دراسة الوجه الأول (الموصول):

دراسة إسناد ابن ماجه في «سننه»:

١. أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ: هو أحمد بنُ سِنان بن أسد بن حِبان - بكسر المهملة بعدها موحدة - أبو جعفر القطان الواسطي[١]، قال النسائي: ثقة[٢]، وقال

[١] يُنْظَر: «تهذيب الكمال»: (١/٣٢٢/٤٥).
[٢] يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (صـ: ٨٠/ برقم: ٨).

أبوحاتم: كان ثقة صدوقًا[١]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٢]، وقال الدارقطني: كان ثقة ثبتًا[٣]، وقال ابن حجر: ثقة حافظ[٤]، تُوفِيَ سنة تسع وخمسين ومئتين، وقيل: قبلها[٥].

٢.زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: هو زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ بن الريان، ويقال: رومان التميمي، أبو الحسين الْعُكْلِيُّ[٦] الكوفي، أصله من خراسان، ورحل في طلب العلم، وسكن الكوفة[٧]، قال أحمد: كان صدوقًا، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح، لكن كان كثير الخطأ[٨]، وقال ابن معين[٩]، وعلي بن المديني[١٠]، والعجلي[١١]، والدارقطني[١٢]، وابن ماكولا[١٣]، وأبو جعفر البستي[١٤]، وأحمد بن صالح[١٥]،

---

(١) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٥٣/٢).
(٢) يُنْظَر: «ثقات ابن حبان»: (١٢١٢٨/٣٣/٨).
(٣) يُنْظَر: «المؤتلف والمختلف»، للدارقطني: (٤٢٤/١).
(٤) يُنْظَر: «التقريب»: (صـ: ٨٠/برقم: ٤٤).
(٥) ويُنْظَر أيضًا: «الكاشف»: (٣٦/١٩٤/١)، «تهذيب التهذيب»: (٦٢/٣٤/١).
(٦) العُكَلِيُّ: بِضَم الْعين وَسُكُون الْكَاف وَكسر اللَّام، هَذِه النِّسْبَة إِلَى عكل وَهُوَ بطن من تَمِيم. ينظر: «الأنساب»: (٣٤٨/٩)، «اللباب»: (٣٥١/٢)، «لب اللباب»: (صـ: ١٨١).
(٧) يُنْظَر: «تهذيب الكمال»: (٤٠/١٠، ٢٠٩٥/٤١).
(٨) يُنْظَر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد»: (صـ: ٣١٩/برقم: ٤٣٢).
(٩) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٥٦٢/٣).
(١٠) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٥٦٢/٣).
(١١) يُنْظَر: «الثقات»، للعجلي: (٥٢٦/٣٧٧/١).
(١٢) يُنْظَر: «المؤتلف والمختلف»، للدارقطني: (٤٨٠/١).
(١٣) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٤٠٤/٣).
(١٤) يُنْظَر: «المصدر السابق»: (٤٠٤/٣).
(١٥) يُنْظَر: «المصدر السابق»: (٤٠٤/٣).

وعثمان بن أبي شيبة[١]: ثقة، وزاد أحمد بن صالح: وكان معروفًا بالحديث صدوقًا، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث[٢]. وقال ابن معين: كان يقلب حديث الثوري، ولم يكن به بأس[٣]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطيء يُعْتَبَرُ حديثه إذا روى عن المشاهير، وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير[٤]، وقال ابن قانع: كوفي صالح[٥]، وقال ابن يونس: كان جَوَّالًا في البلاد في طلب الحديث، وكان حسن الحديث[٦]، وقال ابن عدي: له حديث كثير، وهو من أثبات مشايخ الكوفة ممن لا يشك في صدقه، والذي قاله ابن معين أن أحاديثه عن الثوري مقلوبة، إنما له عن الثوري أحاديث تُشْبِهُ بعض تلك الأحاديث، يستغرب بذلك الإسناد، وبعضه يرفعه، ولا يرفعه، والباقي عن الثوري، وعن غير الثوري مستقيمة كلها[٧]، وقال الذهبي: لم يكن به بأس قد يهم[٨]، وقال ابن حجر: صدوق يخطيء في حديث الثوري[٩].

وخلاصة حاله أنه ثقة يخطيء في حديث الثوري، وروايته هنا ليست عنه

تُوفِيَ سنة ٢٠٣هـ.

٣. مَنْدَلُ بنُ عَلِيٍّ الْعَنَزِيُّ. صدوق من جهة عدالته، ضعيف من جهة

---

(١) يُنْظَر: «المصدر السابق»: (٤٠٤/٣).
(٢) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢٥٣٨/٥٦١/٣).
(٣) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٤٠٤/٣).
(٤) يُنْظَر: «الثقات»: (١٣٢٧٧/٢٥٠/٨).
(٥) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٤٠٤/٣).
(٦) يُنْظَر: «تاريخ ابن يونس المصري»: (٨٨/٢).
(٧) يُنْظَر: «الكامل»: (٧٠٧/٢٠٩/٣).
(٨) يُنْظَر: «الكاشف»: (١٧٢٩/٤١٥/١).
(٩) يُنْظَر: «التقريب»: (صـ: ٢٢٢/برقم: ٢١٢٤).

سوء حفظه، تقدمت ترجمته.

٤. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، ويقال: كومان المدني، أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله المطلبي مولاهم، نزيل العراق[١]، قال ابن معين: كان ثقة، وكان حسن الحديث[٢]، وقال أحمد: حسن الحديث[٣]، وقال شعبة: أمير المؤمنين في الحديث[٤]، وقال ابن المديني: لم أجد لابن إسحاق إلا حدثيين منكرين، وكان يثني عليه ويقدمه[٥]، وقال العجلي: مدني ثقة[٦]، وقال ابن سعد: كان ثقة[٧]، وقال ابن عدي: ولمحمد بن إسحاق حديث كثير، وقد روى عنه أئمة الناس، ولو لم يكن له من الفضل إلا أنه صرف الملوك عن الاشتغال بكتب لا يحصل منها شيء إلى الاشتغال بمغازي رسول الله ﷺ، ومبعثه، ومبدأ الخلق لكانت هذه فضيلة سبق إليها، وقد صنفها بعده قوم فلم يبلغوا مبلغه، وقد فتشت أحاديثه الكثير فلم أجد فيها ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ، أو يهم في الشيء بعد الشيء كما يخطيء غيره، وهو لا بأس به، روى له مسلم في المتابعات، وعَلَّقَ له

---

(١) يُنْظَر: «تهذيب الكمال»: (٣٨٠/٢٤، ٥٠٥٧/٢٨١).
(٢) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٣٩/٩).
(٣) يُنْظَر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره»: (صـ: ٤٩/ برقم: ٥١).
(٤) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٩٢/٧).
(٥) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٤٣/٩).
(٦) يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (١٥٧١/٢٣٢/٢).
(٧) يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٣٢٢/٧).

البخاري[1]، وقال الخليلي: عالم كبير واسع الرواية ثقة[2]، وقال أبو زرعة: صدوق[3]، وقال البوشنجي: هو عندنا ثقة ثقة[4]. وقال الحاكم: قال محمد يحيى: هو حسن الحديث عنده غرائب[5]. وقال الذهبي: أحد الأعلام صدوق قوى الحديث إمام لا سيما في السير[6]، وقال الذهبي أيضًا: كان صدوقًا من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن وقد صححه جماعة[7]. وقال ابن حجر: إمام المغازي صدوق يدلس ورُمِيَ بالتشييع والقدر[8]، **وخلاصة حاله** أنه صدوق في الحديث، ربما أخطأ، ثقة في المغازي والسير[9].

٥. الزُّهْرِيُّ: هو محمد بن مُسْلِم بن عُبَيْد الله بن عبد الله بن شِهَاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهْرَة بن كِلَاب بن مُرَّة القُرشِي الزُّهْرِي الفقيه، أبو بكر الحافظ المدنيُّ، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز، والشام[10]. قال ابن

---

(١) يُنْظَر: «الكامل»: (٢٧٠/٧).
(٢) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٢٨٨/١).
(٣) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٩٢/٧).
(٤) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٤٦/٩).
(٥) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٤٦/٩).
(٦) يُنْظَر: «المغني في الضعفاء»: (٥٢٧٥/٥٥٢/٢).
(٧) يُنْظَر: «الكاشف»: (٤٧١٨/١٥٦/٢).
(٨) يُنْظَر: «التقريب»: (صـ: ٤٦٧/برقم: ٥٧٢٥).
(٩) ويُنْظَر أيضًا: «تاريخ بغداد»: (٥١/٢١٤/١)، «طبقات المدلسين»: (صـ:٥١ /برقم: ١٢٥).
(١٠) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٧٣٤/٣٩٥/٩).

سعد: كان الزهري ثقة كثير الحديث والعلم والرواية فقيهًا جامعًا[١]. وقال ابن حجر: فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه[٢]، تُوفِيَ في رمضان ١٢٤هـ، وهو ابن ٧٢ سنة[٣].

٦. عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني[٤]، قال العجلي: كان أحد فقهاء المدينة، تابعي ثقة، رجل صالح، جامع للعلم، وهو معلم عمر بن عبد العزيز[٥]، وقال أبو زرعة: ثقة مأمون إمام[٦]، وقال ابن حبان في «الثقات»: من سَادَات التَّابِعين، وَكَانَ يُعَدُّ من الْفُقَهَاء السَّبْعَة[٧]، وقال أبو جعفر الطبري كان مُقَدَّمًا في العلم والمعرفة بالأحكام، والحلال والحرام، وكان مع ذلك شاعرًا مجيدًا[٨]،

وقال الذهبي: كان من بحور العلم[٩]، وقال ابن حجر: ثقة فقيه ثبت[١٠]، مات سنة ٩٨هـ.

٧. ابْنُ عَبَّاسٍ: هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس بن عبد المطلب

---

(١) يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (١٥٧/١).
(٢) يُنْظَر: «التقريب»: (صـ: ٥٠٦/ برقم: ٦٢٩٦).
(٣) ويُنْظَر أيضًا: «الثقات»: (٥١٦٢/٣٤٩/٥)، «الكاشف»: (٥١٥٢/٢١٧/٢).
(٤) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٥٠/٢٣/٧).
(٥) يُنْظَر: «معرفة الثقات»، للعجلي: (١١٦١/١١١/٢).
(٦) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٥١٧/٣١٩/٥).
(٧) يُنْظَر: «الثقات»: (٣٨٦٧/٦٣/٥).
(٨) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٥٠/٢٣/٧).
(٩) يُنْظَر: «الكاشف»: (٣٥٦٢/٦٨٢/١).
(١٠) يُنْظَر: «التقريب»: (صـ: ٣٧٢/ برقم: ٤٣٠٩).

تقدم في الترجمة الأولى.

دراسة الوجه الثاني (المرسل):

دراسة إسناد ابن سعد في «الطبقات»:

١. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ: هو محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي، أبو أحمد الزبيري الكوفي. روى عن الثوري، ومسعر، وغيرهما. وروى عنه أحمد، وأبو موسى العنزي، وغيرهما[١]. قال ابن نمير: صدوق ثقة صحيح الكتاب[٢]. وقال أحمد: كان كثير الخطأ في حديث سفيان[٣]. وقال ابن معين[٤]، والعجلي[٥]، وابن قانع[٦]: ثقة. وقال ابن معين أيضًا: ليس به بأس[٧]. وقال أبو زرعة[٨]، وابن خراش[٩]: صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات»[١٠]، وقال أبو حاتم: عابد مجتهد حافظ للحديث، له أوهام[١١]. وقال النسائي: ليس به بأس[١٢]. وقال ابن سعد: كان صدوقًا كثير الحديث[١٣]. وقال ابن حجر: ثقة ثبت إلا أنه قد يخطىء في حديث

---

(١) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٤٢٢/٢٥٤/٩).
(٢) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٤٢٢/٢٥٤/٩).
(٣) يُنظَر: «تاريخ بغداد»: (٣٩٦/٣).
(٤) يُنظَر: «الجرح والتعديل»: (٢٩٧/٧).
(٥) يُنْظَر: «معرفة الثقات»، للعجلي: (١٦١١/٢٤٢/٢).
(٦) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٢٥٥/٩).
(٧) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٢٥٥/٩).
(٨) يُنظَر: «الجرح والتعديل»: (١٦١١/٢٩٧/٧).
(٩) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٢٥٥/٩).
(١٠) يُنظَر: «الثقات»: (١٥١٦٩/٥٨/٩).
(١١) يُنظَر: «الجرح والتعديل»: (١٦١١/٢٩٧/٧).
(١٢) يُنظَر: «تاريخ بغداد»: (٣٩٦/٣).
(١٣) يُنظَر: «الطبقات الكبرى»: (٤٠٢/٦).

الثوري[1]، توفي سنة ٢٠٣هـ.

وخلاصة حاله أنه ثقة حافظ، يخطىء في حديث الثوري، وروايته هنا ليست عنه، وأما استعمال الحافظ رحمه الله لـ «قد»، قبل الفعل المضارع «يخطىء» يفيد قلة الخطأ منه في حديث الثوري، وهذا يتنافى مع قول الإمام أحمد السابق: «كان كثير الخطأ في حديث سفيان»، والله تعالى أعلم.

٢. مَنْدَلُ بنُ عَلِيٍّ الْعَنَزِيُّ. صدوق من جهة عدالته، ضعيف من جهة سوء حفظه، تقدمت ترجمته.

٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: هو محمد بن إسحاق بن يسار المدني، صدوق في الحديث، ربما أخطأ، ثقة في المغازي والسير، كان يُدَلِّسُ. تقدم في الوجه الأول.

٤. الزُّهْرِيُّ: هو محمد بن مُسْلِم بن عُبَيْد الله بن عبد الله بن شِهَاب القُرشِي الزُّهْرِي، أبو بكر المدنيُّ، ثقة ثبت فقيه حافظ إمام. تقدم في الوجه الأول.

٦. عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني، ثقة ثبت فقيه، تقدم في الوجه الأول.

---

[1] يُنظَر: «التقريب»: (صـ: ٤٨٧/برقم: ٦٠١٧).

دراسة متابعة ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»:

١. أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ: هو أحمد بن عبدة بن موسى الضبي، أبو عبد الله البصري. روى عن ابن عيينة، ويزيد بن زريع، وغيرهما. وروى عنه مسلم، والبزار، وغيرهما[١]. قال أبو حاتم[٢]، وابن خزيمة[٣]، وأبو القاسم البغوي[٤]، والنسائي[٥]، وغيرهم: ثقة. وقال النسائي في موضع آخر: لا بأس به[٦]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٧]. وقال ابن حجر: وتكلم فيه ابن خراش فلم يلتفت إليه أحد للمذهب[٨]. وقال الذهبي: حجة[٩]. وقال أيضًا: من ثقات البصريين احتج به مسلم، وما علمت به بأسًا إلا قول ابن خراش تكلم فيه وهذا مردود[١٠]. وقال أيضًا: قال ابن خراش: تكلم الناس فيه، فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا، فالرجل حجة[١١]، وقال أيضًا: من الشُّيُوخ النُّبَّل ثِقَة[١٢]، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالنصب[١٣]، توفي في رمضان سنة ٢٤٥هـ.

---

(١) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٩٩/٥٩/١).
(٢) يُنظَر: «الجرح والتعديل»: (١٠٠/٦٢/٢).
(٣) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٥٩/١).
(٤) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٥٩/١).
(٥) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٥٩/١).
(٦) يُنظَر: «مشيخة النسائي»: (صـ: ٥٦/برقم: ٥٨).
(٧) يُنظَر: «الثقات»: (١٢٠٩١/٢٣/٨).
(٨) يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٥٩/١).
(٩) يُنظَر: «الكاشف»: (٦٠/١٩٩/١).
(١٠) يُنظَر: «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم»: (صـ: ٥٢).
(١١) يُنظَر: «ميزان الاعتدال»: (١١٨/١).
(١٢) يُنظَر: « المغني في الضعفاء»: (٤٧/١).
(١٣) يُنظَر: «التقريب»: (صـ: ٨٢/برقم: ٧٤).

وخلاصة حاله أنه ثقة، تكلم فيه ابنُ خراش؛ لكونه يخالف مذهبه، وقوله غير معتد به هنا؛ للتهمة، وأما النسائي فقد قال مرةً: ثقة، وأخرى: لا بأس به، فيؤخذ من قوليه ما وافق فيه أكثر النقاد، والله تعالى أعلم.

٢. حُسَيْنُ بْنُ حَسَنٍ الْأَشْقَرُ: هو الحُسَيْن بن الحسن الْأَشْقَر الْفَزارِيّ، أَبُو عبد الله الكوفي[١]، قال البخاري: عِنْده مَنَاكِير[٢]. وقال البخاري في موضع آخر: فيهِ نظر[٣]، وقال أبو زرعة: منكر الحديث[٤]، وقال النسائي[٥]، وأبو حاتم[٦]، والدارقطني[٧]: ليس بقوي، وقال ابن عدي: وليس كل ما روى عنه من الإنكار فيه من قبله، بل ربما كان من قبل من روى عنه، وذكر ابن عدي له مناكير، وقال في بعضها: البلاء عندي من الأشقر[٨]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٩]، وذكره العقيلي في «الضعفاء»[١٠]، وقال الأزدي: ضعيف[١١]. وقال ابن الجنيد: سمعت ابن معين ذكر الأشقر فقال: كان من الشيعة الغالية، قلت: فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به، قلت: صدوق؟ قال: نعم كتبت عنه.

---

[١] يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٥٩٦/٣٣٥/٢).
[٢] يُنظَر: «التاريخ الأوسط»: (٢٧٥١/٣١٩/٢).
[٣] يُنظَر: «التاريخ الكبير»: (٢٨٦٢/٣٨٥/٢).
[٤] يُنظَر: «الجرح والتعديل»: (٤٩/٣، ٥٠).
[٥] يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٣٣٧/٢).
[٦] يُنظَر: «الجرح والتعديل»: (٢٢٠/٤٩/٣).
[٧] يُنظَر: «الضعفاء والمتروكون»: (صـ: ١٩٥).
[٨] يُنظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٢٣٦/٣).
[٩] يُنظَر: «الثقات لابن حبان»: (١٢٨٨٧/١٨٤/٨).
[١٠] يُنظَر: «الضعفاء الكبير»، للعقيلي: (٢٩٧/٢٤٩/١).
[١١] يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٣٣٧/٢).

وقال أبو أحمد: الحاكم ليس بالقوي عندهم[1]. وقال ابن حجر: صدوق يهم[2]، ويغلو في التشيع، مات سنة ٢٠٨هـ، **وخلاصة حاله** أنه ضعيف.

٣ـ مَنْدَلُ بنُ عَلِيٍّ الْعَنَزِيُّ. صدوق من جهة عدالته، ضعيف من جهة سوء حفظه، تقدمت ترجمته.

٤ـ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: هو محمد بن إسحاق بن يسار المدني، صدوق في الحديث، ربما أخطأ، ثقة في المغازي والسير، كان يُدَلِّسُ. تقدم في الوجه الأول.

٥ـ الزُّهْرِيُّ: هو محمد بن مُسْلِم بن عُبَيْد الله بن عبد الله بن شِهَاب القُرشِي الزُّهْرِي، أبو بكر المدنيُّ، ثقة ثبت فقيه حافظ إمام. تقدم في الوجه الأول.

٦ـ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني، ثقة ثبت فقيه، تقدم في الوجه الأول.

النظر والترجيح:

بعد النظر في أحوال الرواة المختلفين على مندل بن علي العنزي يظهر لي أن الوجه الثاني (المرسل) هو الراجح؛ وذلك نظرًا لأن راويه عنه محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي ثقة ثبت حافظ، يخطىء في حديث الثوري، وروايته هنا ليست الثوري، وتابعه الحُسَيْن بن الحسن الْأَشْقَر الْفَزارِيّ كما عند

---

[1] يُنظَر: «تهذيب التهذيب»: (٣٣٧/٢).
[2] يُنظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ١٦٦/برقم: ١٣١٨).

ابن أبي عاصم، بينما تفرد برواية الوجه الأول عنه زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ الْعُكْلِيُّ، وهو ثقة يخطئ في حديث الثوري، وروايته هنا ليست عنه، فيرجح الوجه الثاني بزيادة الحفظ، وبالمتابعة.

هذا بحسب ما تقضي به القواعد وقرائن الترجيح، ولكن الإمام الْبَزَّار – رحمه الله – أعله بمندل نفسه، وليس بالرواة عنه، فقال: «لا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ مُتَّصِلًا، إِلا مَنْدَلٌ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ».

الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

ضعيف؛ لحال مَنْدَلِ بنِ عَلِيٍّ الْعَنَزِيِّ، وكذا لعنعنة ابن إسحاق، وهو مدلس، ولكونه مرسلًا.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: (٤٨/٤): «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف مندل، وتدليس ابن إسحاق».

الخاتمة والنتائج والتوصيات

بعد هذه الجولة العلمية، والدراسة الحديثية والتي أسأل الله تعالى أن يكون بحثي في هذه القضية إضافة جديدة في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية المطهرة من ناحية الموضوع، وكذلك من ناحية التفصيل الذي عَوَّلْتُ عليه أثناء عرضي للدراسة، وإبرازه للقارئ الكريم.

ولما كان من تمام البحث أن يبرز الموضوع مستوفًى من جميع جوانبه فأحب أن أُبَيِّنَ خلاصة ما تعرضت له في هذا البحث فذكرت ترجمة موجزة للإمام العجلي – رحمه الله – وتعريفًا موجزًا بكتابه «معرفة الثقات»، وكذا عَرَّفتُ بمصطلح «صدوق»، وبَيَّنت مدلوله، عند العجلي، وعند المحدثين، وأوضحت ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام العجلي – رحمه الله، وذكرت في هذا البحث حكم توثيقات الإمام العجلي – رحمه الله – في «كتابه»، واستعرضت دراسة تطبيقية لمن قال فيهم الإمام العجلي «صدوق»، في كتابه: «معرفة الثقات»، وقمت فيه بذكر عشرة تراجم للرواة الذين وصفهم العجلي بذلك الوصف، ودراسة أحوالهم من حيث الجرح والتعديل، ثم قمت بدراسة نموذج حديثي لكل راوٍ منهم، مع الوقوف على أحكام العلماء على هذه الأحاديث.

وأما عن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا فهي على النحو الآتي:

١. أن علم الجرح والتعديل من أجل العلوم الإسلامية عامة، وعلوم السنة المشرفة خاصة، حيث يتم من خلاله معرفة الراوي الثقة من غيره،

وتمييز الراوي مقبول الرواية من غيره، وهذا يكون له أكبر الأثر في قبول الحديث، أو رده، والعمل بالخبر، أو تركه.

٢. أن مصطلحات الأئمة النقاد تحتاج إلى تحرير وبيان، وموازنة هذه المصطلحات في ضوء بعضها البعض، كما ينبغي تمييز عبارات الإمام الواحد، ومحاولة الوصول لمقصوده من خلال تطبيقاته لتلك المصطلحات على الرواة.

٣. أن الإمام أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه بْن صالح العجلي الكوفي من أئمة أصحاب الحديث الحفاظ المتقنين، من أهل الورع والزهد، كَانَ حافظا دَيِّنًا صالحًا، وكان يُقرن بالإمام أَحْمَد بْن حنبل، والإمام يحيى بْن معين في حفظه وإتقانه، وتمكنه في صنعة العلل ومعرفة الرجال، بل ورد أن ابن حنبل، وابن معين كانا يأخذان عَنْهُ، وهو أَقْدَمُ فِي طلب الحديث، وأعلى إسنادًا، وأَجَلُّ عند أهل المغرب فِي القديم والحديث ورعًا وزهدًا من مُحَمَّد ابْن إِسْمَاعِيل البخاري.

٤. يُعَدُّ كتاب «معرفة الثقات» للإمام العجلي – رحمه الله – من أعظم مؤلفاته، بل يمكن القول بأنه هو الكتاب الذي اشتُهِرَ به، وهو كتاب عظيم النفع، جليل القدر، مفيد في بابه؛ إذ يندر أن يكتب باحث في الرواة والأسانيد، ولا يرجع إليه، فهو مرجع لكل باحث، ومقصد لكل طالب، وقد حظي هذا السفر القيم بمكانة مرموقة ومنزلة سامقة بين المُحدِّثين، فأثنوا عليه ومدحوه.

٥. أن كتاب العجلي ليس مختصًّا بالرواة «الثقات»؛ لأن فيه جماعة جَرَّحَهُم العجلي نفسه، بالضعف تارة، وبالترك أخرى، وبالكذب أحيانًا، وبالتهمة بالكذب في أحايين أخر، وبالزندقة أيضًا، بل لقد بوّب لكتابه بابًا بعنوان: «ومن المتروكين»، كما في الجزء المتبقي من أصل كتاب العجلي، وكذا ذكر العجلي بعض الرواة في «كتابه»، ولم يذكر فيهم جرحًا، ولا تعديلًا.

٦. أن الإمام العجلى – رحمه الله – اشتهر بين أئمة النقد، وتميز في صنعة «الجرح والتعديل»، ومعرفة أحوال الرجال، وكان مشهودًا له بطول الباع، وسعة الاطلاع في هذه الصناعة، حيث كانوا يعدونه في مصاف الكبار من علماء جيله، في فهم هذه الصناعة، وإتقانها، وكانت لديه ألفاظ كثيرة مستعملة في الجرح والتعديل، منها ما تميز به هو، ومنها ما شارك فيه غيره من أئمة النقد.

٧. يُعَدُّ حديث من وُصف بوصف «صدوق» حديثًا حسنًا لذاته، ومثله مصطلح: «لا بأس به»، و«ليس به بأس»، و«مأمون»، و«خيار»، و«جيد الحديث»، و«حسن الحديث»، و«حديثه حسن»، ونحو هذه الألفاظ، ومرتبة «صدوق» مرتبة دون الثقة، وفوق الضعيف ضعفًا قريبًا محتملًا، أو بتعبير آخر: ضعفًا يسيرًا منجبرًا، وذلك في غالب اصطلاحات النقاد، فالصدوق يُحكَم بحسن حديثه عند اندفاع الخطأ والوهم عن روايته.

٩. استعمل الإمام العجلي مصطلح «صدوق» على معناها الاصطلاحي

العام، وهو خفة ضبط هذا الراوي، وكونه أنزل عن رتبة الثقة، ولكنه لم ينزل إلى درجة الضعف، وبالتالي يكون حديثه في مرتبة الحسن ما عدا ما ثبت وهمه فيه، واستعملها هذا المصطلح أيضًا بمعنى العدالة، والراوي الموصوف بها يكون عدلًا، وهو بهذا يتفق مع كثيرين من النقاد الذين يُطْلِقُون لفظة: «صدوق» أحيانًا، ويعنون بها عدالة الراوي.

١٠. أن الإمام العجلي – رحمه الله – إمام من أئمة النقد، ومن جلة أئمة الجرح والتعديل، وأنه من كبار الحفاظ مع التدين المتين والورع في الدين، وأنه لا يوجد أحدٌ من أئمة النقد السابقين، وعلمائه المعتبرين قد رمى الإمام العجلي بالتساهل في التوثيق، أو أنه لا يُعْتَمَدُ على توثيقه إذا انفرد به لراوٍ لم نجد فيه قولًا لغيره من أئمة الجرح والتعديل الآخرين، وأن قول من رماه بالتساهل في التعديل من المعاصرين لا عبرة به، ولا يؤبه له.

١١. أن الرواة الذين قال فيهم الإمام العجلي لفظ: «صدوق» اتفق في غالبهم مع باقي النقاد، ولم يكن قوله مخالفًا لهم، أو له معنى آخر غير المتداول بينهم؛ لذا فهو إمام معتدل، من أئمة الجرح والتعديل المتوسطين، فهو ليس من المتشددين، ولا هو من المتساهلين أو المتسامحين، فقوله يتوافق أو يتكامل مع أقوال الأئمة الآخرين.

١٢. أظهرت الدراسة التطبيقية أن من قال فيهم الإمام العجلي «صدوق» يحكم العلماء الآخرون على أسانيد هم فيها بأن حديثهم حسن، هذا في الغالب

الأعم، إلا من قال فيهم: «صدوق» باعتبار تحقق العدالة فيهم دون الضابط، فإن روايتهم ضعيفة قابلة للجبر والترقية، والاعتضاد.

وغير ذلك من النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث.

وأما عن أهم التوصيات، فهي كما يلي:

١. إعداد دراسة علمية موسعة (ماجستير، أو دكتوراه) تتناول مصطلح «صدوق» عند بقية الأئمة الحفاظ النقاد، كما صنعت هنا مع الإمام العجلي، وعمل استقراء تام لهم، بحيث تقوم هذه الدراسة بحصره وجمعه عند أئمة النقد جميعًا؛ ليظهر المراد والمقصود منه عند أئمة النقد، فينظر معناه عند أحمد، وابن معين، والبخاري، وأبي حاتم الرازي، وأبي داود، والنسائي، وأبي زرعة الرازي، وابن سعد، وغيرهم من علماء الجرح والتعديل، وصيارفته، على أن يكون الجمع لهذا المصطلح بطريقة استقصائية، لا بطريقة انتقائية، ومقارنة أقوال النقاد ببعضها البعض، والموازنة بين الأقوال في الراوي الواحد، وتحرير حال الراوي وَفق قرائن الترجيح المعروفة لدى أئمة هذا الشأن.

٢. إعداد موسوعة علمية حاسوبية متخصصة في ألفاظ الجرح والتعديل، والاهتمام بعمل تراجم واسعة للرواة الذين وصفوا بقول: «صدوق»، وسبر مروياتهم، ومقارنتها بروايات المتقنين من الرواة، والحكم عليها بما يليق بحالها، مع ضرورة الاستعانة بأساتذة متخصصين للنظر والترجيح بين الأقوال المتعارضة في الراوي، وتمييز الراجح من أحوال الرواة الموصوفين بلفظ: «صدوق»؛ وذلك يكون عونًا كبيرًا للباحثين، وطالبي الحديث

الشريف.

٤. عقد مُؤتمر علمي سنوي في جامعة الأزهر الشريف لبحث القضايا الحديثية الشائكة والمهمة التي تشغل أذهان الأوساط الحديثية في زماننا، وتحرير المصطلحات الحديثية التي تحتاج إلى تحرير، وإنعام نظر، وإعمال فكر، على أن يخصص لقضايا فهم النص النبوي، والرد على الشبهات المثارة جانبًا كبيرًا من أعمال المؤتمر، وتقدم فيه الأبحاث الجديدة التي تُعنَى بذلك؛ وذلك هام جدًّا لإصلاح مجتمعاتنا اليوم.

وأخيرًا أقول: إن هذا البحث كان فرصة سانحة لي لقضاء فترة طيبة من الزمن في صحبة رواة سنة سيدنا رسول الله ﷺ، ولا ريب أن صحبة الأخيار تدفع الإنسان دائمًا إلى الخير؛ وتحثه عليه، كما اعترف بأن الاطلاع على مؤلفات الأئمة النقاد المحققين المطلعين، والعكوف على دراستها قد فتح لي آفاقًا واسعة للنظر، والتحقيق، والتحرير، والتفكير النافع، واستخراج الفوائد العلمية، واستخلاص القواعد الحديثية.

وفي الختام أسأل الله عز وجل بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يلهمني الرشاد والصواب، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يبارك في هذا المجهود، وأن يجعل الإخلاص رائدي، والهُدى مقصدي، والتوفيق حليفي، وأن ينفعني بهذا العمل وسائر المسلمين، وأن يرزقني صحبة النبي المصطفى الأمين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم في جنات النعيم.

فالله جلَّ جلاله هو الموفق والمعين والهادي إلى سواء السبيل إنه سبحانه سميع قريب، ونعم المولى ونعم المجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصل اللّٰهم على نبينا محمد النبي المصطفى الأمين وعلى آله وصحبه وسلم.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الباحث،،،

(فهرس المصادر والمراجع)

الإبانة في اللغة العربية، المؤلف: سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، المحقق: د. عبد الكريم خليفة - د. نصرت عبد الرحمن - د. صلاح جرار - د. محمد حسن عواد - د. جاسر أبو صفية، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
اختصار علوم الحديث، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.
إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قدم له: د سعد بن عبد الله الحميد، راجعه ولخص أحكامه وقدم له: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، الناشر: دار الكيان - الرياض، مكتبة ابن تيمية – الإمارات.
الإرشاد في معرفة علماء الحديث. المؤلف : الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى. الناشر : مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ. تحقيق : د. محمد سعيد عمر إدريس. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٤١٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.
أساس البلاغة، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
إسعاف المبطأ برجال الموطأ. المؤلف : عبدالرحمن ابن أبي بكر أبو الفضل السيوطي. الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر ، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
الإصابة في تمييز الصحابة. المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. الناشر : دار الجيل – بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ. تحقيق : علي محمد البجاوي.
الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ). الناشر: دار العلم للملايين. الطبعة: الخامسة عشر - أيار - مايو ٢٠٠٢ م.
الاقتراح في بيان الاصطلاح، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: ١ .
الأقوال المشرقات على منهج العجلي في كتاب «الثقات»، إبراهيم مزوز، موقع الألوكة.
إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: مغلطاي بن قليج المصري الحنفي. المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم.

الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م. عدد الأجزاء: ١٢ .
الإلزامات والتتبع للدارقطني، لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
الأنساب. المؤلف: أبو سعد السمعاني. المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢م.
بحث حول توثيق العجلي للدكتور حاتم بن عارف العوني، الملتقى الفقهي على شبكة الإنترنت.
تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.
تاريخ أسماء الثقات. المؤلف: أبو حفص ابن شاهين. المحقق: صبحي السامرائي. الناشر: الدار السلفية – الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م.
تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م، وراجعت أيضًا طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
تاريخ الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ)، دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى، سنة: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
تاريخ بغداد. المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م. عدد الأجزاء: ١٦، وراجعت أيضًا طبعة دار الكتب العلمية – بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
تحرير تقريب التهذيب. المؤلف: د: بشار عواد معروف. الشيخ: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت: ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.
تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي». المؤلف: جلال الدين السيوطي. الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

تذكرة الحفاظ. المؤلف: شمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م. عدد الأجزاء: ٤ .
التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
تقريب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: محمد عوامة. الناشر: دار الرشيد – سوريا. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م. عدد الأجزاء: ١.
التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ١ .
التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبدالرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
تهذيب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أبو الحجاج المزي. المحقق: د. بشار عواد معروف. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.
الثقات. المؤلف: ابن حبان البُستي. طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦م.
الجرح والتعديل. المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي. الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.
الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبي محمد، محيي الدين الحنفي،
الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي اليمني. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - دار البشائر - حلب - بيروت. الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.
ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف - الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم. المؤلف: الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (٦٧٣هـ ــ ٧٤٨هـ). تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي. الناشر: دار البشائر الإسلامية. سنة النشر: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م. مكان النشر: بيروت – لبنان.
الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية - بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، دار النشر: دار الفكر – بيروت. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
سنن أبي داود، تأليف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، دار النشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤ - ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
سنن الترمذي. المؤلف: أبو عيسى الترمذي. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢). ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣). وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥). الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر. الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.
سنن الدارمي. المؤلف: أبو محمد الدارمي. تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠م.

السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ - ١٩٩١، الطبعة: الأولى، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.
سير أعلام النبلاء. المؤلف : شمس الدين الذهبي. المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
شذرات الذهب في أخبار من ذهب. المؤلف: ابن العماد الحنبلي. حققه: محمود الأرناؤوط. خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
شرح التبصرة والتذكرة، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، عدد الأجزاء: ٢ .
شرح النووي على صحيح مسلم. المؤلف: محيي الدين النووي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم - لبنان / بيروت. د ت.
شعب الإيمان. المؤلف: أبو بكر البيهقي. حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند. الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. المؤلف: ابن حبان البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣م.

صحيح البخاري. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
صحيح مسلم. المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
الضعفاء الكبير. المؤلف: أبو جعفر العقيلي المكي. المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ٤ .
الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
الضعفاء، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
طبقات الحفاظ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
طبقات الشافعية الكبرى. المؤلف: تاج الدين السبكي. المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
الطبقات الكبرى. المؤلف: لابن سعد. المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م.
طبقات المدلسين. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي. الناشر: مكتبة المنار – عمان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م.
العبر في خبر من غبر، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. المحقق: أبو هاجر محمد السعيد زغلول. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
علوم الحديث، ويسمى بـ «مقدمة ابن الصلاح». المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ). المحقق: نور الدين عتر. الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت. سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
غاية النهاية في طبقات القراء، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ). مكتبة ابن تيمية. الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج، برجستراسر.
فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر - السعودية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩م. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، المؤلف: زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ)، المحقق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
فتح المغيث شرح ألفية الحديث. المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي. الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان. الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، المؤلف: الدكتور سعدي أبو حبيب، الناشر: دار الفكر. دمشق – سورية، الطبعة: الثانية ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م.
قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، المؤلف: أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي (٨٧٠ - ٩٤٧ هـ)، عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، الناشر: دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨م.
قوت المغتذي على جامع الترمذي، لجلال الدين السيوطي، د/ ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، إشراف: فضيلة الأستاذ الدكتور/ سعدي الهاشمي، رسالة دكتوراة - جامعة أم القرى، مكة المكرمة - كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، عام النشر: ١٤٢٤هـ.
الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض. عبد الفتاح أبو سنة. الناشر: الكتب العلمية - بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي. الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة. تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني.

الكفاية في علم الرواية»، المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي. الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة. تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني.
الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، المؤلف: أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بـ «ابن الكيال»، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي. الناشر: دار المأمون - بيروت. الطبعة: الأولى - ١٩٨١م.
لب اللباب في تحرير الأنساب، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار صادر – بيروت. د ت.
اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن عز الدين ابن الأثير الجزري، دار صادر – بيروت. د ت.
لسان العرب. المؤلف: جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
لسان الميزان. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند. الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان. الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ -١٩٧١م.
المجتبى، المعروف بالسنن الكبرى، للنسائي، ط: دار التأصيل، (الطبعة: الأولى)، (١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م).
المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: ابن حبان البُستي. المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب. الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ. عدد الأجزاء: ٣.
المحكم والمحيط الأعظم. المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي. المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، تأليف: أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، دار النشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
المراسيل، لأبي محمد ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.
المستدرك على الصحيحين. المؤلف: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.
مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار. المؤلف: ابن حبان البُستي. تحقيق: مرزوق علي ابراهيم. الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة. الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

مشيخة النسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني. الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة. الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.
المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد شكور الميادیني، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩م.
المعجم الوسيط. المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر، محمد النجار). الناشر: دار الدعوة.
معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، المؤلف: أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت، عام النشر: ١٣٧٧ - ١٣٨٠ هـ.
معجم مقاييس اللغة. المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، أبو الحسين الرازي. المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة – السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م.
معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تأليف: الحافظ الامام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو أحمد. البيهقي. الخسروجردي ، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - بدون ، الطبعة: بدون ، تحقيق: سيد كسروي حسن.
المغني في الضعفاء. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور نور الدين عتر.
المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد»، لعلي بن نايف الشحود
المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، لشمس الدين الذهبي. المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. الطبعة: الأولي ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
منهج العجلي في كتابه «الثقات»، لمحمد الرعود، بحث منشور في المجلة الأردنية، كلية الدراسات الإسلامية.
منهج النقد في علوم الحديث، المؤلف: الدكتور نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ هـ -١٩٨١م، عدد الأجزاء: ١ .

موارد الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»، د/ أكرم ضياء العمري، دار طيبة، ط: ٢، سنة: ١٤٠٥هـ.
موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله. تأليف: مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل). الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م. الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان.
موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله. جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل. دار النشر: عالم الكتب. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ.
ميزان الاعتدال في نقد الرجال. المؤلف: شمس الدين الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.
الناشر: مير محمد كتب خانه – كراتشي.
نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. تحقيق: نور الدين عتر. الناشر: مطبعة الصباح، دمشق. الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عدد المجلدات: ٢، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
الوافي بالوفيات. المؤلف: صلاح الدين الصفدي. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. الناشر: دار إحياء التراث – بيروت. عام النشر: ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ٢٩.

فهرس المحتويات

الموضـــــــوع
مقدمة البحث
أهمية البحث ودوافع اختياره
هدف البحث
الدراسات السابقة
منهج البحث
خطة البحث
التعريف بالإمام العجلي - رحمه الله – بإيجاز
التعريف بكتاب «معرفة الثقات»، للإمام العجلي
مميزات الكتاب
تحقيق القول في اسم الكتاب، وسبب الاختلاف في تسميته
منهج الإمام العجلي – رحمه الله – في كتابه بإيجاز
الجرح والتعديل عند الإمام الحافظ الناقد الإمام العجلي
ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام العجلي – رحمه الله – في «كتابه»
تعريف مصطلح «صدوق»، ومدلوله، واستعمالات الإمام العجلي له
حكم توثيقات الإمام العجلي - رحمه الله – في «كتابه»
الدراسة التطبيقية
الترجمة الأولى: إِبْرَاهِيمُ بنُ عُيَيْنَةَ الكُوفِيُّ

الموضـــــــوع
الترجمة الثانية: عَبْدُ اللهِ بنُ رَجَاءٍ الغُدَّانِيُّ البَصْرِيُّ
الترجمة الثالثة: عُمَرُ بنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ
الترجمة الرابعة: عِمْرَانُ بنُ عُيَيْنَةَ الكوفي
الترجمة الخامسة: قَيْسُ بنُ الرَّبِيعِ الْأَسْدِيُّ
الترجمة السادسة: مُحَمَّدُ بنُ عُيَيْنَةَ الكُوفِيُّ
الترجمة السابعة: مُحَمَّدُ بنُ الْقَاسِمِ الْأَسْدِيُّ
الترجمة الثامنة: مُحَمَّدُ بنُ مَاهَانَ، أَبُو حَنِيفَةَ الوَاسِطِيُّ
الترجمة التاسعة: مطر بن طَهْمَانَ الوَرَّاقُ
الترجمة العاشرة: مَنْدَلُ بنُ عَلِيٍّ الْعَنَزِيُّ
الخاتمة والنتائج والتوصيات
فهرس المصادر والمراجع
فهرس المحتويات